الجمهوريـــــــة التركيّة

جامعة مـــــاردين أرتقلو، معهد اللغات الحيّة

ماجستير اللغة العربيّة وثقافتها

شرح المراح

للمهديِّ الحنفيِّ

دراسةٌ وتحقيقٌ

من اللوحة: [١-أ] إلى [٥١-ب]

الطالب: محمد ياسر أبو كشة

١٩٧٦٥٠١٢

المشرف: د. عبد الغفور الصَّيَّادي

ماردين

٢٠٢٢

الجمهوريـــــــة التركيّة

جامعة مـــــاردين أرتقلو، معهد اللغات الحيّة

ماجستير اللغة العربيّة وثقافتها

شرح المراح

للمهديِّ الحنفيِّ

دراسةٌ وتحقيقٌ

من اللوحة: [١-أ] إلى [٥١-ب]

الطالب: محمد ياسر أبو كشة

١٩٧٦٥٠١٢

المشرف: د. عبد الغفور الصَّيَّادي

ماردين

٢٠٢٢

TAAHHÜTNAME

LİSANSÜSTÜ EĞİTİM ENSTİTÜSÜ MÜDÜRLÜĞÜNE

Mardin Artuklu Üniversitesi Lisansüstü Eğitim-Öğretim ve Sınav Yönetmeliğine göre hazırlamış olduğum "l-Mehdî'l-Hanefî el-Hubâşî'nin Gayetü'l-İzah Şerh-i Merâhu'l-Ervah Adlı Eserinin Tahkik ve Değerlendirmesi" adlı tezin/projenin tamamen kendi çalışmam olduğunu ve her alıntıya kaynak gösterdiğimi ve tez yazım kılavuzuna uygun olarak hazırladığımı taahhüt eder, tezimin/projemin kağıt ve elektronik kopyalarının Mardin Artuklu Üniversitesi Lisansüstü Eğitim Enstitüsü arşivlerinde aşağıda belirttiğim koşullarda saklanmasına izin verdiğimi onaylarım. Lisansüstü Eğitim-Öğretim yönetmeliğinin ilgili maddeleri uyarınca gereğinin yapılmasını arz ederim.

Tezimin tamamı her yerden erişime açılabilir.

..../..../.....

Öğrencinin Adı Soyadı

Mohammad Yaser Abo Kasha

T.C.

MARDİN ARTUKLU ÜNİVERSİTESİ

LİSANSÜSTÜ EĞİTİM ENSTİTÜSÜ

TEZ ONAYI

Enstitümüzün Temel İslam Bilimleri Anabilim Dalı 19765012 numaralı öğrencisi Mohammad Yaser Abo Kasha'nın hazırladığı "l-Mehdî'l-Hanefî el-Hubâşî'nin Gayetü'l-İzah Şerh-i Merâhu'l-Ervah Adlı Eserinin Tahkik ve Değerlendirmesi" başlıklı YÜKSEK LİSANS tezi ile ilgili TEZ SAVUNMA SINAVI, Lisansüstü Eğitim-Öğretim ve Sınav Yönetmeliği uyarınca ١٨/٠٨/202٢ günü saat ١٠:00'da yapılmış, tezin onayına OY ÇOKLUĞU / OY BİRLİĞİYLE karar verilmiştir.

Başkan_____

Dr. Öğretim Üyesi Abdulghafour ALSAYADY (Danışman)

Üye_____

Dr. Öğr. Üyesi. Halid HALİD

Üye_____

Dr. Öğr. Üyesi. SAMER KATEA

ONAY:

Bu tezin kabulü, Enstitü Yönetim Kurulu'nun…….tarih ve ……sayılı kararı ile onaylanmıştır.

...../...../20.....

Enstitü Müdürü

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس المحتويات

ملخص البحث VII

المقدمة ١

الهدف من تحقيق هذا المخطوط وأهميَّته ٢

أهميَّة البحث ٢

٢. القسم الأول: قسم الدِّراسة: ٣

٢-١المبحث الأول: نبذة مختصرة عن المؤلِّف والشارح وعصرهما: ٣

٢-٢المبحث الثاني: التَّعريف بالمخطوط- الشرح والمتن ٤

٢-٢-٣المطلب الثالث: منهج الشارح في الكتاب..... ٥

٢-٢-٤المطلب الرابع: أهميَّة المتن والشرح ١٠

٢-٢-٥المطلب الخامس: مصادر الكتاب ومصطلحاته..... ١١

٢-٢-٦المطلب السادس: نقد الكتاب (تقويمه، بذكر مزاياه والمآخذ عليه). ١٢

٣. القسم الثاني: قسم التحقيق: ١٢

٣-١توصيف النسخ المخطوطة ١٢

٣-١-١النسخة الأولى ((أ)) ١٢

٣-١-٢ النسخة الثانية ((ب)) ١٣

٣-١-٣النسخة الثالثة ((ج)):..... ١٤

-٢ بيان منهج التحقيق: ١٥

مقدَّمة الشارح ١٧

الفهارس العامة..... ٩٢

فهرس الآيات القرآنية ٩٢

فهرس الأحاديث..... ٩٣

فهرس الأعلام..... ٩٤

فهرس الأشعار ٩٥

فهرس المصادر ٩٦

ملخص البحث

كتاب ((شرح المراح)) هو شرحُ العلَّامة المهدي الحنفي لمتنٍ في علم الصرف، ألَّفه عالمٌ من علماء القرن السابع الهجري، اسمه أحمد بن علي بن مسعود، ورجَح الزركلي أنه توفي عام ٧٠٠ هـ، بدأه بمقدَّمة تبين أهمية هذا العلم، ومنزلته بين علوم العربيَّة، ثم قسَّم صاحب المتن أوزان الصرف إلى سبعةِ أوزانٍ: الصحيح، والمضاعف، والمهموز، والمثال، والأجوف، والناقص، واللفيف.

فأتى الشارح وضبط علاقتها بحرف العلَّة والهمز وخلوها منها فجمعها في ثلاث زمُر.

ثم ذكرا أنه يُشتقُّ من كلِّ مصدرٍ تسعةُ أبواب: الماضي، والمضارع، والأمر، والنهي، واسم الفاعل، واسم المفعول، واسمي الزمان والمكان، واسم الآلة.

ثم شرعا في تفصيل ذلك اختصارًا من صاحب المتن، وتوسعًا وتحقيقًا للمسائل من الشارح.

ثم شرع في تبيين أبواب المصادر، ثم في تبيين أبواب الأفعال وذكر صاحب المتن أنَّ أبواب الأفعال خمسةٌ وثلاثون بابًا، وقسَّم هذه الأبواب إلى أقسام، **فستَّةٌ** للثلاثي المجرَّد، **واثنا عشر** لما سمَّاها متشعِّبة الثلاثي، وهو من قسم المزيد، ووزن **واحد** للرباعي المجرَّد، و**ثلاثةٌ** للرباعي المزيد، و**ستَّة** أوزان لما سمَّاها الملحق بالرباعي المجرَّد، و**خمسةٌ** لما سماه ملحق الرباعي المزيد بحرف –تدحرج–، و**اثنان** لملحق المزيد بحرفين–احرنجم–.

ثم ذكر أن الماضي يأتي على عدَّة وجوه، أوصلها المصنِّف **إلى أربعة عشر** وجهًا، **ستَّةٌ** للغائب، و**ستَّةٌ** للمخاطب، و**اثنان** للمتكلِّم.

وبذلك ينهي القسم الأول من تحقيق الكتاب.

كلمات مفتاحية: الصَّرف، شرح المراح، المهدي الحنفي، تحقيق.

ABSTRACT

As is well known, morphology is one of the most important sciences among the Arabic sciences. Therefore, our scholars, from ancient times, have been interested in writing in this science. One of the most books in this science is (Explanation of the Souls by Mahdi Al-Hanafi) which I checked part of. It is one of the useful books which is worthy to shed light on it and be brought to light. Where the author's character appeared in it, so he explained it interestingly. It takes its proper place among the morphology books.

I focused much of my attention on getting the text out of the correct and safe from distortions and corrections. I also clarified the ambiguous phrases in it. I ask God Almighty to benefit others from it, Allah is The All-Knowing and The All-Hearing.

Keywords: Past, Imperative, Future, Pronoun, Isolated, Attached, Concealed within the verb, Explicitly viewable, Deletion and Inclusion.

Özet

Arabi ilimlerin arasında sarf ilminin önemi hiç kimseye gizli değildir. Bundan dolayı eskiden beri alimlerimiz bu sarf ilmini telif etmeyi önemsemişler. Bir bölümünü incelediğim Mehdi Hanefi ye ait olan şerhül merah bu önemli kitaplardan birisidir. Gün yüzüne çıkmaya layık olan kitaplardandır. Bu kitap sarf ilminde faydalı olan kitaplardandır. Yazarın şahsiyeti bu kitapta ortaya çıkmıştır. Sarf kitaplarının arasında kendine layık bir yer edinen hoş bir şerh olarak gelmiştir. Tüm dikkatimi metni doğru bir şekilde yazmaya odaklandım. Nokta ve harf hatalarından arınmış bir şekilde kapalı olan ibarelerini açıkladım. Allah'tan bu çalışmamın faydalı olmasını dilerim, çünkü o en iyi işiten ve en yakın olandır.

Anahtar kelimeler: Mazi(geçmiş zaman) Emir(emir) Müstakbel(gelecek zaman) Damir(zamir) Muttasıl(bitişen) Munfasıl(ayrılan) Mustetir(gizli) Muzhar(açık) Hazf(düşen) Ziyade(eklenen).

خطة البحث:

ينقسم البحث إلى مقدِّمة وثلاثة أقسام:

١- المقدِّمـة:

وتشتمل على أهميَّة المخطوط، وأسباب اختياره، وخطَّة البحث.

٢- القسم الأول: الدِّراسة:

وتشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: نبذة مختصرة عن المؤلِّف والشارح. ويشمل:

عصر المؤلف، اسمه ونسبه ومولده، ووفاته.

عصر الشارح، اسمه ونسبه ومولده، ووفاته.

المبحث الثاني: التَّعريف بالمخطوط المحقَّق. وفيه ستَّة مطالب:

المطلب الأول: دراسة عنوان الكتاب.

المطلب الثاني: نسبة الكتاب إلى مؤلِّفه.

المطلب الثالث: منهج المؤلِّف في الكتاب.

المطلب الرابع: أهميَّة الكتاب وأثره فيمن بعده.

المطلب الخامس: موارد الكتاب ومصطلحاته.

المطلب السادس: نقد الكتاب (تقويمه، بذكر مزاياه والمآخذ عليه).

٣- **القسم الثاني: التَّحقيق.**

ويشتمل على تمهيد في وصف نسخ مخطوطة الكتاب، وبيان منهج التَّحقيق، ثم النصّ المحقَّق.

٤- **القسم الثالث: الفهارس:**

وضعت فهارس تحليليَّة، من شأنها أن تخدم الكتاب، وتسّهل الوقوف عليه، والإفادة منه، وهي على النَّحو الآتي:

١- فهرس الآيات القرآنية.

٢- فهرس الأحاديث والآثار.

٣- فهرس الأعلام.

٤- فهرس الأشعار.

٥- فهرس المصادر والمراجع.

المقدمة

لله درُّ العلماء، كيف ينظرون إلى أهميَّة العلوم، ويُعطون لكلِّ علم حقَّه من العناية والاهتمام.

وما علم الصرف إلا قلبُ التراكيبِ العربيةِ النابض، فبه يتحرَّك الدم في شرايين الكلمة، لتظهرَ الوضاءةُ في خديها، وتزدادَ النضارةُ في جسدها.

فهو من أهم علوم اللغة العظيمة، لأنَّ محطَّ اهتمامِه بِنيةُ الكلمة واشتقاقاتُها.

فإن لم نهتمَّ بهذا العلم كما يجب جعلنا اللغة العربية لغةً مدخولةً، يهاجمها اللحن من كلِّ طرف ليفتت بِنية كلماتها، فتغدو الكلماتُ ميْتَةً وإن كانت تتزيَّنُ بحياة شكليَّة، وتغدو مشتقاتها في حضيضٍ مُتناهٍ، لتكون بعيدةً عن سهول لغتنا الجميلةِ الخضراء وأشجارها الوارفة النضرة.

وللمشتقات المنضبطة رونقٌ خاصٌّ، فكم من شاعرٍ ذكر مشتقًّا فطربنا له طربًا يفوق طرب موسيقى الآلات، يغيب السامع عن واقعه ليحلِّق في براعة هذا الاختيار لهذا المشتق، قبل أن يحلق المرء في روعة التركيب.

لذلك نجد أنَّ علماء العرب والعجم اهتموا بهذا العلم، فأغدقوا على خزانةِ المكتباتِ العربية وغيرها آلاف المؤلفات، سواء أكانت متونًا مختصرةً، أم شروحًا موسَّعةً.

فكانت وما تزال القواعد التي ذكروها، صمَّامَ أمانٍ توقفُ العابثَ عند حدٍّ، فلا يقوى أنْ يجدَ لنفسه مكانًا في هذه الساحة، فيستسلم ويعود خائِبًا.

واستنبط العلماء القواعدَ والأسسَ من النطق العربي السليم في زمن الاحتجاج بالشعر والنثر، فأضحى ما سُمِع ميزانًا لما لم يُسمع أو يُنقل.

وجميلٌ تشبيه من شبَّه علمَ الصرف بلبناتِ البناء المصنوعة، مِنْ حيثُ تركيبُها وموادُّها الأوليَّة، وعلمَ النحو والبلاغة يقومان مقام الهندسة البنائية التي ينتج عنها بيتٌ جميلٌ، ساحرُ المنظر، فإن كانتِ اللبناتُ خَرِبَةً كان المنظر الجميل صوريًّا آنيًّا، تزلزله دغدغة النسيم، فكيف إن زارته الرياح العاتية؟

وإنَّ مُؤَلِّفَنا -المهديَّ الحنفيَّ - لاحظ أهمية هذا العلم فلجأ إلى كتابٍ مختصرٍ جميلٍ فيه، فشرحه وتوسّع فيه، كي يزيل غموضَه، ويوضِّح عبارتَه، بل أضاف إليه قواعدَ جديدةً، وأتحف الكتاب بأمثلةٍ موضِّحةٍ.

فخدم علم الصرف بهذا العمل الجليل وأجاد في خدمته له، فكان من حقِّ طُلاب المعرفة أن يُخرجوا هذا المخطوط للمهتمين باللغة العربية لينهلوا من معينه، ويستفيدوا منه.

الهدف من تحقيق هذا المخطوط وأهميَّته:

يهدف تحقيق كتاب" شرح مراح الأرواح " للمهديّ الحنفيّ إلى إخراج هذا الكتاب من التراث وإبرازه ورفد المكتبة العربية به. كما يهدف إلى تقديم دراسةٍ عن الإمام المهديّ الحنفيّ وعن كتابه هذا.

أهميَّة البحث:

تكمن أهميَّة البحث في أنه يتناول تحقيق مخطوطٍ مهمٍ جدًّا، يُعين المهتمين في اللَّغة العربيَّة على تصحيح قواعد الصرف، فهو كتاب متخصَّصٌ في هذا المجال، حيث شرح المؤلف كتاب "**مراح الأرواح**" لعليٍّ بن عيسى بن مسعودٍ المتوفى سنة ٧٠٠هـ، والَّذي يُعدُّ من أهمِّ الكتب في بابه[١].

[١] رغم أن كاتبي المتن والشرح لم تهتمَّ بهما كتب التراجم، لكنَّ كثرة شروح المتن والاهتمام به كان من أوضح الأدلة على أهميَّته، وذكرت طرفًا مما توقعته سببًا لذلك.

٢. القسم الأول: قسم الدِّراسة:

٢-١المبحث الأول: نبذة مختصرة عن المؤلِّف والشارح وعصرهما:

أ- ترجمة صاحب المتن:

أَحْمد بن عَليّ بن مَسْعُود (.....-٧٠٠ هـ)

إن الباحث عند ترجمة هذا العالم الذي اشتَهر متنه، يصطدم بأنَّه لا يجد ترجمةً له عند أصحاب التراجم، بل نجد أنَّ السيوطيَّ ذكر في كتابه ((**بغيةُ الوعاة في طبقات اللغويّين والنُّحاة**)): أنَّه لم يجد له ترجمة[١]، وكذلك لم يجدوا له تاريخ وفاة معروف، وما عرفوا تاريخ ولادته، لذلك نقل الزركليّ في كتابه ((**الأعلام**)) كلامَ السيوطي مسلِّمًا له، وكأنّه عجز أن يجد هو أيضًا ترجمة له، فقدَّر الزركلي وفاته عام ٧٠٠ هـ تخمينًا[٢]، والحقيقة أني لم أكتف بما قاله الزركلي، بل حاولت جاهدًا أن أبحث عن ترجمة تروي غليل العطشان الظمآن، أو تمنحه شربةً قليلة من ماء فلم أفلح، فلعل بعض الباحثين من سكان تلك البلاد يجمع لنا مما سمعه وتوارثوه من نقول عن شيوخهم وعلمائهم.

ب-ترجمة شارح المتن:

هو المهديُّ الحنفيُّ الخوشابيُّ الباكستانيُّ، ذكر بروكلمان أنّه من أعلام القرن الثاني عشر الهجريّ[٣]. والمؤرِّخون لم يذكروا شيئًا من سيرته، فلم يذكره المؤرِّخون ولا سيَّما علماء الهند، في كتب الأعلام.

أمَّا بالنِّسبة إلى العصر الذي عاش فيه فيمكننا القول: إنَّه عاش في عصر كثرت فيه الحواشي والشروح، وقلَّ فيه التأليف والجديد، لكنَّ هناك من الشروح ما اشتهر كشهرة المتن، بل قد يفوقه، وشرحُ المهديِّ الحنفيِّ نالَ من الشهرة وحازَ من القَبُولِ الكثيرَ.

ومن مؤلَّفاته:

-هذا الكتاب المسمى ((**شرح المراح**)).

---

[١] بغية الوعاة في طبقات النحاة للسيوطي ٣٤٧/١

[٢] يقول الزركلي: شرح المتن البدر العيني وكان عمره حينها ١٩ سنة، وذلك حوالي سنة ٧٨١ ومن هذا قدَّرت وفاته تخمينًا. لينظر الأعلام للزركلي ١٧٥/١.

[٣] ينظر خزانة التراث ٨٦٣/٧٥، مركز الملك فيصل، وتاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان ٣٢٥/٦. ط المعارف، تحقيق: عبد الحليم النجار- رمضان عبد التواب.

-كتاب ((**فوائد العارفيّة حلّ مغلقات الوقاية**)) في الفقه الحنفيّ[١].

-كتاب ((**هداية الفقه**)) في الفقه الحنفيّ[٢].

٢-٢المبحث الثاني: التَّعريف بالمخطوط- الشرح والمتن.

٢-٢-١المطلب الأول: دراسة عنوان الكتاب

ورد في النسخ الثلاث للمخطوط التي اعتمدتها اسم الكتاب في مقدماتها ((**شرح المراح**))، وهذا ورد في مقدمات النسخ الثلاثِ للمخطوطات التي اعتمدتها في التحقيق، والنسخة ((أ)) تفرّد الحافظون لها بكتابة اسم ((**غاية الإيضاح شرح مراح الأرواح**)) ولا أدري ما مستندهم في ذلك، لكنْ يظهر أنَّها تسميةٌ منهم وليس من المؤلف، أخذًا من كلام الشارح في المقدِّمة: ((فيقول العبد المهدي الحنفي: فهذا ((شرحٌ لمراح)) الأرواح، وإيضاحٌ لمغلقاته غاية الإيضاح، وسميته ((**شرح المراح**))؛ ليكون منظرًا لنظر الأشباح والإيضاح، واسأل الله التوفيق من ابتدائه إلى انتهائه[٣] خير التوفيق[٤]، والله يهدي إلى صواب الطريق.)) فعلى هذا فإن الاسم المشهور للكتاب هو: ((**شرح المراح**))، وهو ما اعتمدته.

٢-٢-٢المطلب الثاني: نسبة المتن إلى مؤلِّفه.

قال صاحب كشف الظنون: ((مراح الأرواح، في: التصريف، لأحمد بن علي بن مسعود، وهو: مختصر، نافع، متداول[٥].)).

قال الزركلي: ((أحمد بن علي بن مسعود، أبو الفضائل، حسام الدين: مصنف (مراح الأرواح – ط) وهو رسالة متداولة في علم الصرف)) [٦].

---

[١] خزانة التراث ٨٠٤/٧٥، مركز الملك فيصل. ينظر تاريخ آداب العرب لبروكلمان ٣٢٥/٦.

[٢] خزانة التراث ٨٦٣/٧٥، مركز الملك فيصل؛ وذكره بروكلمان في كتاب تاريخ آداب العرب، لينظر تاريخ آداب العرب ٣٢٥/٦.

[٣] أ و ج: وانتهائه.

[٤] ب: زيادة: النظر الدقيق.

[٥] كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة ٢/ ١٦٥١.

[٦] الأعلام للزركلي ١/ ١٧٥

٢-٢-٣المطلب الثالث: منهج الشارح في الكتاب.

من أجل توضيح الفكرة، كان الشارح يلجأ إلى عدة أمور، وكانت تتكرر منه كثيرًا، منها:

١- استخدام اللغة الأورديَّةِ والاستعانة بها في شرح بعض الكلمات العربية وإيضاحها، وهذا كثير عنده، فيشرح المفردات التي في المتن باللغتين العربية والأورديَّةِ، لتقريبها إلى ذهن السَّامع، وهذا يدل كذلك على اتقانه ومعرفته للغته الأم ومرادفاتها من اللغة العربية بدقة، فدقَّة اللغة العربية تحتاج لمثل هذه المعرفة.

ومن أمثلته: **الرَّحْمة** بفتح الراء وسكون الحاء المهملتين، معناه ((بحثيّون ومهر بكن كردن))، وقد وضعتُ ما جاء باللغة الأورديَّةِ بين قوسين، ومن أمثلته أيضًا: الدعوى بفتح الدال وسكون العين المهملتين، معناه ((خوارزن وطلبيون)).

٢- يعرض أقوال العلماء وقد لا ينتصر لرأي دون آخر، كحديثه عن أبنية المصادر عندما قال: و**الدِّلِّيلَى** بكسر الدّال وتشديد اللام الأولى وبسكون الياء المثنَّاة، وباللام الثانية المفتوحة، وآخره ألف مقصورة، كُتبت بصورة الياء على وزن **فِعِّيْلى** ((ثمّ اعلم أنَّهم اختلفوا في هذا الباب وهو قياسيٌّ أم سماعيٌّ، فقال الزمخشريّ: إنَّه كثير الاستعمال فينبغي أنْ يكونَ قياسيًّا، وهذا مذهبُ غيرِ سيبويهِ، وأمَّا عنده فإنَّ هذا الباب في الثلاثيّ لا غير)).

٣- يلجأُ الشارحُ إلى إعرابِ كلماتِ المتنِ للتحقّقِ من المعنى، فقبل أنْ يَشرحَ المقصودَ من المتن يبدأ بإعراب كلمات صاحب المتن إعرابًا تفصيليًّا، يوضّح فيه قصده، ومثاله: قوله: **[والأفعال التي تُشتقُّ من المصدر وهي خمسةٌ وثلاثون بابًا]**: بابًا الموصول مع الصلة، مرفوعُ المحلِّ على أنَّه صفة الأفعال، وهو مبتدأ وخبره قوله: ((خمسةٌ)).

و**مثاله** أيضًا: إرجاعه للضمير في كلمة **حركاتِهِنَّ** وعطف كلمة **كثرتِهِنَّ** في قوله: **[لاختلاف حركاتِهِنَّ في الماضي والمستقبل]** الضمير في حركاتِهِنَّ يرجع إلى العيون، أي: حركات عيون هذه الثلاثة، يعني: أنَّ الماضيَ لمَّا كان مخالفًا للمستقبل في المعنى وجبَ تلك المخالفةُ اختلافهما في اللغة أيضًا؛ ليكون اللفظ مطابقًا للمعنى، والمطابقة أصلٌ في الكلام، فيكون أصولًا **[وكثرتِهِنَّ]** بالجرِّ معطوفٌ على الاختلاف.

ومن شواهد إعرابه أيضًا: قوله في إعراب المتن: **[فَصْلٌ في الماضي]** خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، أي: هذا فصلٌ، يعني: كلامٌ مفصولٌ، وهو مصدر:

إمَّا بمعنى الفاعل، **كرجلٍ عَدْلٍ** أي: **عادل**، ففي قوله **فصلٌ** أي **فاصلٌ** بين ما ذكره قبلُ وما ذكر بعدَه.

وإمَّا بمعنى المفعول، والمعنى **مَفصُولٌ** عمَّا قبله، فإنْ ذكرتَ بعده تَرفعْ وتُنَوِّنْ على أنَّه خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ كما عرفتَ، وإنْ لم تذكر سُكِّن آخره؛ لأنَّك إذا وقفت على كلمة أسكنت آخرها.

٤- عند ورود كلمات غريبة يشرحُ تشكيل الكلمةِ كاملةً بجميع حروفها، ثُمَّ يَشرحُ معناها المُعْجَمِيَّ، كقوله: **[والحِثّيثى]** بكسر الحاء المهملة وتشديد الثاء المثلّثة الأولى وسكونِ الياءِ المثنَّاةِ التحتانِيَّةِ، والثاءِ المثلّثةِ الثانيةِ المفتوحةِ وآخره ألف مقصورة مكتوبة بالياء، وهو مشتقٌّ من الحثِّ وهو مضَاعفٌ، معناه كثرةُ الحثِّ، من فِعْل ضَرَبَ.

ومن الكلمات التي تناولها بالضبط والشرح قوله: **[والدِّلِّيلَى]** بكسرِ الدَّالِ وتشديدِ اللام الأولى، وبسكونِ الياءِ المثنَّاةِ، وباللامِ الثَّانيةِ المفتوحةِ، وآخرُهُ ألفٌ مقصورةٌ، كُتبتْ بصورةِ الياء على وزن **فِعِّيْلى**، ومعناه: كثرة العلم بالدلالة والرسوخ فيها، على حدِّ **نَصَرَ ينصُرُ**.

٥- يقارن بين نسخ متن ((**مراح الأرواح**)) ويعمد في بعض الأحيان إلى استبعاد بعض الكلمات من المتن وردت في نسخ أخرى، فهو بنظرته وتفحّصه يرى أنّ الكلمة حقُّها أنْ تُحذفَ، ويتأوّل لذلك بإمكان أنْ تكونَ زيادتُها سهوًا فيتدخّلُ في المتن إنْ رأى ما يستوجبُ ذلك، كقوله: ((**البُغاة** بضم الباء وفتح الغين المعجمة على وزن (فُعَالة) من **بَغَى يَبغُو** على حد نَصَرَ يَنْصُرُ، اعلم أنَّ لفظ البِغاية ليس في كثير من النسخ، فالحقُّ تركه من البيان لئلا يزيدَ الأبنية على اثنين وثلاثين، ويقال إنَّها داخلة في الدِّراية بالكسر، والضمُّ خطأٌ، تأمَّل!)).

٦- يستخدم الشارح أسلوبًا منطقيًّا في افتراض بعض الإيرادات ثم يجتهد في ردّها والإجابة عنها، فيعلّق على كلام صاحب المتن فيقول: **إنّ كلامه هذا جواب عن سؤال** ثم يورد السؤال ويجيب عنه ويفترض وجود اعتراض ثم يجيب عن هذا الاعتراض. وكلّ هذا بأسلوب منطقيّ يقوم على الحِجاج وعرْض الأدلة للوصول إلى الحقيقة. **مثاله:** قوله: **[وأمّا ركَن يركُن وأبَى يأبَى فمن اللغات**

المتداخلة] جوابُ سؤالٍ مقدَّرٍ، وهو أنْ يُقالَ: إنَّما ذكرتم من أنَّ **(فَعَلَ يَفْعَلُ)** بفتح العين فيهما لا يجيء بغير حرف الحلق، منقوض بـ **(رَكَنَ يَركَنُ وأَبَى يَأبَى)**.

فأجاب المصنِّف عن كليهما بأنَّهما من اللغات المتداخلة.

وتقرير الأوّل أنَّ **(رَكَنَ يَركُن)** بفتح العين في الماضي وضمِّها في الحاضر لغةُ قومٍ، و(ركِن يركَن) بكسر العين في الماضي وفتحها في الحاضر لغةُ قومٍ آخرين، فأخَذَ الماضي من أحداهما والمستقبلَ من الأخرى فتداخلتا، فصار **ركَن يركَن** بالفتح فيهما.

وأمّا الجواب عن **(أبى يأبى)**، فقد قال بعضهم: بأنَّه من الشواذّ يعني **(أبى يأبى)** شاذٌّ لا يعتدُّ بها، ويرِد عليه أنَّه لو كان شاذّاً لما وقع في الكلام المجيد، نحو: **{أبى واستكبر}**[1].

وأجيب بأنَّ الشاذَّ على ثلاثة أقسام: **أحدها:** مخالفةُ القياس دون الاستعمال، و**الثاني:** عكس هذا، و**الثالث:** هو المخالف للقياس والاستعمال معاً، وهو مردود لا يجيء في كلام البلغاء.

٧- يذكر بعض القواعد العامَّة في الصرف ويشرحها، كما في قوله: ((إذا اجتمع سبب الإدغام وسبب الإعلال، فسبب الإعلال مُقدَّمٌ على سبب الإدغام؛ لأنَّ الإعلالَ أخفُّ من الإدغام، لأنَّ الإعلالَ تغييرُ حرف والإدغام تغييرُ حرفين)).

٨- إذا ذكرَ الشارحُ اعتراضًا متوقعًا، ذكر القاعدةَ كاملةً مع سبب الاعتراض، كما في قوله: ((فإنْ قيل: المصدر لا يثنَّى ولا يجمع، إذ يقع على القليل والكثير)).

٩- يذكر مُسَوِغًا لما يُتوهّم أحيانًا أَنَّهُ عدمُ دقَّة في سبك العبارة من المصنّف، ولو كانت في نسخة أخرى غير ما اعتمدها، كما في قوله: ((وفي بعض النسخ **وبه نستعين**)).

والنكتة في تقديم الجار والمجرور في هذه النسخة هي التي مرَّت فيما مرَّ، فالمعنى على الحصر بالله استعين لا بغيره؛ لأنَّ تقديم ما حقه التأخير يوجب الحصر)).

---

[1] البقرة:٣٤.

١٠- ذكرُهُ لقواعدَ بلاغيَّةٍ، وإن كان الكتاب في الصرف. مثال: ((لأنَّ تقديم ما حقه التأخير يوجب الحصر)). وقوله: ((والفرق بين النعت والصفة؛ أنَّ **الأوَّل:** لا يستعمل إلَّا في المدح، و**الثاني:** يستعمل فيه وفي الذمّ، فبينهما عموم وخصوص مطلق)).

١١- ذِكْرُهُ لقواعدَ نحويَّةٍ، لتمكين المعلومات، أو بيانِ سببِ استنكارٍ مُتوقَّعٍ. كما في قوله: ((و**[نِعْمَ المُعينُ]** هو، أيْ: النصير. فإنْ قيل: الجملةُ الإنشائيةُ لا تكونُ خبرًا عن المبتدأ.

قلنا: تقدير الكلام هكذا، أي: هو مقول في حقِّه، نعم المولى)).

١٢- ذكرُه لقواعدَ منطقيةٍ من علم الكلام أثناءَ الشَّرحِ، وهي عادةٌ مُتبعةٌ في كتب الأعاجم كثيرًا لتوسعهم في هذه العلوم. كما في قوله:((وإنَّما قال: **اعلم** ولم يقل: **اعرف**؛ لأنَّ استعمال العلم في الكليات واستعمال المعرفة في الجزئيات، فلمَّا كان الصَّرْفُ عبارةً عن القوانينِ الكليَّةِ اختارَ، (**اعلمْ**) دون (**اعرفْ**)، ولهذا يقال: (عرَفتُ اللهَ) دون (عَلِمْتُ)، ويقال: اللهُ تعالى (عالمٌ) دونَ (عارفٍ).

١٣- الدخول في مسائلَ عَقَدِيَّةٍ أثناءَ شرحِهِ. كما في قوله: ((ويُقال: الله تعالى عالمٌ دون عارفٍ، فيه نظر من وجهين:

الأول: أنَّ اللهَ تعالى كما يعلمُ الكلّياتِ يعلم الجزئيّاتِ أيضًا، فلَمْ يُطلقْ عليه العارفُ. تأمَّل!

الثاني: أنَّه قد جاء استعمالُ العلم في الجزئيّ أيضًا، كقولهم: عَلِمتُ زيدًا فاضلًا، ولا يقال: **عَلِمتُ** هنا بمعنى **عرَفتُ**؛ لأنَّه لا يصحُّ ذِكرُ المفعولين.

ولا يُقال أيضًا: إنَّ هذه القاعدةَ أكثريَّةٌ لا كليَّةٌ؛ لأنَّ قولهم: جَرْيُ العادة باستعمال العلم في الكلّياتِ والمعرفةِ في الجزئيّاتِ، تدلّ على أنَّ هذه القاعدةَ كليَّةٌ لا أكثريَّةٌ، اللهمّ إلا أنْ يُجابَ: بأنَّ الألفَ واللامَ في قولهم **العادة** بَدَلٌ من المضاف إليه، والتقدير: جري عادة الأكثر باستعمال العلم في الكليّاتِ والمعرفةِ في الجزئيّاتِ)).

١٤- مناقشةُ معاني الكلمات، وتأثيرُ اشتقاقِها على معانيها، وبيانُ الراجح فيما يراه. كما في قوله: ((قيل: **النَّعْقُ** صوتُ الغرابِ، و**النَّهْقُ** صوتُ الحمارِ، وفيه نظرٌ؛ لأنَّه لا بُدَّ في الاشتقاق من اتّحاد اللفظ والمعنى كليهما معًا، على ما يشعر عطف المعنى بالواو والجمع. تأمَّل)).

١٥- يتعرض أحيانًا لمصطلحات فقهية أثناءَ الشرح. كما في **قوله:** ((وأقول: **ينبغي** تُستعمل في الحكم الذي دون الواجب وفوق المستحب، فلا أقلَّ أنْ يكون بمعنى الأولى والأليق، فيكون مُشعِرًا بقوّة مذهبِهم لا بضعفِه، وذَكَرَ عصامُ الملَّة والدين: كلمةُ (ينبغي) أعمّ من الواجب، لكنّ استعمالَها في الأولويّة أكثرُ وأغلبُ)).

و**قوله:** ((**تعريفُ الفصل** وفي اصطلاح الفقهاء: طائفةٌ من المسائلِ الفقهيّة تَغيَّرتْ أحكامُها بالنسبة إلى ما قبلَها غيرُ مترجم بالكتاب)).

١٦- ذكرُ تصحيحاتٍ لأقوالِ بعضِ شارحي المتن، وبيانُ خطئهم بالنقل إنْ وُجِدَ، كما في **قوله:** ((قال بعضُ الشارحين: إنَّ المفهوم من كلام المصنِّف أنَّ (**فَضُلَ يَفضُلُ**) شاذٌّ، إلَّا أنَّه عندَ ابن الحاجب، ليس بشاذٍّ، بلْ من باب التداخل، وذلك لأنَّ العربَ يقولون: **فَضَلَ يَفْضُلُ** بفتح العين في الماضي وضمِّها في الحاضر، و**فَضِلَ يَفضَلُ** بكسر العين في الماضي وفتحها في الحاضر، فأخذ الماضي من الثاني والمضارع من الأوَّل، فقيل: **فضِل يفضُل**، وفي بعض النسخ (**وهي شاذٌّ**) بدون التاء، وهو سهو من الكاتب. تأمَّل**!**)).

١٧- ذكرُ أقوالٍ للصرفيين في معنى الوزن المشتقّ، ومناقشتُها والردُّ عليها كما في قوله: ((فإنْ قُلتَ: ما الفرق بين المفاعلة والتفاعل؟ قيل: إنَّ أصل الفعل في باب المفاعلة ثابتٌ للفاعل والمفعول على السّواء، يُقال: ضَارَبَ زيدٌ عَمْرًا، بمعنى أنَّ الضرْبَ قد وقع منهما بدون غَلَبَةِ أحدٍ على آخر، بخلاف التفاعُل؛ لأنَّ أصلَ الفعل ثابتٌ بين الفاعل والمفعول، لا على سبيل التّسوية، بل باعتبارِ غَلَبَةِ الفاعل على المفعولِ في أصل الفعل، فمعنى قولهم: تَضارَبَ زيدٌ وعَمْرٌ، أنَّ الضَّرْبَ قد وقع منهما لكنَّ الفاعل غالبٌ على المفعول في أصل الضَّرْبِ. هكذا ذكره القومُ، وفيه بحث؛ لأنَّ هذا الفرقَ إنَّما يتأتَّى في قليلٍ من أبنية هذا البابِ كما ذكرنا، لا في كثيرٍ منهما)).

١٨- يذكر في التقسيمات ما ذكره العلماء مع بيان أنَّ هناك تقسيماتٍ يجبُ أنْ تُضافَ وقد لا يذكرُها، كما في قوله: ((**وهو يجيء على أربعةَ عشَرَ وجهًا** مع أنَّ القياسَ يقتضي أنْ يجيءَ على ثمانِيَةَ عشرَ وجهًا؛ ستَّةٌ للغائب، وستَّةٌ للمُخاطَب، وستَّةٌ للمتكلِّم، لكن لم يجِئ منه في الاستعمال إلّا أربعةَ عَشَرَ وجهاً، إمّا لأنَّه سماعيٌّ، أو لمَّا يجِئْ في آخر بحث الضمائر)).

١٩- يعلِّلُ عملَ الصرفيين. فمثلًا: في اختياراتهم الأولى للأوزان، وَلِمَ اختاروا الأحرف الثلاثة مثلًا دون غيرها قال: ((فاختاروا من المبتدأ - أي مبتدأ مكان مخارج الحروف - العينَ فإنَّه من الحلْق، وهو مبدأُ المخارج، ومن الوسط اللام، ومن المنتهى الفاء، فإنَّه من الشَّفَة، وهو منتهى المخارج)). ثُمَّ يوردُ اعتراضاتٍ كعادته ويدفعُها.

٢٠- النقل عن الشارحين الذين سبقوه، دون بيان من هم، وهو كثير عنده.

مثاله: ((فإنْ قيل: المصدر حَدَثٌ، والحَدَث لا بُدَّ له من المُحدِث، فكان مفتقرًا إليه كالفعل، فلا يترجَّح عليه.

قلنا: نحن ندَّعي استغناءَه في الإفادة، وهو ثابتٌ، فإنَّ المصدر يُفيد بغير انضمام شيءٍ آخر معه، كما تقول: **ضَرْبيَ زيدًا قائمًا**، على تقدير **ضربيَ زيداً حاصلٌ إذا كان قائمًا**، فإنَّه يفيد كونَه كلامًا تامًا، لوجود المُسنَد والمُسنَد إليه، فافهم. هكذا ذكره بعض الشرَّاح)).

٢١- الشرح بحسب تقسيمات المناطقة ومصطلحاتهم، واعتبار ذلك بدهيًّا.

مثاله: ((البحث **الرابع**: أنَّه لا بدَّ بين المشتقّ والمشتقّ منه من تغييرٍ ولو تقديرًا، ولا يدلّ التعريف عليه.

وأجيب: بأنَّ قوله: **تناسبًا** يدلّ على التغيير فلا حاجة إلى الذِّكر. ثم اعترض بأنَّ دلالة التناسب على التغاير التزاميّةٌ، وهي مهجورةٌ في التعريفات، فافهم.

وأجيب: بأنَّه ذَكَرَ الفاضلُ المُحَشِّي: الاشتقاقُ أنْ تجد بين اللفظين تناسبًا في أحد المدلولات الثلاثةِ: أيْ: المطابقيّ، والتضمنيّ، والالتزاميّ، واشتراكًا في جميع الحروف الأصلية مرتّبًا أو غير مرتّبٍ، أو اشتراكًا في أكثر الحروف الأصليّة مع تقاربِ ما بقي في المخرج كـ **نَعَق ونهق**. تأمَّل!)).

٢-٢-٤المطلب الرابع: أهميَّة المتن والشرح.

تظهر أهميَّة المتن باهتمام العلماء به، والعكوف على شرحه وايضاح مُشكلِه، ولعلَّ ذلك يرجعُ لحسنِ اختصاره وتبويبه بما يُسهِّلُ على الطالب حفظَه والنظرَ فيه والرجوعَ إليه في كلِّ وقتٍ.

فمتنُ الكتابِ – أعني: ((المراح فِي التّصريف))- هو كتابٌ مُخْتَصر وموجَزٌ، وقد ذاعتْ شهرتُه خاصّةً في بلاد العجم، بلْ كان المؤلِّفُ يُعرَفُ به، فإذا أرادوا أَنْ يميّزوا بين من قيل عنهم **أحمدُ بنُ عليّ بنِ مسعودٍ** يقولون: أحمدُ بنُ عليّ بنِ مسعودٍ **صاحبُ ((المراح))**[١].

---

[١] قال السيوطي: أَحْمد بن عَليّ بن مَسْعُود، **مُصَنف المراح** فِي التصريف، مُخْتَصر وجيز مَشْهُور بأيدي النَّاس، لم أَقف لَهُ على تَرْجَمَة. بغية الوعاة – ت إبراهيم ١/ ٣٤٧.

وقال الزركلي: **صاحب المَرَاح** (٠٠٠ – ٧٠٠ هـ؟ = ٠٠٠ – ١٣٠٠ م) أحمد بن علي بن مسعود، أبو الفضائل، حسام الدين: مصنف (مراح الأرواح – ط) وهو رسالة متداولة في علم الصرف. الأعلام للزركلي ١/ ١٧٥

وذكر صاحب **كشف الظّنون** أنَّه متنٌ مختصرٌ، نافعٌ، متداولٌ، ولعلّ سببَ شُهرةِ هذا المتنِ سهولةُ ألفاظِه، واختصارُه[1].

وقد شرح هذا المتنَ عددٌ من العلماء.

وإليكَ **أَسماءَ بعضِ الشُّروحِ**[2]:

١- ملاح الألواح في شرح مراح الأرواح، لبدر الدين محمود بن أحمد العينيّ، ومن الطريف أنّه كان أوّلَ مؤلّفاته، وله من العمر تسعَ عشْرَةَ سنةً.
٢- شرح مراح الأرواح، لشمس الدّين أحمد بن عليّ الروميّ الحنفيّ، المشهور بـ **ديكنقوز**، المتوفّى سنة ٨٦٠ هـ.
٣- المفراح شرح مراح الأرواح، لعبد الرّحيم بن خليل الروميّ ت:٨٥٤ هـ.
٤- الفلاح في شرح المراح، لشمس الدّين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا.
٥- نفحة الأرواح على مراح الأرواح، أحمد بن عقيل الزويتينيّ.
٦- فتح الفتَّاح شرح مراح الأرواح، لتاج الدّين عبد الوهَّاب بن إبراهيم الشافعيّ.
٧- شرح مراح الأرواح، للمهديّ الحنفيّ، من علماء القرن الثاني عشر الهجريّ، وهو الشرح الذي بين أيدينا.

ولعل الشارح – المهدي الحنفي– زاد على الشارحين بإيضاح معاني الكلماتِ باللغةِ الأوْرْدِيَّةِ ليسهل التفريق بين المترادفات، عندَ غيرِ العربيّ، كما أوضحتُ ذلك في منهجه.

٢-٢-٥المطلب الخامس: مصادر الكتاب ومصطلحاته.

١- كتب السنَّة النبوية.
٢- كتب المذهب الحنفي.
٣- شرح العيني على مراح الأرواح وشروح أخرى سبقته، لكن لم يذكرها بل كان يقول: بعض الشارحين.
٤- كتب الزجَّاج.
٥- كتابا الزمخشري المفصَّل والكشَّاف.
٦- المُغرب للمطرزي.

---

[1] انظر كشف الظنون لحاجّي خليفة صـ١٦٥١.
[2] جامع الشروح والحواشي٣/١٩٢٣،عبدالله محمد الحبشي،ط هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث.

٧- الشافية لابن الحاجب.

٢-٢-٦المطلب السادس: نقد الكتاب (تقويمه، بذكر مزاياه والمآخذ عليه).

يُعَدُّ ((شرح مراح الأرواح)) من أجود شروح المراح، وذلك لتحقيق الشارح في المسائل كما ذكرتُ ذلك في منهجه، وأوضحتُه.

ولكنْ مما يُؤخذُ عليه:

١- أنَّهُ لم يُكثرِ العَزْوَ لمصادره ومراجعه، بل كتب الكتاب من المعلومات التي يحفظها، ولعلّه كان يراها بدهيَّة معروفة تتفق عليها الكتب، ولكنَّ العزْوَ يعطي قُوَّةً للمعلومةِ وثباتٍ لها.

٢- لم يشرحْ معانِيَ كثيرٍ من الكلمات باللغة العربية وإن شرحها بالفارسيَّة، نحو: قرَّدتِ البعير.

٣- لم يذكر ترجمةً ولو مختصرة لصاحب المتن الذي شرح له متنه، وكان ينبغي له ذكرُ ذلك.

٣. القسم الثاني: قسم التحقيق:

٣-١توصيف النسخ المخطوطة

لا بدَّ من الوقوفِ على وصفِ نسخ المخطوطِ الثلاثةِ التي نقلت عنها وقابلت بها، وفيما يلي الوصف:

٣-١-١النسخة الأولى ((أ))

مكان وجودها: مصوّرات ثناء الله الزاهديّ.

العنوان المكتوب على غلافها: غاية الإيضاح شرح مراح الأرواح.

العنوان المكتوب في المقدِّمة: شرح مراح الأرواح.

المؤلف كما هو مكتوب: المهدي الحنفي.

عدد الورقات الموجودة: ٢٠٧ ورقة، وهي نسخة كاملة.

تاريخ النسخ: غير مذكور.

وصف الخط: خطُّ النَّسْخ، خط واضح، وُضعتْ بعضُ الكلمات باللَّوْنِ الأحمرِ، وهي قليلةٌ، ووُضِعَ خطٌّ أحمرُ تحتَ كلماتِ المتنِ.

٣-١-٢ النسخة الثانية ((ب))

مكان وجودها: مكتبةُ الأوقافِ بغداد . تحت الرقم ١٤٤٩

العنوان المكتوب على غلافها والمقدمة: شرح مراح الأرواح.

المؤلف كما هو مكتوب: المهديّ الحنفيّ.

عدد الورقات الموجودة: ٩٢ ورقة، وهي نسخة كاملة.

تاريخ النسخ: غير مذكور.

وصف الخط: خطُّ النَّسْخ، خط واضح، ووضع خطٌّ تحت كلمات المتن تارةً باللون الأسود، وتارةً باللون الأحمر، ويوجدُ بعضُ الخطوط العريضة المستديرة وغيرُها فوق عددٍ من الصفحات، لكنَّها لا تقوى على طمس الكلمات، فالكلمات التي خلفها واضحة.

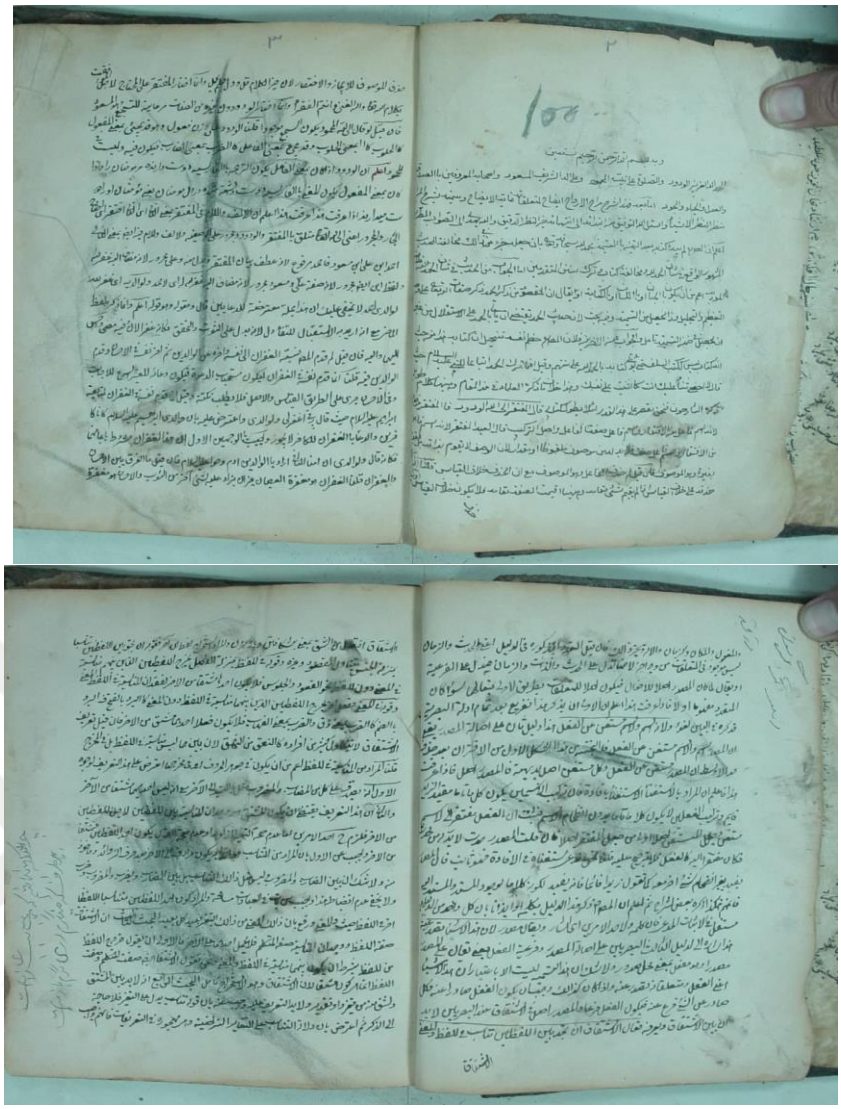

٣-١-٣النسخة الثالثة ((ج)):

مكان وجودها: پاكستان گنج بخش.

العنوان المكتوب على غلافها: شرحُ مراح الأرواح.

المؤلف كما هو مكتوب: المهديّ الحنفيّ.

عدد الورقات الموجودة:٧٧ ورقة، وهي نسخةٌ ناقصةٌ.

تاريخ النسخ: غير مذكور.

وصف الخط: خطُّ النَّسْخ، خط واضح، وُضِعَ بعضُ الكلمات باللون الأحمر، ووُضِعَ خطٌّ أحمرُ تحت كلمات المتن.

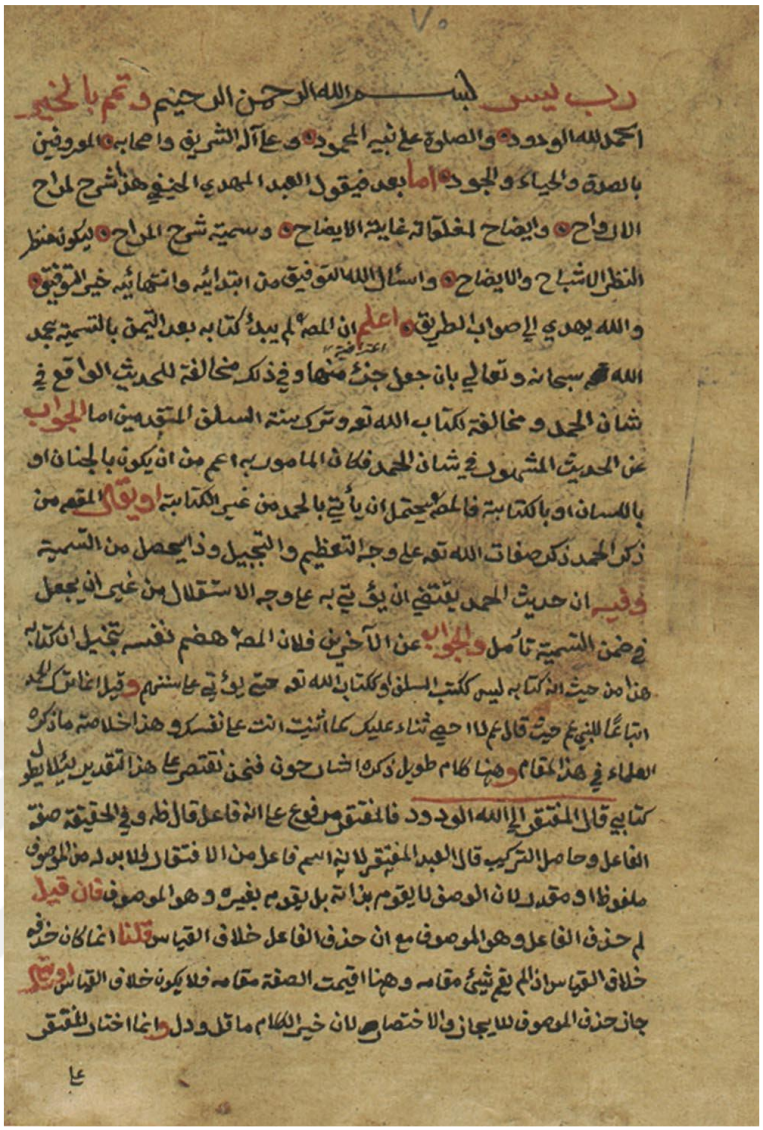

٢- بيان منهج التحقيق:

اتبعتُ في تحقيقي المنهج الآتي:

١- اعتمدتُ على ثلاثِ نُسخٍ مخطوطةٍ للشرح وبينتُ وصفَها فيما سبق.

٢- نَسَخْتُ الكِتابَ على وَفْقِ قواعدِ الرَّسم الإملائيِّ الحديثِ، مع العنايةِ بضبطِ علاماتِ التَّرقيم.

٣- أصلحتُ الأخطاءَ النَّحْوِيَّةِ -وهي قليلةٌ- دونَ الإشارة إليها.

٤- ضَبَطْتُ المُشكلَ من النَّصِّ المحقَّق والهامش المُضاف بالشَّكل الجزئي، فلم أضعِ الشَّكلَ على كلُّ الكلمات، بلْ ضَبَطْتُ ما قدرتُ أنه يُشكلُ على القارئ.

٥- رجعتُ في ضبط المصطلحات والكلمات الصعبة إلى المعاجم المعتمدة وقد أذكر ذلك في الهامش أو لا أذكره.

٥- وضعتُ بعضَ العناوين الجانبيَّة عند رأس كلِّ مسألة جديدة، وجعلتُ العنوانَ بين معقوفتين، هكذا: [ ].

٦- أثبَتُّ الآياتِ القرآنيَّةَ برسم مُصحفِ المدينةِ النبويَّةِ، بكتابة الخطَّاط عثمان طه، ثمَّ ذكرتُ اسمَ السُّورةِ ورقمِ الآية، هكذا البقرة:٢١، في الهامش، مع وضع الآيات بين الأقواس المزهرة.

٧- ميَّزتُ الأحاديثَ النَّبويَّة والآثار المرويَّة بخطٍّ محبَّرٍ، ووضعتها بين الأقواس المزدوجة، (( )).

٨- جعلتُ سائرَ النُّقول بين الأقواس المعتادة، هكذا(( )):

٩-قمتُ بتمييز أسماءِ الأعلام والكتب، بخطٍّ مُحبَّرٍ عريضٍ مميَّزٍ.

١٠- ورد عندي حديثٌ واحد في هذا القسم المحقَّق، اكتفيت بتخريجه من صحيح مسلم بن الحجاج كونه من أصحِّ كتب الحديث المعتمدة.

١١- أضفتُ في النَّصِّ المُحقَّق كلماتٍ، لتوقُّعِ سقط قد حصل خطأً، رأيت أن المقام يستدعي إثبات هذه الزيادة، و ما أضفتُه وضعتُه بين معقوفتين، هكذا [ ]، تمييزًا له، و حفاظًا على أصل النص.

١٢-وثَّقتُ الأقوالَ، والنُّقولَ، وكلامَ أهل العلم التي نقلها الشارحُ، وما كان من كلامه هو لم أوثِّق نقلَه مكتفيًا بالثقة به، وبأنه لو وجد خلافٌ فيه لذكر العزو لكتاب أو عالِم، وذلك غالبًا ما يفعله سائرُ المؤلفين.

١٣- كتبتُ أرقام لوحات المخطوط في صلب النَّصِّ المحقَّق، وجعلته بين معكوفتين باللون الأحمر، هكذا: **[ ]**، مع اعتماد الترقيم الموجود في نسخة ال**pdf** للمخطوط؛ لعدم وجود ترقيم في الصفحات للنسخة المعتمدة، بادئاً برقم الصَّفحة ثمَّ الوجه الأيمن ورمزت له بالرَّمز (أ)، والوجه الأيسر رمزت

له بالرَّمز (ب)، فيكون العزو بهذه الطَّريقة الآتية: /رقم الصَّفحة [١-أ] رقم الصَّفحة [١-ب]، وذلك عند ابتداء كلّ صفحة.

١٤- عرَّفتُ بالكتب الَّتي مرَّ ذكرها في النَّصّ المُحقَّق، و أحلتُ عليها.

١٥- رتَّبت المصادر في الهامش بحسب الترتيب الأبجدي لأسماءالشهرة لمؤلفيها.

١٦- عندما أرجعُ إلى معاجم اللُّغة فإنّي أذكر المادَّةَ الَّتي وردت فيها الكلمة، وأكتفي بذلك غالبًا لأنهَّا مرجع الطلاب حين البحث عن الكلمة.

١٧- عرَّفتُ بالأعلام، الواردِ ذكرُهم في النَّصّ المحقَّق، ذاكرًا لمحةً عن حياتهم العلمية وأهمَّ مؤلفاتهم، وتاريخَ وفاتِهم.

١٨- في قسم الدِّراسة: اكتفيت بما وجدته في ترجمة مؤلف المتن والشارح.

مقدَّمة الشارح

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لِلَّهِ الْوَدودِ، والصلاةُ على نبيِّهِ المحمودِ، وعلى آلهِ الشريفِ المسعودِ وأصحابِهِ المعروفينَ بالصدقِ والعدلِ والحياءِ والجودِ، **أمَّا** بعدُ:

فيقولُ العبدُ المهديُّ الحنفيُّ: فهذا ((**شرحٌ لمراح الأرواح**)) [1]، وإيضاحٌ لمغلقاتِهِ[2] غايةَ الإيضاحِ، وسمَّيتُهُ بـ((**شرحِ المراحِ**))؛ ليكون منظرًا لنظر الأشباح.

واسألُ اللهَ التوفيقَ من ابتدائِهِ إلى انتهائِهِ، خيرَ التوفيقِ، للنظر الدقيق، واللهُ يهدي إلى صوابِ الطريقِ.

اعلمْ أنَّ المصنِّفَ لم يبدأْ كتابَهُ بعدَ التيمِّنِ بالتسمِيَةِ بحمدِ اللهِ سبحانَهُ وتعالى بأنْ جَعَلَ [الحمدَ] جزءًا منها[3]، وفي ذلك مخالفةٌ للحديثِ الواقعِ المشهورِ في شأنِ الحمدُ لله[4]، ومخالفةٌ لكتاب الله تعالى، وتركُ سُنَّةِ السلفِ المتقدِّمين.

أمَّا الجوابُ عن الحديثِ المشهورِ في شأنِ الحمدِ، فكانَ المأمورُ به أعمَّ من أنْ يكونَ (/٣أ/) بالجَنَانِ أو باللِّسانِ أو بالكتابةِ، فالمصنِّف يُحتَمَلُ أنْ يأتيَ بالحمدِ من غيرِ الكتابةِ.

أو يقالُ: المقصودُ من ذكرِ الحمدِ ذكرُ صفاتِ اللهِ تعالى على وجهِ التعظيمِ والتبجيلِ، وذا يحصلُ من التَّسميةِ.

وفيه: أنَّ حديثَ الحمدِ يَقتضِي أنْ يُؤتَى به على وجهِ الاستقلالِ من غيرِ أنْ يُجعلَ في ضِمنِ التسميَة. تأمَّل!

والجوابُ عن الآخرين، فلأنَّ[5] [المصنِّف] هضَمَ نفسَهُ بتخيِّلِ أنَّ كِتَابَهُ هذا من حيثُ إنَّه كِتَابٌ ليس ككتب السَّلَفِ، أو ككتابِ الله تعالى حتى يأتي بالحمد لله على سَنَنِهِمْ.

وقيل: إنَّما تركَ الحمدَ اتباعًا للنبي صلى الله عليه وسلم، حيث قالَ صلَّى الله عليه وسلم: "**لا أُحْصِي ثَنَاءً عليكَ أنْتَ كما أَثْنَيْتَ على نفسك**"[6].

---

[1] ب: شرحُ مراح الأرواحِ.

[2] ب: إيضاح المتعلقات.

[3] أي من التسمية.

[4] والحديث هو: قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((كل أمر ذي بال لا يبدأ بالحمد لله فهو أقطع))، وفي روايةٍ: ((أجذم)) . أي: ناقص خرّج الحديث الإمام أحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث أبي هريرة. ينظر فتح الباري لابن رجب ٨/ ٢٦١. ط ١ مكتبة الغرباء الأثرية عام ١٩٩٦.

[5] في ب: زيادة: المصنف

[6] صحيح مسلم ٣٥٢/١ – كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، ح (٤٨٦).

وهذا خلاصةُ ما ذَكَرَهُ العلماءُ في هذا المَقَام، و فيها كلامٌ طويلٌ ذَكَرَهُ الشَّارحُون، فنحنُ نقتصِرُ على هذا التقدِيرِ لئَلَّا يطولَ كتابِي.

(/٣ب/) **[قالَ المُفْتقِرُ إلى اللهِ الوَدُودِ]**: فالمُفتقِرُ مرفوعٌ على أنَّه فاعلُ قالَ، [وهو] اسم فاعلٌ من الافتقارِ، واسمُ الفاعلِ صفةُ الفاعلِ،[1] وأصلُ التركيب **قالَ العبدُ المُفتَقِرُ**؛ لأنَّه اسم فاعل من الافتقار، فلا بُدَّ له من موصوفٍ ملفوظٍ أو مقدَّرٍ، لأنَّ الوصفَ لا يقومُ بذاتِهِ، بل يقومُ بغيرِهِ وهو الموصوفُ.

فإنْ قيل: لِمَ حَذَفَ الفاعلَ –وهو الموصوفُ– فإنَّ حذفَ الفاعلِ خلافُ القياسِ؟

---

[1] بتقدير محذوف كما ذكر بعدها.﴿فَالِقُ ٱلۡإِصۡبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانٗاۚ ذَٰلِكَ تَقۡدِيرُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ ٩٦﴾ [سورة الأنعام:٩٦]

قلنا: إنَّما كانَ حذفُهُ على خلافِ القياسِ إذا لم يقُم شيءٌ مَقَامَهُ، وهنا أقيمتِ الصِّفَةُ مَقَامَهُ فلا يكونُ خلافَ القياسِ.

أو يُقالُ: جازَ حذفُ الموصوفِ للإيجازِ والاختصارِ، لأنَّ خيرَ الكلامِ ما قلَّ ودلَّ.

وإنَّما اختارَ (**المفتقِرَ**) على (**المُحتاجِ**) لأجلِ الموافقةِ لكلامِ اللهِ تعالى، وهو قوله تعالى:﴿وَٱللَّهُ ٱلْغَنِيُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ﴾[1]

وإنَّما اختارَ الودُودَ دونَ غيرِه من الصِّفَاتِ رعايةً للسجعِ، وهو المعهودُ.

فإنْ قيل: لو قال **إلى اللهِ المحمودِ** لكانَ السجعُ موجودًا.

قلنا: **الوَدُودُ** على وزن **فَعُولٌ**، وهو قد يجيءُ بمعنى المفعولِ **كالحَلُوبِ** بمعنى **المَحلُوبِ**، وقد يجيء بمعنى **الفاعِلِ كالضروبِ** بمعنى **الضَّارِبِ**، فيكونُ فيه مبالغةً ليست في المحمودِ.

[٤-أ] واعلمْ أنَّ **الوَدُودَ** إنْ كانَ بمعنى **الفاعِلِ** تكون الترجمة بالفارسية (مؤمنان را دوست دارد أو: دوست دارد مؤمنان را)، وإنْ كانَ بمعنى **المَفعُولِ** تكون ترجمتُهُ[2] بالفارسية (شده مؤمنان آن را دوست دارند أو مي دارند).

إذا عرفتَ هذا فاعلمْ أنَّ الألفَ واللامَ في **المُفتَقِرِ** بمعنى **الذي افتَقَرَ** أي: احتاجَ، والجارُّ والمجرورُ -أعني: **إلى اللهِ**- متعلِّقٌ بالمفتقرِ، و**الوَدُودُ**: مجرورٌ على الوصفيَّةِ، والألفُ واللامُ فيه أيضًا بمعنَى **الذي**، أي: الذي ودّ.

[أَحْمَدُ بنُ عليّ بنِ مسعودٍ]، فـ **أحمدُ**: مرفوعٌ لأنَّه عطفُ بيانٍ **للمُفتَقِرِ** أو بدلٍ منه، و**عليّ** مجرورٌ لأنَّه مضافٌ إليهِ، ولفظُ **ابنِ** أيضًا مجرورٌ، لأنَّه صفةُ عليٍّ، و**مسعودٍ** مجرورٌ لأنَّه مضافٌ إليه.

[غَفَرَ اللهُ لَهُ]، أي: **لأحمدٍ**، **[ولوالِدَيْهِ]** أي: غَفَرَ اللهُ لوالديْ **أحمدٍ**، ولا يَخفَى عليك أنَّ هذهِ جملةٌ معترِضةٌ للدعاءِ بين قالَ ومقولتِهِ وهو قوله: **اعلم**، وإنَّما ذُكِرَ بلفظِ الماضِي مع أنَّه أريدَ بهِ الاستقبالُ للتفاؤلِ، **[ب- ٤]** لأنَّه يدُلُّ على الثبوتِ والتحقيقِ فكأنَّهُ غُفِرَ الآنَ.

---

[1] محمد: ٤٧.

[2] ب: يكون المعنى.

[وأَحسَنَ إليهِمَا وإليْهِ]، فإنْ قيلَ: لِمَ قدَّمَ المصنِّفُ نِسبةَ الغُفرانِ إلى نفْسِهِ، وأخَّرهُ إلى الوالدَينِ، ثمَّ أخَّر نفسَهُ في الإحسان وقدَّم الوالدَينِ فيه؟

قلنا: إنَّما قدَّمَ نفْسَهُ في الغفرانِ ليكونَ مستجَابَ الدَّعوَةِ[1] فيكونُ دعاؤُهُ للغيرِ أسرعَ إجابةً[2]، وفي الإحسانِ جرَى على طريقِ القياسِ و الأصلُ[3] لا يَطلب نُكتةً.[4]

وقيل: إنَّما قدَّمَ نفْسَهُ في الغُفرانِ لمتابعةِ إبراهيمَ عليه السلام حيثُ قالَ: ﴿رَبِّ ٱغۡفِرۡ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ﴾[5].

واعتُرِضَ عليه بأنَّ والدَيْ إبراهيمَ عليهِ السلامُ كانَا كافريْنِ والدعاءُ للكافرِ بالغفرانِ[6] لا يجوزُ.

أُجيب بوجهين:

الأولُ: إنَّ هذا الغفرانَ مشروطٌ بإيمانِهِمَا فكأنَّهُ قالَ: ولوالديَّ إنْ آمنَا.

والثاني: أنَّه أرادَ بالوالدينِ آدمَ وحوَّاءَ عليهما السَّلام.

فإنْ قِيلَ: ما الفرقُ بينَ الغفرانِ والإحسانِ؟

قلنَا: الغُفرانُ: [٥-أ] هو مغفرةُ العِصيَانِ منْ غيرِ أنْ يُزادَ عليهِ شيءٌ آخرُ من الثوابِ، والإحسانُ: هو مغفرةُ العِصيانِ مع زيادةِ ثوابٍ آخَرَ[7].

[أهميَّةُ علمِ الصَّرفِ]

ثمَّ لمَّا كانَ هذا الكتابُ مصنَّفًا في علمِ الصَّرفِ أشارَ المُصنِّفُ إلى ترجيحِ هذا العِلمِ عندَهُ على سائرِ العلومِ فقَالَ:

[اعلمْ أنَّ الصَّرفَ أمُّ العلومِ والنَّحوَ أبُوهَا]، هذا مقولٌ لِقالَ.

---

[1] أ: مستجابًا للدعوة.

[2] ب: للإجابة.

[3] **الأصل:** زيادة من ب و ج.

[4] أي ما دام جرى على الأصل لا يُطلب منه تعليل لما فعل.

[5] سورة نوح:٢٨.

[6] بالغفران: زيادة من ب

[7] أ: وأجْرٍ.

ولفظ **اعلم** خطابٌ عامٌّ لكلِّ منْ يسمعُ ويقرأُ، وإنَّمَا قالَ **الصَّرفَ**، ولم يَقُلْ **التَّصرِيفَ** مع أنَّ في التصريفِ مبالغةً؛ لأنَّ الصَّرفَ أصلٌ والتصريفَ فرعٌ؛ لأنَّه مزيدٌ فيه؛ لأنَّه ذَكَرَ النَّحوَ[1] عَقِيبَهُ، وهو ثلاثةُ أحرفٍ فذَكَرَ الصَّرفَ أيضًا بثلاثةِ أحرفٍ طلبًا للموافقةِ بينَهُمَا.

على أنَّ في بعضِ النُّسَخِ وَقَعَ لفظُ **التَّصرِيفِ**[2]، والنُّكتةُ في اختيارِ المزيدِ هيَ المُبالَغةُ.

والمرادُ **بأمِّ العُلومِ**[3] أصلُ العلومِ، شبَّهَ الصَّرفَ بالأُمِّ والنَّحوَ بالأبِ.

أما **الأولُ**: فمن حيثُ التولُّدُ يعنِي: كمَا أنَّ الأُمَّ سبَبُ الولادةِ للمولودِ، كذلكَ علمُ الصَّرفِ سببُ الولادةِ للكلماتِ[4].

[٥- ب] و**الثاني**: يعني كمَا أنَّ الأبَ سبَبُ اصطلاحِ[5] الأولادِ، فكذلكَ علمُ النَّحوِ سبَبُ اصطلاحِ الألفَاظِ.

ثم اعلمْ أنَّ في قولِهِ **النَّحوَ** يجوزُ الرفعُ على أنَّه عطفٌ على محلِّ اسمِ **أنَّ**، أعنِي: **علمَ الصرفِ**، لأنَّ محلَّه الرفعُ على الابتداءِ، ويجوزُ النَّصبُ على أنَّهُ عطفٌ على لفظِ اسمِ **أنَّ**، ويجوزُ الجرُّ على أنَّهُ عطفٌ على الصَّرفِ المجرورِ بالإضافَةِ، أي: **علمُ النَّحوِ**.

فإنْ قِيلَ: العلومُ جمعٌ يتناولُ[6] جميعَ العلومِ بأسرِهَا فيلزمُ مِنهُ أنْ يكونَ علمُ الصَّرفِ أُمًّا لنفسه.

قُلنَا: القرينةُ الخارجيَّةُ تدلُّ على أنَّ المرادَ بالعلومِ غيرُ الصرفِ والنَّحوِ. تأمَّل!

[ويَقوَى في الدِّرَايَاتِ دَارُوهَا[7]] اعلمْ أنَّ **يَقْوَى** مضارعُ **قَوِيَ** من **القُوَّةِ** من بابِ **سَمِعَ** معناه (بهرمند شوسخ وزور مند شوسخ وملك رأنَّيز قوة كونيد)، وأصلُ قَوِيَ **قَوُوَ** فأُبدِلَتْ الواوُ الأخيرةُ ياءً لوقوعِهَا طَرَفًا بعد كَسرةٍ، أو يُقالُ لتحرُّكِهَا وانكسارِ ما قبلَهَا.

---

[1] ب: أو لأنه لما ذكر النحو.

[2] ب: وما وقع في بعض النسخ التصريف قبحٌ.

[3] ب: زيادة: أي.

[4] في أ العبارة فيها تقديم وتأخير.

[5] اصطلاح يقصد بها هنا صلاح الأولاد، كما يظهر من السياق.

[6] ب: فينال.

[7] أي عالموها.

(/٦أ/) وأصل **يقوَيُ يَقْوَوُ**[١] على حدِّ **سَمِعَ يسْمَعُ**، فأبدلتِ الواوُ الأخيرةُ ياءً لوقوعِهَا رابعةً بعدَ فتحةٍ، فصَارَ **يَقْوَيُ** بضّمِ الياءِ، وثُمَّ قلِبَتِ الياءُ ألفًا؛ لتحرّكِهَا وانفِتاحِ ما قبلَها فصارَ **يَقْوَى**، وإنَّما لم يُدغمْ في الماضِي مع تحقُّقِ شرطِ الادغامِ أعني **قوِوَ**؛ لأنَّه إذا اجتمَعَ سبَبُ الإدغامِ وسبَبُ الإعلالِ فسبَبُ الإعلالِ مقدَّمٌ على سببِ الإدغامِ؛ لأنَّ الإعلالَ أخفُّ منَ الإدغامِ، لأنَّ الإعلال تغييرِ حرفٍ والإدغامُ تغييرِ حرفين.

وإنَّما لمْ يُعَلَّ الواوُ في **قَوِوَ** مع تحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها؛ لأنَّه يجتمعُ فيهِ إعلالانِ في العينِ واللامِ، وهو غيرُ جائزٍ.

فإنْ قِيلَ: الظاهرُ أنَّ **يَقْوَى** عطفٌ على **أمِّ العُلومِ** فيكونُ[٢] عطفُ الفعلِ على الاسمِ وهو غيرُ جائزٌ[٣].

قلنا: عطفه على **أمِّ العلوم** بتأويلٍ، على أنَّ **يَقوَى** في تأويل المصدر كما في[٤] أعجبني قيامُك وتخرُجُ[٥].

فإنْ قِيلَ[٦]: فعلى هذا عطَفَ قولَه **القوَّةَ**، المفهومةَ من **أنْ يقوَى** على قوله **إنَّ عِلْمَ الصَّرفِ** غيرُ صحيحٍ، لأنَّه من قبيلِ حملِ صرفِ الوصفِ على الذاتِ وذا غيرُ جائزٍ.

---

[١] يوجد في النسخ الثلاثة الألف الفارقة، وهي غالبًا خطأٌ من الناسخين.

[٢] ب: زيادة: من.

[٣] ووجه بعض العلماء أن **ويقوي** عطف على أم العلوم لكونه بمعنى يلد العلوم، مثل قوله تعالى قراءة الكوفيين: .﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴿٩٦﴾﴾ [سورة الأنعام:٩٦] .عطف قوله **جعل** على **فالق** لكونه معنى **فلق**. ينظر: شرح ديكنقوز على مراح الأرواح:٣.

وهو ليس على إطلاقه، فقد يعطف الفعل على الاسم الذي يشبهه في المعنى، نحو قوله تعالى: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ﴿٣﴾﴾ [سورة العاديات:٣] فالمغيرات تأويلها: الاتي أغرْن، ونحو قوله تعالى:﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ ۚ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا ٱلرَّحْمَٰنُ ۚ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَىْءٍۭ بَصِيرٌ ﴿١٩﴾﴾ [سورة الملك:١٩] فالصَّافَّات في معنى: يصففن.

ويجوز عطف الاسم على الفعل كقول الشاعر:

يا رُبَّ بيضاءَ من العَواهجِ.....أمُّ صبيٍ قد حبا أو دارِجِ. فعطف دارج على حبا، لأن دارج بمعنى: يدرج.

و منه قوله تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ ۖ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴿٩٥﴾﴾ [سورة الأنعام:٩٥]. ينظر معجم القواعد العربية لعبد الغني الدقر ط١ دار القلم صـ٣٠٣.

والعواهج من النساء: ذات العنق الطويل. والدارج من الأولاد: من قارب الخطو.

[٤] ب: زيادة: قولك.

[٥] ب: زيادة: وإن تخرّج.

[٦] ب: قلت.

قلنا: نجعلُ المصدرَ[1] بمعنى اسمِ الفاعلِ.

وقولُه **في الدِّرايات** جمعُ درايةٍ، (/٦ب/) وهي العِلْمُ من **دَرَى يَدرِي**، على حدِّ **ضَرَبَ يَضرِبُ**.

فإنْ قِيل[2]: المصدرُ لا يثنَّى ولا يُجمعُ، إذْ يقعُ على القليلِ والكثيرِ، فلِمَ يُجمَع بينهُمَا؟

قلنا: إذا اختلفَتْ أنواعُهُ فحينَئذٍ يجوزُ أنْ يُجمعَ لقصدِ الأنواعِ، أو يقال: لأنَّه نُزِّلَ منزلةَ الاسم[3]، فتأمَّلْ!

وقولُهُ: **دَارُوهَا**، أي: عَالِمُوهَا، مرفوعٌ على أنَّه فاعلُ **يقوَى**، وهو جمعُ **دارٍ**، اسمُ فاعلٍ من الدِّرايةِ، أصلُه **دَارِيُوها** ثقُلت الضَّمَّةُ على الياءِ فنُقلت إلى ما قبلَها بعد سلْبِ حركةِ ما قبلَها، فأُسكِنت[الياءُ]، ثم التقَى الساكنانِ الواوُ والياءُ، وحُذفت الياءُ[4] فصارت **دارُونَ** ثمَّ أضيفَتْ إلى الضميرِ فحُذفتْ النونُ للإضافةِ فصارتْ **دَارُوهَا**.

اعلمْ أنَّ ضميرَ **دارُوها** يرجِعُ إلى **العِلْمِ** وهو مصدرٌ يذكَّرُ ويؤنَّثُ.

وقِيلَ: الضميرُ يرجِعُ إلى **العُلُومِ** وهي مؤنثٌ.

وقِيلَ: الضميرُ يرجِعُ إلى الصَّرف باعتبارِ الأمِّ.

وقِيلَ: الضميرُ يرجِعُ إلى عِلْمِ الصَّرفِ، وهي عبارةٌ عن القوانينِ وهي مؤنثٌ[5]. تأمَّل!

[ويَطْغَى في الرِّوَايَاتِ عَارُوهَا] الواوُ لعطفِ الجملَةِ على الجملةِ السَّابقَةِ.

يَطْغَى بمعنى **يَضِلُّ** من الطُّغيَانِ، يعني (ازره دوكشتن وبني فرمأنَّي كردن)، من بابِ **فَتَحَ يَفتَحُ** (/٧أ/) أو من **سَمِعَ يَسمَعُ**.

وقولُه: **الرِّوَايات**: جمعُ **روايةٍ**: وهو إسنادُ الحديثِ إلى النَّبيِّ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ، والمُرادُ: المَنقُولَاتُ.

---

[1] أي: القوَّة.

[2] ب: قلت.

[3] ب: إنه بمنزلة اسم الفاعل.

[4] وحذفت الياء، زيادة من ب.

[5] **القوانين**: جمع تكسير، وكلُّ جمع تكسير يكون مؤنثًا.

وقولُهُ: **عَارُوهَا**: جَمعُ **عارٍ**، وهو اسمُ فاعلٍ مِن **عَرِيَ يَعرَى**، على حدِّ **سمِعَ يَسمَعُ**، المصدرُ منه **العَرَيان**.

و**العُرْيُ** بضمِّ العينِ وسكونِ الراءِ.

والمرادُ مِنْ **عَارُوهَا** أي: **جَاهِلُوهَا**.

وفي إرجاعِ الضميرِ احتمالاتٌ ذُكِرَتْ من قَبْلُ في **دَارُوهَا**.

ولمَّا كانَ الصَّرفُ أُمَّ العلومِ والعالِمُ به يَصيرُ قويًّا، والجاهلُ يصيرُ به طَاغيًا ومُضِلًّا أشار إلى أنَّه ينبغِي أنْ يُصَنِّفَ في هذا العِلمِ كتابًا فقالَ:

[فجَمعتُ فيهِ كِتابًا موسُومًا بِمَراحِ الأرواحِ]، **الفاءُ** وَقعَتْ في جوابِ الشَّرطِ المَحذوفِ، أي: إذا كانَ عِلمُ الصَّرفِ كذلكَ **فَجمَعتُ فيهِ**، أي: في علمِ الصَّرفِ، والمُرادُ مِنَ [الجمْعِ] التَّصنيفُ.

و**كتابًا** منصوبٌ على أنَّهُ مفعولٌ بِهِ **لِـ جمعْتُ**.

وقولُهُ: **مَوسُومًا** اسمُ مفعولٍ من **وَسَمَ يَسِمُ وسْمًا** بمعنى (داغ كردن)، والمرادُ التَّسمِيَةُ أي: سُمِّيَ **بمراحِ الأرواحِ**، وهوَ (/٧ب/) منصوبٌ على أنَّهُ صفةُ **كتاب**.

المَراحُ: بفتحِ الميمِ: الموضعُ الذي يَروحُ منهُ القومُ، فكَأنَّهُ ادَّعَى أنَّ الأرواحَ تروحُ من هذا الكتابِ.

[وهُوَ للصَّبِيِّ جَناحُ النَّجاحِ]، والضَّمير يرجِع إلى الكتابِ المسمَّى **بمَراحِ الأرواحِ**.

الجناح: بفتح الجيمِ وكسرِها[1]، بمعنى: (بال)، يُقال: جناحُ الطَّيْرِ، والجمعُ أجنِحةٌ.

و**النَّجاحُ** ـ بفتحِ النُّونِ ـ بمعنَى النَّجَاةِ يعنِي (خلاصي ورستكاري يافتن)، والمُرادُ الخلاصُ من ظُلمَةِ الجَهلِ.

---

[1] لعل المؤلف رحمه الله سها في مسألة الكسر فذكرها خطأً، فقد ورد الكسر في المصدر لمعنًى آخر غيره لا يتعلق بالطائر فقال الفيروز آبادي:((**الجِنْحُ** بالكسر: الجانِبُ، والكَنَفُ، والناحِيَةُ.))، وقال المرتضى الزبيدي: ((**الجِنْح**، بالكَسر: الجانِب من اللَّيْل والطَّريق. قَالَ الأَخْضَرُ بنُ هُبَيْرَةَ الضَّبِّيّ: أَناخَ قَليلاً عِنْد جِنْحِ سَبيلِ، و **الجِنْحُ:** الكَنَفُ والنَّاحِيَةُ قَالَ:
فباتَ بجِنْحِ القَوْمِ حتَّى إذا بَدَا....لَهُ الصُّبْحُ سَام القَوْمِ إحْدَى المهالِكِ

شبَّهَ الصَّبِيَّ بالطَّيرِ، والمَراحَ بجَناحَيهِ، فإنَّ الطَّيرَ يَنجُو مِنَ المَهْلَكَةِ، ويَبْلُغ مَقصِدَهُ حيثُ يَشَاءُ بسببِ جنَاحيْهِ، كَذلكَ الصَّبِيُّ يَنجُو مِن ظُلمةِ الجَهلِ ويَبلُغُ مَقاصِدَهُ مِن العُلُومِ الإسلاميَّةِ بسبَبِ هذا الكتابِ، ادعاءً، كذا قِيلَ.

فإنْ قِيلَ: ما وجهُ تخصيصِ هذا الكتابِ بجَناحِ النَّجاح للصبيِّ دُونَ غيرِهِ؟

قُلْنَا: الوجْهُ في هَذَا أنَّ الغَالِبَ والأغلَبَ هوَ أنْ يقرأَ الصَّبيُّ هذا الكتابَ دونَ غيرِهِ.

(/٨أ/) أو يُقالُ: المُرادُ من الصَّبيِّ كلُّ مَنْ يَميلُ إلى قِراءَتِهِ؛ لأنَّ الصَّبيَّ على وَزنِ **فَعِيلٍ** مِنَ الصَّبْوَةِ وهو المَيْلُ، ولهذا سُمِّيَ الصبيُّ صبيًّا.

أصله **صَبِيوٌ** اجتمعتِ الواوُ والياءُ والأُولَى مِنهمَا ساكنةٌ فقُلِبَتِ الواوُ ياءً وأُدغِمَتْ في الياءِ فصارَ صَبِيًّا.

قِيلِ: المُرادُ مِنَ الصَّبيِّ طَالبُ العِلْمِ المُبتَدِئِ، وإنَّمَا ذَكَرَ المُتَعَلِّمَ بلفظِ الصَّبيِّ لمُناسبَتِهِ للأُمِّ، وقد يُقالُ: أمُّ الصَّبيِّ[1]، وفيه نوع خدعةٍ. تأمَّل!

[وراحٌ رَحْرَاحٌ] مرفوعٌ على أنَّهُ معطوفٌ على جناحٍ، قِيلَ: **الرَّاحُ** يَحتَمِلُ أنْ يَكُونَ بمعنَى الارتياحِ وهو النَّشَاطُ، و**الرَّحْرَاحُ** بمعنى الواسِعِ[2] أي هو للصبيِّ نشاطٌ كبيرٌ.

ويحتمِلُ أَنْ يكونَ الخمرُ، والرحراح بمعنى الرقيق يقال: به رحراح أي فيه رِقَّةٌ[3].

ووجهُ المناسبَةِ بينهما أنَّ الصَّبيَّ إذا علِمَ هذا الكتابَ حصَلَ له السرورُ في باطنِهِ، وظَهَرَ منه الصفاءُ في ظاهرِهِ، كما أنَّ الشَّارِبَ إذا شَرِبَ ظَهَرَ له السُّرورُ في باطنِهِ وظَهَرَ منه الصَّفَاءُ في ظاهرِهِ.

وقِيلَ: **راحٌ رَحْرَاحٌ** أي: طريقٌ (/٨ب/) واسعٌ، شبَّهَ الكِتابَ بالطريقِ الواسعِ لأن الطريقَ موصلٌ السالكَ إلى مطلوبِه، كذلكَ هذا الكتابُ موصلٌ لِمن يقرأُ إلى مطلوبِهِ ومقصودِهِ.

---

[1] ب: الصبيان.

[2] **الرَّحراحُ** الْوَاسِعُ المنبسط يُقَال إِنَاء رحراح إِذا كَانَ وَاسعًا قصيرَ الْجِدَار وَفِي حَدِيث أنس (فَأُتِيَ بِقَدَحٍ رَحْرَاحٍ فَوَضَعَ فِيهِ أَصَابِعَهُ)، ويُقال: عيشٌ رحراح فِيهِ سَعَة، والرَّحْرَاحُ: الْقَرِيبُ الْقَعْر مَعَ سَعةٍ فِيهِ. ينظر المعجم الوسيط (ر ح ر ح) ولسان العرب (ر ح ح)

[3] وشيءٌ رَحْراحٌ أَي فيه سَعةٌ ورِقَّةٌ. **والرَّحَحُ** انبساطُ الحافر في رِقَّةٍ . لسان العرب (رح ح). فالظاهر أنه لا يأتي بمعنى الرِّقَّة منفردةً، بل السِّعةُ مع الرِّقة.

ويمكن أَنْ يُقَالَ: المرادُ **بالرَّاحِ** الطريقُ، و**الرَّحْرَاحُ** – بفتح الراء الأولى وبالحاءين المهملتين الأولى ساكنة بمعنى: (شاد صافني وخوشي)، فالمعنى: أَنَّ [مسائلَ] هذا الكتابِ واضحةٌ منقَّحَةٌ منتقاةٌ لا خفاءَ في دَلَالتِها [على] المُرادِ.

[وفي مَعدتِهِ حينَ رَاحَ مِثلُ تُفَّاحٍ أو رَاحٍ]، المَعِدَة: بفتح الميم وكسر العين، و**المِعْدة** بكسر الميمِ وسكونُ العينِ بمعنًى واحدٍ،[1] وهي عبارةٌ عنِ القوَّةِ الجامعةِ للإدراكاتِ واللَّذاتِ[2].

وقولُه: **حِينَ رَاحَ** بمعنى باتَ، ولمَّا كانَ في الليلِ استقرارٌ وتسكينٌ غالبًا، أريدُ بِهِ الاستقرارَ، فمعنَى **رَاحَ**: استَقَرَّ.

والجارُّ والمجرورُ، أعنِي: **في مَعِدتِهِ** منصوبٌ (/أ١٩/) على أنَّه مفعولٌ فيهِ لـِ (رَاحَ)، أو حالٌ من ضميْرٍ فيه.

وقولُه: **مثلُ تفَّاحٍ** مرفوعٌ على أنَّهُ خَبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، أي: هو مثلُ تفاحٍ، وتقديرُ الكلامِ: **ومثلُ تفاحٍ** أو **راحٍ** رآه حينَ رَاحَ في مَعِدَتِهِ.

والمرادُ بالرَّاحِ الثانِي –هُنَا– الخمرُ تشبيهًا.

إذا عَلِمَ الصَّبيُّ هذا الكتابَ واستقَرَّ معناه في ذِهنِه، يَقوَى كمَا يَقْوَى بِالتُّفَّاحِ أو بالرَّاحِ، ووجهُ التشبيهِ بينَ هذا الكتابِ والتُّفاحِ والرَّاحِ، هو المَنفَعَةُ كمَا أنَّ كلًا مِنهُمَا مِن منافِعِ البدنِ، ولهذا قالَ بعضُ الحُكماءِ –متعجِّبًا مِن موتِ مَنْ في بَطنِهِ تُفَّاحٌ أو رَاحٌ–: عجبتُ كيف يَموتُ مِن في بَطنِهِ تُفّاحٌ[3] أو رَاحٌ، كذلِكَ هذا الكتابُ يَنفعُ.

[وباللَّهِ أَعتَصِمُ عَمَّا يَصِمُ] أي: يَعيبُ، والجَارُّ والمَجرُورُ متعلِّقٌ بِقولِه: **أَعتَصِمُ**، قَدَّمَهُ إمَّا للشَرَفِ، أو لِلإهْتِمَامِ، أو للاختِصَاصِ، أو للحَصْرِ[4].

---

[1] ينظر: لسان العرب ٤٠٤/٣ مادة (م ع د).

[2] يريد أن مقصود المصنف بالمعدة هنا الذهن وليس مكان هضم الطعام.

[3] وفي شرح العيني العبارة: ((عجبت لمن راح وفي معدته تفاح أو راح)) ولعلَّها متسقة أكثر.

[4] ب: والاختصاص والحصر. الاختصار: اختصر الكلام: أوجزه، بحذف طوله، وهو عرفًا تقليل المباني مع إبقاء المعاني. الكليات ٤٩.ط الرسالة ناشرون ت عدنان درويش ومحمد المصري.

الحصر: عبارة عن إيراد الشيء على عدد معيَّن. التعريفات للجرجاني، صـ١٥٣ دار النفائس، ت د محمد عبد الرحمن المرعشلي.

القصر: تخصيص شيء بشيء وحصره فيه. التعريفات للجرجاني، صـ٢٥٦.

وما فِي قَولِهِ: **عَمَّا يَصِمُ**، موصولةٌ، **ويصِمُّ** صِلةٌ كمَا يُقال: **وَصَمَ يَصِمُ**[1]، على حدِّ (/٩ب/) **ضَرَبَ يَضرِبُ** بمعنى **عابَ يَعِيبُ**.

[وأَسْتعِينُ مِنهُ]، أي: اطلبُ الاستِعانةَ مِنَ اللهِ تَعَالَى[2]، وفِي بَعضِ النُّسخِ **وبه أستعينُ**.

والنُّكتةُ في تقديمِ الجارِّ والمجرورِ في هذِهِ النُّسخَةِ هي التي مرَّتْ فيمَا مرَّ، فالمَعنَى على الحَصرِ: **باللهِ أستعينُ لا بِغيرِهِ**؛ لأنَّ[3] تقديمَ مَا حقُّهُ التأخِيرُ يوجِبُ الحَصرَ.

[وهُوَ] أي: اللهُ تَعالَى **[نِعْمَ المَولَى]** والمَخصُوصُ مَحذُوفٌ، أي: نِعْمَ المَولَى هو.

و**المَولَى** صَاحِبُ العبدِ إذا ملَكَهُ[4].

و**[نِعْمَ المُعِينُ هُوَ]**، أي: النَّصِيرُ.

فإنْ قِيلَ: الجُملَةُ الإنْشائِيَّةُ[5] لا تَكونُ خبَرًا عن المُبتَدأِ.

قُلنَا: تَقدِيرُ الكَلامِ هكَذَا أيْ: هُوَ مقولٌ في حَقِّهِ، نِعْمَ المَولَى[6].

[أبواب الصرف]

[اعلَمْ أسعَدَكَ اللهُ تَعالَى] كلمةُ **اعلمْ** للتنبيهِ، وهي تُذكَر في أولِ الكلامِ للتشويقِ إلى ما سيأتِي من بَعدُ، فلمَّا كانَ المخاطب متشوِّقًا كان طالبًا، ومعلوم أنَّ الحصولَ بَعدَ الطَّلبِ يكون أوقعَ في الذِّهن.

---

[1] ب: زيادة: يوصم.

[2] كذا في النسخ ولعلَّ الأولى: أطلب العون من الله.

[3] ب: فإن.

[4] ب: صاحب العبد ومالكه.

[5] الجملة الإنشائية: ما لا يتصف قائلها بالصدق أو الكذب. مبادئ قواعد اللغة العربية صـ٨، لعلي بن محمد بن علي الشريف الحسيني الجرجاني المعروف بسيد مير شريف، مكتبة الفيصل، ط١.

وهناك خلاف بين النحويين: هل يمكن أن تكون جملة الخبر إنشائية، أم يجب أن تكون خبرية؟

والصحيح أنها غالبًا ما تكون خبرية، لكنها تأتي إنشائية أحياناً، وزعم بطلانَ مجيئها إنشائية الكوفيون. لينظر إعراب الجمل وأشباه الجمل صـ١٥٧، للدكتور فخر الدين قباوة، دار الأصمعي بحلب، ط١.

[6] فتكون الجملة في محل نصب مفعولٍ به، جملة مقول القول.

وإنَّما قَالَ: **اعلَمْ** ولمْ يقُلْ: **اعرِفْ**؛ لأنَّ استعمالَ العِلْمِ في الكُلِّيَّاتِ واستعمالَ المعرفةِ في الجزئيات[1]، فلمَّا كان الصَّرفُ عبارةً عنِ القوانينِ الكليَّةِ اختار **اعلَمْ** دون **اعرِفْ**. (/١٠أ/)

ولهذا يُقالُ: عرَفتُ اللهَ دونَ علمْتُ، ويُقالُ: اللهُ تعالَى عالمٌ دونَ عارفٍ.

وفيه نَظَرٌ من وجهينِ:

الأولُ: أنَّ اللهَ تعالَى كمَا يَعْلَمُ الكُلِّيَّاتِ يَعْلَمُ الجُزئِيَّاتِ أيضًا، فلَمْ يُطْلَقْ عليهِ العارِفُ. تأمَّل!

الثانِي: أنَّه قد جَاءَ استعمالُ العِلْمِ في الجُزئِيِّ أيضًا، كقولِهم: عَلِمتُ زيدًا فاضلًا، ولا يقال: **عَلِمتُ** ههنا بمعنى **عرَفتُ**؛ لأنَّه لا يصحُّ ذِكر المَفعولَينِ[2].

ولا يُقالُ أيضًا: إنَّ هذِهِ القاعدةَ أكثَرِيَّةٌ، لا كُلِّيَّةٌ؛ لأنَّ قولَهمْ: جَرْيُ العادةِ باستعمالِ العِلمِ في الكلياتِ والمعرفةِ في الجُزئِيَّاتِ، يدلُّ على أنَّ هذِهِ القاعدةَ كُلِّيَّةٌ لا أكثريَّةٌ.

اللهُمَّ إلَّا أنْ يُجابَ: بأنَّ [الألفَ و] اللامَ في قولِهم **العادةِ** بدلٌ من المضافِ إليهِ، والتقديرُ: **جَرْيُ عادةِ الأكثرِ باستعمالِ العِلمِ في الكُلِّيات، والمعرفةِ في الجُزئِيَّاتِ**.

وإنَّما لَمْ يَقُلْ: **افهَمْ**؛ لأنَّ استعمالَ **فَهِمَ** في كَلَامٍ سَبَقَ ذِكرُهُ ليَفهَمَ المُخاطَبُ مضمونَهُ، واستعمالَ **اعلمْ** في أوَّلِ كلامٍ يُبتَدَأُ مقصودُهُ ليتشوَّقَ إلى ما سيأتي.

وإنَّمَا قالَ **اعلمْ** (/١٠ب/) ولَمْ يَقُلْ: **اقْرَأْ**؛ لأنَّ القراءةَ دالَّةٌ على مجرَّدِ التلاوةِ دونَ العِلمِ، بخلافِ **اعلمْ** فإنَّه يدلُّ على القراءةِ مع العِلمِ بمضمونِ ذلكَ الكلامِ.

وقوله: **أسعدك الله تعالى**، جملةٌ دُعائيَّةٌ مُعترِضةٌ[3] وَقعَتْ بينَ **اعلَمْ** ومعمولِهِ، وهو **أنَّ الصَّرفَ إلخ ...**

والتعبيرُ بِلفظِ الماضِي للتفاؤلِ، وإنْ كانَتْ مُستَقبَلًا في الواقعِ.

---

[1] الجزئي الحقيقي: ما يمنع نفس تصوُّره من وقوع الشركة فيه، كزيد ؛ والكلّي الحقيقي: ما لا يمنع نفس تصوُّره من وقوع الشركة فيه، كالإنسان.وسمّي كليًا لأن كلّيَّة الشيء إنم هي بالنسبة للجزئي. التعريفات للجرجاني صـ١٣٨ -٢٦٦-٢٦٧.

[2] لأن عَرَفَ يأخذ مفعولًا واحدًا.

[3] والجملة الدعائية من أنواع الجملِ المعترضة، وتكون الجُملةُ المعترضةُ دعائيَّةً حينما يكونُ فيها طلبٌ من الأدنى إلى الأعلى، وهي جملةٌ لا محلَّ لها من الإعرابِ. يُنظر الكليَّات للجرجاني صـ١٢٠-١٢١.

[أنَّ الصَّرفَ يَحتَاجُ في مَعرفِةِ الأَوزانِ إلى سَبْعَةِ أبوابٍ] وكلمةُ **أَنَّ** بفتحِ الهمزةِ والنونِ المُشَدَّدَةِ؛ لأنَّها وَقَعَتْ بَعْدَ **اعلَمْ**، وهيَ معَ مَعمُولِهَا قائمةٌ مَقَامَ مَفعُولَيْ **اعلَمْ**، والجارُّ والمجرورُ، أعنِي: **في معرفةِ الأوزانِ** مفعولٌ فيه **لـِ يَحتَاجُ**.

و المرادُ من **الأوزانِ**: الألفاظُ مطلقًا سواءٌ كانَت موضوعةً[1] أم لا.

و قولُه: **إلى سبعةِ أبوابٍ** منصوبُ المحلِّ على أنَّه مفعولٌ بِهِ **يَحتَاجُ** بواسِطَةِ حرفِ الجَرِّ.

اعلمْ أنَّ **الصَّرَّاف** على وزنِ **فَعَّال** –بالتشديدِ– صيغةُ مُبالَغةٍ فيها معنَى التَكرارِ[2].

فإنْ قلتَ: إنَّ الصَّرَّاف مَنْ يَعلَمُ كثيرَ الصَّرْفِ، ويعلِّمكَ الصَّرفَ، وهو لا يَحتَاجُ إلى تلكَ المَعرفَةِ.

قلتُ: فيه وجهانِ:

أحدُهُما: أنْ يُراد (/١١أ/) مِنَ الصَّرَّافِ: الذي يريدُ معرفةَ عِلْمِ الصَّرْفِ، فالمرادُ من الصَّرَّافِ نفسُ معنى الفِعْلِ بدونِ المبالغةِ فيه، أيْ: قارئٌ في الصَّرفِ، وإطلاقُ صِيغةِ المُبالَغةِ عليه إنَّمَا هِيَ للتفاؤلُ[3].

وثانِيهِمَا: أنْ يكونَ إطلاقٌ عليهِ باعتبارِ ما يؤولُ إليهِ.

ثمَّ لا يَخفَى عليكَ أنَّ المبتدِئَ لكلِّ عِلمٍ إنَّمَا يَحتاجُ أولًا إلى معرفةِ حدِّهِ، ومَوضوعِهِ، ومَبادِئِهِ، وغَرَضِهِ، ثُمَّ إلى مَسائِلِهِ.

فلَفظُ (الكِتَابِ)[4] مبنيٌّ على أنَّ المرادَ بالاحتياجِ إلى سبعةِ أبوابٍ، الاحتياجُ بَعدَ هذِهِ لأُمورٍ.

وإنَّمَا لَمْ يذكُرْهَا رَوْمًا[5] للاختصارِ، ليسهُلَ على المبتدِئ ضبطُ المسائِلِ التي هي المقصودُ[6] في هذا الفنِّ.

---

[1] أي: مستعملةً أم غير مستعملةٍ.

[2] ب: الكثرة.

[3] ب: وإطلاقُ الصرَّافِ عليه باعتبارِ التفاؤلِ.

[4] أي: كتاب " **مراح الأرواح**"

[5] أي: طلبًا.

[6] ج: المقصد.

[حدُّه] فنَقُولُ: إنَّ **الصَّرفَ** علمٌ بأُصولٍ يُعرَف بِها أحوالُ الأبنِيةِ التي ليستْ بإعرابٍ.

و**موضوعُهُ**: نفسُ الأبنيةِ مطلقًا، مع قطعِ النَّظَرِ عَنِ الحَركَاتِ والسَّكَنَاتِ.

و**مَبادئُهُ**: تَصريفُ الصَّحِيحِ والمُضاعَفِ وغيرِ ذلكَ.

وغَرَضُهُ: الاقتدارُ على الاحترازِ عَنِ الخَطَأِ في حروفِ الكَلِمَةِ.

فذَكَرَ الأبوابَ السَّبعةَ بقولِهِ: **[الصَّحيحُ والمُضَاعَفُ والمَهمُوزُ، والمِثالُ والأَجْوَفُ والنَّاقِصُ واللَّفِيفُ]**[1] بالجرِّ والرَّفعِ، أمَّا الجرُّ فعَلَى البَدَلِيَّةِ، وأَمَّا الرَّفْعُ فعَلَى الخَبَرِيَّةِ للمُبتَدأِ المَحذوفِ أي: أحدُهَا الصَّحيحُ إلخ. (/١١ب/)

وإنَّما حَصَرَ الأبوابَ في سبعةٍ[2]، لأنَّ كلَّ كلمةٍ لا يخلُو في تركيبِ حروفِهَا حرفُ علَّةٍ أو لا.

فإنْ كانَ الثانِي[3] فهو الصَّحيحُ، وإنْ كانَ الأولَ[4] فلا يخلُو مِنْ أنْ يكونَ ذلكَ على سبيلِ الانفرادِ أو على سبيلِ الاجتماعِ.

فالأوَّلُ[5] على ثلاثةِ أقسامٍ:

لأنَّه إنْ كانَ في مقابَلَةِ الفاءِ يُسمَّى مِثَالًا[6].

وإنْ كانَ في مُقابَلةِ العينِ يُسمَّى أَجْوَفًا[7].

وإنْ كانَ في مُقابَلَةِ اللَّامِ يُسمَّى نَاقِصًا[8].

---

(1) يقصد المؤلف هذه الكلمات (الصحيحُ والمضاعفُ...) يجوز فيها الجر والرفع، لأن قبلها: (أنَّ الصَّرفَ يَحتَاجُ في مَعرفِةِ الأوزانِ إلى سَبْعَةِ أبوابٍ).

2 ب: وانحصرت الأبواب في سبعة أبواب.

3 أي ليس في آخرها حرف علَّة.

4 أي في تركيبها حرف عِلَّةٍ.

5 أي فيه حرف علَّة واحد.

6 المثال: ما أوله حرف علَّة، مثل: وَرَدَ.

7 الأجوف: ما أوسطه حرف علَّة: مثل: قال. كذا في الأصل (أجوفًا) بالتنوين والصواب (أجوفَ) من دون تنوين لأنه ممنوع من الصرف.

8 الناقص: ما آخره حرف علَّة، مثل: سقى.

وإنْ كانَ على سَبيلِ الاجتِمَاعِ فهوَ اللَّفِيفُ[1].

هذا إذا كانَ في تَركِيبِ حُروفِها حَرفُ عِلَّةٍ، أمَّا إذا كَانَ مُلْحَقًا بِحرفِ العِلَّةِ[2] فلا يخلُو: إمَّا أنْ يكونَ على سبيلِ الانفرادِ، أو على سبيلِ الاجتِمَاعِ[3].

فإن كانَ الأولُ[4] فهُوَ المَهموزُ.

وإنْ كانَ الثانِي[5] فهُوَ المُضاعَفُ.

وقُدِّمَ الصَّحيحُ على المُضَاعَفِ وغيرِهِ؛ لأنَّهُ لا تغييرَ فِيه، والأصلُ هو الإبقاءُ على الأصل.

وقُدِّمَ المُضَاعَفُ على المَهمُوزِ؛ لأنَّهُ أخفُّ وأكثرُ مُشابهةً بالصَّحيحِ بخلافِ المَهمُوزِ، (/١١٢أ/) إذِ الهَمزةُ مِنْ مُلحَقَاتِ حروفِ العِلَّةِ[6]، وقُدِّمَ المهموزُ على المُعتَلِّ- وإنْ كانت الهمزة من ملحقات حروف العِلَّةِ – لسُقوطِهَا منها، لأنَّها حرفٌ صحيحٌ قابلٌ للحركة.

وكذلكَ تقديمُ الأَجوفِ على النَّاقِصِ.

ثُمَّ لا يَخفَى عَليكَ أَنَّهُ إنْ أُريدَ بالأبوابِ المَذكُورةِ أصولُهَا فأَربعةٌ:

صحيحٌ، ومُضاعَفٌ، ومُعتلٌّ، ومَهموزٌ.

وإنْ أُريدَ أصولُها وفروعُها بأنْ يُرادَ قَسْمُ القِسْم، يزيدُ على عشرةٍ: صَحيحٌ ومُضاعَفٌ ثُلاثِيٌّ، ومُضاعَفٌ رُبَاعِيٌّ، ومهموزُ الفاءِ والعينِ واللامِ.

والمُعتَلُّ على أربعةِ أَقسامٍ:

مثالٌ وَاويٌّ و يَائيٌّ، والأجوفُ كذلكَ، والنَّاقصُ كذلِكَ.

---

[1] اللفيف: ما كان فيه حرفا علَّةٍ، مثل: وعى.

[2] الملحق بحرف العلة: هو الهمزة والتضعيف؛ لأنهما يُقلَبان حرفَ علَّة، مثل **تقضّى البازيُّ** أصله تقضَّض فقلبت الضاد الثانية ياءً، ونحو **إيمان** أصلها **إِإْمان** قلبت الهمزة الثانية ياءً. يُنظر نزهة الطرف في علم الصرف، لابن هشام صـ١٦.

[3] ب: فالأول على **ثلاثة أقسام:** لأنه إن كان في مقابلة الفاء يسمى **مِثالاً**، وإن كان في مقابلة العين يسمى **أجوفًا**، وإن كان في مقابلة اللام يسمى **ناقصًا**، وإن كان على سبيل الاجتماع فهو **اللفيف**، هذا إذا كان في تركيب حروفها حرف علَّةٍ، أمَّا إذا كان مُلحقًا بحرفِ العِلَّة فلا يخلو إما أن يكون على سبيل الانفراد أو على سبيل الاجتماع.

[4] أي: على سبيل الانفراد.

[5] أي: على سبيل الاجتماع.

[6] ب: وقدم المهموز على المعتل أن كانت الهمزة من ملحقات حروف علة تقويها لأنه حرف الصحيح قابل للحركات وقدم المثال على الأجوف لتقدم حرف فيه.

واللَّفِيفُ على نوعَينِ: مقرونٌ ومفروقٌ.

والمُضَاعَفُ مَعَ المَهمُوزِ.

والمِثالُ مَعَ المُضاعَفِ، وغَيرُ ذلك.

فإنَّ الانحصارُ في سبعةِ أبوابٍ تحكُّمٌ، اللَّهُمَّ إلا أنْ يُقالَ في جَوابِ هذِهِ المُنَاقَشَةِ:

أنَّ المعتَلَّ قدْ شَاعَ فِيمَا بَينهُمْ بِحيثُ عُدَّ الصَّرْفُ عبارةً عنِ المُعتَلِّ [إذْ] هو المقصودُ الأصليُّ في هذا الفنِ، بخلافِ [باقي] الأقسامِ، فكانَ أكثرَ أبحاثًا بالنسبةِ إلى البَاقِي في عِلمِ الصَّرفِ – حيثُ كثُرَ فيه الإعلالُ والتغييرُ والتبديلُ – اعتُبِرَ قسمًا على حِدةٍ (/١٢ب/) من غيرِ جَمْعٍ في الكُلِّيِّ، بِخلَافِ الباقِي فإنَّه ليسِ بهذِهِ المُشابَهَةِ، فليُفهَمْ ما فيه.

[ما يشتق من المصدر]

[واشتِقاقِ تِسعةِ أشياءَ مِنْ كلِّ مَصدَرٍ] مجرورٌ على أنَّه معطوفٌ على قولِه: **سبعةِ أبوابٍ**.

أي: الصَّرفُ كمَا يَحتاجُ إلى سبعةِ أَبوابٍ يَحتاجُ إلى اشتقاقِ تِسعةِ أَشياءَ أيضًا.

والأشياءُ جمعُ **شيءٍ**، وأصلُها **شَيْآءٌ** على وزنِ **فَعْلَاء**، فكرِهُوا اجتماعَ همزتينِ بينَهمَا ألفٌ فقلبُوا اللَّامَ –وهيَ الهمزةُ الأولَى– إلى موضعِ الفاءِ فقالُوا: **أَشيَاءَ** على وزنِ **لَفْعَاءَ** وهذا عند سيبويْهِ، و فيها خِلافُ الفَرَّاءِ[1] والكِسَائِيّ[2]، و قد ذُكِرَ في المطوَّلاتِ[3].

وإنَّما لم يدخل عليها الجرُّ، لأنَّها غيرُ منصرِفةٍ، لقيامِ ألفِ التأنِّيثِ مَقَامَ العِلَّتينِ.

١– **[وهِيَ المَاضِي]** الأَشياءُ التِّسعةُ مجموعُ المَعطوفِ والمَعطوفِ عليهِ، فَالعطفُ مقدَّمٌ على الحَمْلِ، وإنَّما قُدِّم الماضِي على المُستقبَلِ لتقدُّمِ زمانِهِ عليه.

٢– **[والمضارِعُ]**، ووجهُ تقديمِهِ على الأَمْرِ أنَّ الأَمرَ مأخوذٌ مِنهُ، فيَكونُ فَرعًا عنه.

٣– **[والأمرُ]** قدَّمَهُ على النَّهيِ: إمَّا لدَلالَتِهِ على الوجودِ، ودَلَالةِ النَّهيِّ على العَدَمِ، والوجُودُ أشرفُ مِنْهُ.

وإمَّا لِكونِهِ قِسمًا ثَالثًا مِنَ الأفعالِ بلا خِلافٍ، بِخلافِ النَّهيِ فإنَّهُ (/١١٣أ/) قِسمٌ رابعٌ مِنهَا عِندَ الكوفيينَ[4]. وأمَّا عند البصريين[5] فَلا، بَل دَاخلٌ في المُضارِعِ.

---

[1] **الفراء**: هو أبو زكريا يحيى بن زياد، وإنَّما لقِّب بالفراء لأنه كان يفري الكلام. ولد الفرَّاء في مدينة الكوفة من أصل فارسي، وتلقى العربية عن الكسائي الكوفيّ وغيره، كان مشهورًا بمعرفة أيام العرب وأخبارها وأشعارها، ونال حظًا من الطب والفلسفة والنجوم، وبرع في علم النحو حتى قيل فيه: الفراء أمير المؤمنين في النحو. وهو الذي قال: أموت وفي نفسي شيء من **حتى** شيء لأنها ترفع وتنصب وتخفض. لينظر نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة صـ ٩٧. ط مكتبة إحياء التراث الإسلامي.

[2] **الكسائي**: هو علي بن حمزة أبو الحسن الأسدىّ النحوىُّ المشهور، يعد المؤسس الحقيقي للمدرسة الكوفيَّة، من أهل الكوفة. استوطن بغداد. وكان مؤدِّب الرشيد ثم الأمين من بعده. اختار لنفسه قراءة فأقرأ الناس بها، قال الفرّاء: إنما تعلَّم الكسائىّ النحو على الكبر، توفي عام ١٨٩ هـ لينظر إنباه الرواة على أنباه النحاة ٢/ ٢٥٦. والأعلام للزركلي ٤/ ٢٨٣.

[3] ذكر الأنباريُّ أنَّ الكوفيين ذهبوا إلى أنَّ **أشياء** وزنُه **أَفْعَاءَ**، والأصلُ **أفعَلاء**، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين. و أنَّ البصريين ذهبوا إلى أنَّ وزنَ **أشياء** **لَفْعَاءُ**، والأصل **فَعلَاءُ**، كما نقله الشارح عن سيبويهِ من البصريين. يُنظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، للأنباري ٢/ ٦٧٠.

[4] **المدرسة الكوفية**: انبثقت عن المدرسة البصريَّة بدءًامن أبي جعفر الرؤاسيّ الذي تتلمذَ على يدِ أبي عَمْربن العلاء البصري المشهور، ثم أصبح من رؤسها لكسائي تلميذ الأخفش البصري، ومن أصحابها أيضًا الفراء. يُنظر في تاريخ النحو. سعيد الأفغاني صـ ٣٤ فما بعد. ط دار الفكر.

[5] **المدرسة البصرية**: هي أُولَى مدارس النحوِ، تأسَّست في مدينة البصرةِ في العراق، ومن أهم مؤسِّسِيها أبو الأسود الدُّؤلي، ثم اشتهرت في العصر العباسي، من أشهرِ أصحابِ هذه المدرسةِ **عنبسةُ الفيلِ**، ونصر بن عاصم القارئ وأبو عَمْر بن العلاء و**سيبويه والخليل بن أحمد الفراهيدي** والأخفش الأوسط وهو تلميذُ سيبويه ومن كتبه "المسائل الكبير"، ومنهم أيضًا المبرد والزجَّاج والسِّيرَافي وغيرهم. ينظر تاريخ النحو. سعيد الأفغاني صـ ٣٤ فما بعد. ط دار الفكر.

٤- **[والنَّهيُ]**، وإنَّما قُدِّم على اسمِ الفاعلِ لكونِهِ فِعلًا، واسمُ الفَاعِلِ اسمًا، والفِعلُ أصلٌ في العملِ والاشتقاقِ[١].

٥- **[واسمُ الفاعِلِ]**، وإنَّمَا قدَّمَهُ على المَفعولِ لكونِهِ أشرفَ؛ لصدورِ الفعلِ عَنهُ[٢]، أو لأنَّهُ هو المقصودُ في الكلامِ.

٦- **[واسمُ المفعولِ]**، قدَّمَهُ على المكانِ لأنَّه يناسُب الفاعِلَ في قيامَهُ مَقَامَهُ، في إسنادِ الفعلِ إليهِمَا.

٧- **[والمكانُ والزمانُ]** وصيغتهُمَا واحدةٌ، وقدَّمَهُمَا على الآلةِ لكونِهما مناسبِين للمفعولِ في كونِ كلِّ واحدٍ منهما محلًّا لصدورِ الفعلِ وزمانِه، والمفعولِ مناسب له.

٨- **[والآلةُ]**.

ووجه الانحصارِ في ذلك أنَّ المشتق لا يخلُو، إمَّا أنَّ يكونَ فِعْلًا أو اسْمًا:

فإنْ كانَ فِعْلاً فَإمَّا أنْ يَدُلَّ على الزمانِ الماضِي فقط، أو على الزمانَين، فإنْ دلَّ على الماضِي فهُوَ الماضِي، وإنْ دلَّ على الزمانينِ الحَالِ والاستقبالِ مشتَرَكًا بَينَهُمَا، فهُوَ المُضارِعُ، هذا إذا كانَ المشتَقُّ إخباريًا.

وإنْ كانَ إنْشائِيًّا، فلا يخلُو: إمَّا أنْ يَدُلَّ على طَلَبِ الفعلِ، أو على تَركِهِ.

فالأول: هو الأمْر، والثاني: النهي.

هذا كلُّه إذا كانَ المُشتقُّ فِعلًا، (/١٣ب/) وأمَّا إذا كان اسمًا، فلا يخلُو: إمَّا أنَّ يَدلَّ على صدورِ الفِعْلِ عن الشَّيءِ، أو على وقوعِ الفِعلِ على الشَّيءِ بغيرِ واسِطةٍ، أو على وُقوعِهِ بِواسِطةٍ، أو على وقوعِهِ فيه.

فالأولُ: اسمُ الفاعلِ، **والثاني**: اسمُ المَفعولَ، **والثالثُ**: اسمُ الآلةِ، **والرابعُ**: اسمُ الزَّمانِ والمَكانِ.

---

[١] ولعلَّ هذا على قولِ الكوفيين أنَّ الفعل أصلٌ في الاشتقاق، وسيذكر الشارحُ الخلاف لاحقًا.

[٢] لعلَّه يقصد لتضمنه معنى الفعل حين يكون اسمُ الفاعلِ عاملًا، فعندما نقولُ: سعيدٌ آكلٌ الطعامَ، نجعل لاسم الفاعل فاعلًا –هو- فكأننا قلنا: سعيدٌ يأكلُ الطعامَ.

فإنْ قُلتَ: لِمَ لَمْ يذكرِ النَّفيَ والجَحدَ مع أنَّهمَا مُشتقَّان مِنَ الفِعلِ[1] أيضًا؟

قُلتُ: النَّفيُ يشبِهُ النهيَ صُورةً، والجَحدُ يشبِهُ النَّهيَ معنًى، فلهِذَا[2] لَمْ يَذكُرْهُما.

هكَذَا أَورَدَهُ بعضُ الشَّارِحينَ في شَرحِه[3]، وفِيهِ أَنَّ المُشابَهةَ بحسبِ الصُّورةِ وإنْ كانتْ وَجْهًا لعدم الذِّكر، فالأَولَى ألَّا يُذكرَ المكانُ والزَّمانُ أيضًا، بلْ يَذكُرُ أحدُهما لكون حَقيقَتِهِما[4] واحدةً بحسب صورةِ[5] المصدر فتكون الأشياءُ كُلُّهَا ثَمانِيَةً. تأمَّل!

[فكَسَّرتُهُ على سَبْعَةِ أَبْوابٍ] أي: جَمعْتُ هذا الكتابَ، أو جَعَلْتُهُ مُشْتَمِلًا على سَبْعَةِ أَبْوابٍ.

الكَسْرُ: مَأْخُوذٌ مِنَ كَسَرَ الطَّائِرُ جَنَاحَيْهِ: إذَا جَمعَهُمَا للوقوعِ وانْقَضَّ.

أقولُ: الفاءُ في **فَكَسَّرْتُه** للتفريعِ، فإنْ كانَ متفرّعًا على قَولِه: "إنَّ الصَّرَّاف (/١٤أ/) يَحتَاجُ في معرفةِ الأَوزانِ إلى سَبْعَةِ أَبْوَابٍ"، فَالفَصْلُ بين المُتَفرّعِ والأصلِ بالأَجنبيّ – وهُوَ قولُه: **واشتقَّاقُ تِسْعَةِ أشياءَ الخ...** – ليسَ بِسديْدٍ؛ لأنَّه لَمَّا كانَ متفرّعًا فالحريُّ اللَّا ئق أنْ يُذكرَ عَقيبَهُ ولم يُفصلْ بالأجنبيّ، وإنْ كان متفرّعًا على قولِهِ[6]: "**اشتِقَاقُ تِسعَةِ أشيَاءَ مِنْ كُلِّ مَصدرٍ**"، فيَكونُ كَسرُهُ على تِسعةِ أبوابٍ دونَ سبعةٍ.

يُمكِنُ أنْ يُقَالَ: إنَّ الأشياءَ التِّسعَةَ المَذكُورَةَ رَاجِعةً إلى الأَبوابِ السَّبعةِ، فيَكُونُ السَّبعَةُ أَصلًا بالنِّسبة إلى تِسعةٍ؛ لأنَّ تَسميةَ الألفاظِ بالمَاضِي والمُضارِعِ وغيرِ ذلكَ، فرعُ بناءِ حُروفِهَا، وبناءُ الألفاظِ: إمَّا صحيحٌ، أو مُضاعَفٌ، إلى غَيرِ ذَلكَ، فيكونُ الكتابُ مَكسُورًا على سَبعَةِ أبوابٍ.

[البابُ الأولُ: في الصَّحِيحِ]

---

[1] ب: المصدر. **هل أصلُ المشتقَّاتِ الفعلُ أم المصدرُ؟** هذه مسألةٌ خلافيَّةٌ بينَ البَصريينَ والكوفيينَ، فأربابُ المدرسةِ البصريَّةِ يقولون: أصلُ الاشتقاقِ هو المصدرُ، وأربابُ المدرسةِ الكوفيَّة يقولونَ: أصلُ الاشتقاقِ هو الفِعلُ. وستأتي المسألةُ معَ أدلَّةِ كِلا الفريقين.

[2] أ و ج: فلذا.

[3] هذا ما نص عليه العيني في شرحه حيث قال: ((فإن قيل: أين النفي والجحد مع أنهما من المشتقات؟ قيل له: إن النفي يشبه النهي بصورته، والجحد يشبهه بمعناه.)). ملاح الألواح في شرح مراح الأرواح، للعلامة بدر الدين محمود بن أحمد العيني، حققه: عبد الستار جواد، صـ١٠.

[4] ب: صيغتهما.

[5] ب: زيادة: إن كانت وجهاً لعدم الذكر كمضرب مثلاً فيكون الأشياء كلها ستة.؛ ولعلها في الباقي (صورة) بدل (الصورة).

[6] ب وج: زيادة: من كل المصدر المقدر لأنه كان متفرّعاً عليه فالحري أن يذكر عقبه ولم يفصل بالأجنبي وإن كان متفرعاً على قوله.

وجهُ تَقدِيمِهِ علَى سَائِرِ الأَقسَامِ أَنَّهُ لِصِحَّتِه عَنِ التَّفرِيعِ يكونُ أَصلًا بالنِّسبةِ إلى بَاقِي الأقسامِ، وفِيهِ أنَّ كلامَنَا في تَعرِيفِهِ ومَاهِيَّتِهِ دونَ ذاتِهِ، فمَفهُومُ الصَّحِيحِ عَدَميٌّ يَستدعِي التَّأخيرَ[1]، ومفهُومُ المُعتَلِّ وغيرِهِ وُجُوديٌّ يَستدعِي التَّقديمَ؛ لشَرفِ الوُجودِ علَى العَدَمِ، فالوجهُ أنْ يُقالَ: إنَّ الوُجُودَ وإنْ كانَ أشرفَ (/١٤ب/) بالنِّسبةِ إلى العَدمِ، لَكِنَّ العَدمَ قد يَكونُ قبلَ الوُجودِ وقدْ يكونُ بعدَهُ، والأصلُ في العَدَمِ أنْ يكونَ قبلَ الوجودِ. وبعدَهُ يكونُ طارِئًا عليهِ فيستَدعِي التَّقديمَ. تأمَّل!

[الصَّحِيحُ هوَ الذي لَيْسَ في مُقَابَلَةِ الفَاءِ والعَيْنِ واللَّامِ حرفُ العلَّةِ والتَضْعِيفُ والهمزةُ، نحوُ: الضَّرْبُ]

لَمَّا كانَ حرفُ العِلَّةِ والتَضْعِيفِ مَشهُورًا ومَعْلُومًا، لَمْ يَلتَفِتِ المصنِّفُ إلى بَيانِهِما فلا يكونُ التعريفُ بالمجهولِ.

وقد اعتُرِضَ عليه بأنَّ التعريفَ حقُّهُ أنْ يكونَ بأمرٍ وجودِيٍّ؛ لأنَّ المَعدومَ لا يَصْلُحُ[2] أنْ يكون مُعرِّفًا[3] لماهيَّةٍ؛ لأنَّ الذي لا يكونُ مَوجودًا بنَفْسِهِ كيفَ يُعرِّفُ غيرَه؟

وأُجِيبَ: بأنَّ المعدومَ يجوزُ به التَّعريفُ إذا لَمْ يَكُنْ طريقُ معرفةِ الشَّيءِ سوى هذا العدمِ، نحوُ: العَمَى عدمُ البصرِ عمَّا من شأنِّه أنْ يكونَ بصِيرًا. والصحيحُ كذلكَ.

واعلمْ أنَّ الصَّحيحَ والسَّالِمَ مُتَّحِدانِ في الصِّدقِ[4]، لا فرقَ بينَهُمَا عندَ المُصنِّفِ، وأمَّا عندَ البعضِ فتعريفُ السَّالمِ هُوَ التعريفُ المذكورُ، وتعريفُ الصَّحيحَ: **مَالَمْ يَكُنْ فِيهِ حرفُ عِلَّةٍ أو تضعِيفٍ** فحَسبٍ، فبَينَهُمَا عمومٌ وخصوصٌ مُطلَقًا[5] إذْ كلُّ سالمٍ صحيحٌ (/١٥ أ/) من غيرِ عكسٍ.

ثمَّ اعلمْ إنَّمَا شَرَطثوا خُلوَّه[6] مِنَ التَّضعِيفِ والهَمزَةِ وترتيبِ أحكامِ حروفِ العِلَّةِ مِنَ الإبدالِ والحذفِ عليها كمَا سيجيءُ مِن بَعدُ إنْ شَاءَ اللهُ.

---

[1] أي نقول للصحيحِ صحيحًا إذا عُدم فيه وُجودُ حرفِ العلَّةِ أو التَّضعيفِ أو الهمزِ، فلِمَ نُعرِّفُ العدميَّ وهو من عيوبِ التعريفاتِ، بل نعرِّف الوجودي، فقط وهو ما فيه حرفُ علَّةٍ أو تضعيفٍ. كما سيبين في الأسطر اللاحقة.

[2] ب: يصلح.

[3] ب: مقوّماً.

[4] أي: الماصدق عند المناطقة.

[5] العمومُ والخصوصُ: هي النِّسبة بينَ معنًى ومعنًى آخر يخالفُه في المَفهوم، وأحدُهما ينطبِق على كلِّ ما ينطبقُ عليه الآخرُ من أفرادِهِ دونَ العكسِ. وينطبقُ على المثالِ المذكورِ: **كلُّ سالمٍ صحيحٌ دونَ العكسِ**. يُنظر ضوابط المعرفة، لعبد الرحمن حسن حبنَّكة الميداني دار القلم.

[6] أي خلوَّ الصحيحِ.

ثُمَّ لَمَّا كانَ ذِكرُ الفاءِ والعينِ واللَّامِ مأخوذًا مِنْ تعريفِ الصَّحيحِ، أَشارَ إلى وَجهَ اختِيارِ هذِهِ الأَحرُفِ دونَ غيرِهَا مِنَ الحُرُوفِ، فقالَ: **[واختَصَّ الفاءَ والعينَ واللامَ للوزنِ حتَّى يكونَ فيهِ منْ حروفِ الشَّفَةِ والوسطِ والحلقِ شيءٌ]** الاختصاصُ يكونُ لازمًا ومُتعدِّيًا.

وقوله: **يكونَ**، منصوبًا بـِ **أنْ** المضمرةِ بعدَ **حتَّى**، وقولُهُ: **فيهِ**، مَنصوبُ المحلِّ على أنَّهُ حالٌ مِنْ شيءٍ.

وقولُهُ: **مِنْ حُروفِ الشَّفَةِ** الخ...، منصوبُ المَحلِّ أيضًا على أنَّه خبرُ يكونُ.

وقوله: **شيءٌ**، مرفوعٌ على أنَّه اسمُ يكونُ، والضميرُ في قولهِ **فيهِ**، يرجِعُ إلى الوزنِ وإلى اللَّفظِ الدَّالِّ عليهِ سياقُ الكَلمَةِ.

فإذَا عَرَفتَ هَذا فاعلمْ أنَّ كلَّ لفظٍ يَخرُجُ مِنَ الفَمِ يَعتمَدُ على المَخارجِ، وهُوَ في الحَقِيقَةِ ثلاثةٌ: المُبتَدأُ والوَسَطُ والمُنتَهَى.

فأَرادُوا أنْ يكونَ في صِيغةِ الوَزنِ شَيءٌ مِنْ هَذهِ الثَّلاثَةِ.

فاختارُوا (/١٥ب/) مِنَ المُبتَدأِ العَينَ فإنَّهَا مِنَ الحَلْقِ، وهوَ مَبدَأُ المَخارجِ، ومِنَ الوَسطِ اللامَ، ومنَ المنتهَى الفاءَ، فإنَّهُ من الشَّفَةِ، وهُوَ منتَهى المَخارجِ.

فإنْ قِيلَ: حروفُ الحَلْقِ والشَّفَةِ والوَسَطِ كثيرةٌ، فلِمَ اختِيرتْ هذهِ الأحرفُ دونَ غيرِها؟

قُلنَا: لأنَّهُ يَحصلُ مِنْ تركيبِ هذهِ الأحرفِ[1] كلِمةٌ تَشمَلُ معانيَ جميعِ الأفعالِ الأُخرَى، ألَا ترَى أنَّكَ إذَا قُلتَ: **أَكَلَ**، كانَ معناهُ **فَعَلَ فِعْلَ الأكلِ**، وإذا قلتَ: **قَتَلَ** كان معناه، **فَعَلَ فِعْلَ القتْلِ**.

ولمَّا كانَ معناهُمَا مُشتمِلًا لِمعانِي جميعِ الأفعالِ اختِيرَتْ هِيَ دونَ غَيرِهَا.

فإنْ قِيلَ: إنَّ في **عَلِمَ وعَمِلَ** جميعَ المَخارجِ الثلاثةِ مَوجودةٌ فلِمَ يُختَارُ هذانِ اللَّفظانِ؟

قُلنَا: **العَمَلُ** يختصُّ بالأفعالِ الظَّاهِرَةِ، و**العِلْمُ** يختصُّ بالأفعالِ الباطِنَةِ، بِخِلافِ **الفِعلِ** فإنَّه يعمَّهُمَا، فاختيرَ **فَعَلَ** للوزنِ دونَ غيرِه.

---

[1] ب: الحروف. ولعل الأصح الأحرف لأنها جمع قلة.

فإنْ قِيلَ: إنَّ أخذَ ترتيبِ هذهِ الحروفِ من جانبِ الحلقِ يصيرُ اللفظُ **عَلَفَ**؛ لأنَّ العَينَ مِنَ الحَلْقِ واللَّامَ من الوَسَطِ والفَاءَ من الشَّفَةِ، وإنْ أُخِذَ مِن جَانِبِ الشَّفَةِ يصيرُ **فَلَعَ**، فَلا يحصُلُ **فَعَلَ** من هذينِ التَّرتِيبَينِ؟

أُجيبَ: بأنَّ **فَعَلَ** الذي هوَ غيرُ مرتَّبٍ معناهُ حَدَثٌ مَوجودٌ (/١٦أ/) في جميعِ الألفاظِ، بخلافِ **عَلَفَ** فإنَّ معناهُ الحَشيشُ وهو ليسَ بِحَدَثٍ، وبِخلافِ **فَلَعَ** فإنَّهُ مُهملٌ[١].

[فقُلنَا: الضَّرْبُ مَصدَرٌ تَتَولَّدُ منهُ الأشياءُ التِّسعَةُ] الفاءُ للوصلِ والتَّعقيبُ، أي: لمَّا عَرفْتُ تعريفَ الصَّحيحِ وبيانَ حروفِ الأوزانِ، فاعرفْ أنَّ المَصدرَ نحوُ: **ضَرْبٌ** مثلًا يَتولَّدُ إلى آخرِهِ.

وعرَّفُوا المَصدرَ بقولِهم: **المَصدرُ اسمٌ للحدثِ الجَاري على الفعلِ.**

فإنْ قيلَ: يلزمُ مِنْ قولِه **الضرْبُ** مثلًا حمْلُ الشيءِ على نفْسِهِ؛ لأنَّ الضَّرْبَ مَصْدرٌ فيكونُ التقديرُ المَصدرُ مصدرٌ؟

أُجيبَ عنْه: بأنَّ المرادَ مِنَ **الضرْبِ** لفظُه لا معناهُ الاصطلاحيَّ حَتَى يَرِدَ ما ذَكرتُمْ.

أو يُقالُ: هَذا مِنْ حَمْلِ الجزئيِّ على الكُلِّيِّ، كمَا في قَولِنَا: الإنسانُ حَيَوانٌ، وفيهِ نَظَرٌ، لأنَّ المحمولَ هوَ حَيَوانٌ نَاطقٌ، لا الحَيَوانَ فقط.

و**يتولَّد** مِن بابِ **التَّفعُّلِ** بمعنَى يَخرُج ويُشتَقُّ منه، وهو صيغَةُ[٢] المصدرِ، والمرادُ من الأشياءِ التِّسعةِ أي المَذكورةِ في صَدرِ الكتابِ، وهي الماضِي والمُضارعِ وغيرِهما.

و**[وهُوَ]** أي المصدرُ **[أصلٌ في الاشتِقَاقِ عندَ البَصريّينَ؛ لأنَّ مَفهومَهُ]** أي المصدرَ **[واحدٌ، ومفهومُ الفعلِ مُتعدِّدٌ، ولِدَلالَتِه (/١٦ب/) على الحدَثِ والزَّمَانِ، والواحدُ قبلَ المُتعَدِّدِ].**

اعلمْ أنَّ البَصرِيّينَ والكوفيّينَ اختلفُوا فيمَا بَينَهم أنَّ [الأصلَ في الاشتقاقِ] المصدرُ أم الفِعلُ[٣]، فذهبَ البَصريُونَ إلى أَصَالةِ المَصدرِ، والكُوفيُّونَ إلى أصَالةِ الفِعلِ، ولكلِّ واحدٍ مِنَ الطَّائِفتَينِ دلائلُ تمسَّكُوا بِها في إثباتِ مَطلوبِهم.

---

[١] لعله يقصد ندرة استعماله، وإلا فإنَّه غير مهمل، ففي القاموس المحيط قال الفيروز آبادي:" فَلَعَهُ كمنعه شقَّه أو قطعه". القاموس المحيط باب العين فصل القاف.

[٢] ب: صفة.

[٣] يُنظر الإنصافُ في مسائلِ الخِلافِ بين النحويين: البصريين والكوفيين، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، ط١ المكتبة العصرية ٢٠٠٣ ١/ ١٩٠.

أمَّا دَلائِلُ البَصريّينَ فمِنهَا:

أنَّ مَفهومَ المَصدَرِ واحدٌ وهُوَ حَدَثٌ، ومَفهُومُ الفِعلِ مُتعدِّدٌ، لأنَّهُ يَدُلُّ على الحَدَثِ والزَّمَانِ، ولا شَكَّ أنَّ الواحدَ قَبْلَ المُتَعَدِّدِ فيكونُ أَصلًا مِنَ الفِعلِ[1].

وبَيانُ ذلكَ أنَّ الوَاحدَ مُفردٌ والمُتعَدِّدَ مُركَّبٌ، والمُفردُ سابقٌ على المُركَّبِ، فمَا كانَ سَابِقًا جُعِلَ أَصلاً أوَّليًّا؛ لأنَّ السَّبْقَ مِنْ خَاصِّيَّةِ الأَصلِ، فلَو جُعِلَ الفِعلُ أَصْلًا كَمَا قال الكُوفيُّونَ، يَلزَمُ فسادُ الوضعِ، والاجتِنابُ عنهُ واجبٌ، كَذا قيلَ.

فإنْ قيلِ: مَفهُومُ الفعلِ ثَلاثَةٌ: حدثٌ، وزمانٌ، ونسبةٌ إلى الفَاعِلِ[2].

قُلنَا: قدْ اختَلفُوا في النِّسبَةِ إلى فَاعِلٍ مُعيَّنٍ مُعتَبرٍ في مَدلُولِ (/١١٧أ/) الفِعْلِ، وقِيل: النِّسبَةُ إلى فَاعِلٍ مَا مُعتَبرٍ في مَفهُومِ الفِعلِ، بِخلافِ الحَدَثِ والزَّمَانِ، فإنَّه لا اختِلافَ في مدْلُولَيْهِمَا، فَلمَّا كانَتِ النِّسبةُ مُختَلِفَةً تُرِكَ مِن البيانِ، رعايةً للمذهَبَينِ، فلهذَا قالَ: متعدِّدٌ ولَمْ يَقُلْ اثنانِ.

[فإذَا كانَ أَصْلًا لِلأفعالِ يَكُونُ أصلًا لمُتعلَّقَاتِها أَيضًا]، يعنِي: إذَا كَانَ المَصدرُ أصلًا للأَفعالِ يَكُونُ أَصْلًا لِمتعلَّقَاتِ الأَفعَالِ بِطريقِ الأَولَى.

والمرادُ مِنَ المُتَعَلَّقَاتِ: اسمُ الفاعِلِ، واسمُ المفعولِ، والزَّمانُ، والمَكانُ، والآلةُ، وغيرُ ذلك.

فإنْ قُلتَ: التعدُّدُ المَذكُورُ في الدَّلِيلِ – أعنِي: الحَدَثَ والزَّمَانَ – لَيْسَ بِموجودٍ في المُتعلَّقَاتِ؛ لأنَّهَا لا تَدلُّ على الزَّمانِ، فكيفَ يكونُ المصدرُ أَصْلًا للمُتعلَّقَاتِ؟

قلت: التَّعدُّدُ ثابتٌ في المُتَعَلَّقَاتِ من وجهٍ آخَرٍ، لأنَّها تدلُّ على الذاتِ والحدثِ، والذاتِ والزَّمنِ[3] فيدلُّ على الفرعيَّةِ.

أو يُقالُ: لمَّا كانَ المَصدرُ أَصلًا للأفعالِ يكونُ أَصْلاً لمتعلَّقاتِها بطريقِ الأَولَى، تبعًا لَهَا، سواءٌ كانَ التعدُّدُ مفهومًا لهَا أمْ لَا.

---

[1] كذا في النسخ، ولعلَّها: للفعل. ينظر لهذا الاستدلال كتابُ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، للأنباري ١/ ١٩١.

[2] قال الأنباري: ((منهم من تمسك بأن قال: لو كان المصدر مشتقًّا من الفعل لوجب أن يدل على ما في الفعل من الحدث والزمان وعلى معنى ثالث، ما دلَّتْ أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول به؛ فلما لم يكن المصدر كذلك دلّ على أنه ليس مشتقًّا من الفعل.)). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ١/ ١٩٢.

[3] و الذات والزمان، زيادةٌ من ب.

إذَا عَرفْتَ (/١٧ب/) هَذا فاعلَمْ أَنَّ الأَوْلى أنْ يَذْكُرَ هذا التفريعَ لإتمامِ أَدِلَّةِ البَصْريَّة فذَكَرَهُ في المَسْأَلَة هُنَا.

[أو لأنَّهُ اسمٌ والاسمُ مُستَغْنٍ عَنْ الفِعلِ]

هذا دليلٌ ثانٍ عَلَى أَصَالَةَ المَصْدرُ، يعنِي أنَّ المَصْدَرَ اسمٌ، وكلُّ اسمٍ مستغنٍ عنِ الفِعْلِ[1]، فالنَّتيجةُ مِنْ هذا الشَّكلِ الأوَّلِ مِنَ الاقترانيّ بَعدَ حذفِ حدِّ الأَوسَطِ، أنَّ المَصدَرَ مُستَغنٍ عنِ الفِعلِ، وكلُّ مستغنٍ أَصلٌ بَديهةً، فالمَصدَرُ أَصلٌ.

إذا عرفت هذا فاعلم أنَّ المراد بالاستغناء في الإفادة، فإنَّ تركيب الاسمين يكون كلامًا تامًّا كـَ **زيدٌ قائمٌ**، وتركيب الفعلين لا يكون كلامًا تامًّا بدون انَضمام الاسم، فثبت أنَّ الفعل مفتقِرٌ إلى الاسم، والاسمُ مستغنٍ عن الفعل، وجَعْلُ المستغني أصلًا أولى من جعل المفتقر أصلًا.

فإنْ قِيلَ: المَصدَرُ حَدَثٌ، والحَدَث لا بُدَّ لَهُ من المُحدِث، فَكَانَ مُفتقِرًا إلَيْه كالفعلِ، فلا يَترجَّحُ علَيْهِ؟

قُلنَا: نَحنُ نَدَّعِي استغناءَهُ في الإفادَة، وهُوَ ثابتٌ، فإنَّ المصدَرَ يُفيدُ بِغيرِ انضمامِ شَيءٍ آخرَ معهُ، كمَا (/١٨أ/) تقولُ: **ضَرْبِيَ زيدًا قائمًا**، على تقديرِ **ضربِيَ زيدًا حاصلٌ إذا كانَ قائمًا**، فإنَّهُ يُفيدُ كَونَهُ كَلَامًا تَامًّا؛ لوجودِ المُسنَدِ والمُسنَدِ إليهِ، فافهمْ. هكَذَا ذَكَرهُ بعضُ الشُّرَّاحِ[2].

ثمَّ اعلَمْ أنَّ المُصنِّفَ ذَكَرَ الدَّليلَ بِكلِمةِ **أو**؛ إيذانًا بأنَّ كُلَّ واحدٍ مِنَ الدَّليلَينِ مُستَقِلٌّ بإثباتِ المدَّعَى، فإنَّ كلمتَهُ **أو** لأَحدِ الأمرَينِ.

[ويُقَالُ لَهُ مَصدَرٌ لِأَنَّ هَذِهِ الأَشيَاءَ تَصدُرُ عنهُ]

هَذَا إشارةٌ إلى دليلٍ ثالثٍ للبصريّينَ على أصالةِ المَصدرِ وفرْعِيَّة الفِعْلِ، يَعنِي: للمَصدَرِ **مصدرٌ** وهو **مَفْعَلٌ** بمعنَى محلَّ الصُّدُورِ، ولَا شكَّ أنَّ هذِهِ التَّسمِيَةَ ليستْ إلَّا باعتبارِ أنَّ هذِهِ الأشياءَ، أعنِي: الفِعْلَ ومُتعلَّقاتِهِ تصدُرُ عنهُ، فإذَا كانَ كذلكَ، وَجَبَ أنْ يكونَ الفِعْلُ صادِرًا عنْهُ، وكلُّ صَادِرٍ عنِ الشَّيءِ فرعٌ عَنهُ، فيكونُ الفِعلُ فَرعًا والمَصدرُ أَصلًا[3].

---

[1] قال الأنباري:((الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر اسم، والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل، وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم، وما يستغني بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلًا مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره.)). ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، للأنباري ١/ ١٩١.

[2] شرح المفصل لابن يعيش: ٢٤٣/١.

[3] يُنظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، للأنباري ١/ ١٩٢.

ولمَّا قالَ المُصنِّفُ: **إنَّ المَصدَرَ أصلٌ في الاشتقاقِ عندَ البَصريينَ** لا بدَّ أنْ يُبيِّنَ الاشتقاقَ ويُعرِّفَهُ، فَقَالَ:

[والاشتِقَاقُ أنْ تَجِدَ بينَ اللَّفظَينِ تَنَاسُبًا في اللَّفظِ والمَعنَى]. (/١٨ب/)

الاشتِقَاقُ افتعالٌ من الشَّقِّ، بمعنى (شكافتن وياره كردن)، المرادُ: استخراجُ لَفظٍ مِنْ آخرَ، فقولُهُ: **أنْ تَجِدَ بينَ اللَّفظِينِ تَنَاسُبًا**[١] بمَنزلةِ الجِنسِ[٢] يَتناولُ المقصودَ وغيرَهُ.

وقولُهُ: **في اللَّفْظِ** بمنزلَةِ الفَصْلِ[٣]، يُخرِجُ اللَّفظَينِ اللَّذَين بَينَهمَا مُناسَبةٌ في **[المعنَى دُونَ اللَّفظِ، نحْوُ: القعودُ والجُلوسُ، فلا يكونُ فِعلُ أحدِهمَا مُشتقًّا منهُ الآخرُ لِفقدانِ المُناسَبَةِ]**[٤].

وقَولُهُ: **في المَعنَى** فَصْلٌ آخرُ يُخْرِجُ اللَّفظَينِ اللَّذَيْنِ بَينَهُمَا مناسبةٌ في اللَّفظِ دونَ المَعنَى، **كالبَرْدِ** بالفتحِ، و**البُرْدِ** بالضمِّ، و**كالضَّرْبِ** بمعنَى **الدَّقِّ**، و**الضَّرْبِ** بمعنى الذَّهابِ، فلَا يَكُونُ فِعْلُ أحدِهِمَا مُشتَقًّا مِنَ الآخَرِ.

فإنْ قِيلَ: تَعرِيفُ الاشتِقَاقِ لا يَتناوَلُ كَثِيرًا مِنْ أفرَادِهِ، **كَـ النَّعْقُ** مِنَ **النَّهْقِ**؛ لأنَّ مَا بَينَهُمَا لَيسَتْ مُناسَبةً فِي اللَّفظِ، بَلْ في المَخرَجِ؟

قلنَا: المرادُ مِنَ المُناسَبةِ في اللَّفظِ أَعمُّ مِنْ أنْ يَكُونَ فِي جَوهَرِ الحُرُوفِ أو فِي مَخرَجِهَا.

واعتُرِضَ على هذَا التَّعريفِ (/١٩أ/) بوجُوهٍ:

الأولُ: أنَّه يَصدُقُ على كلِّ واحدٍ مِنَ الضَّارِبِ والمَضرُوبِ مَثَلًا بالنِّسبَةِ إلى الآخَرِ، معْ أنَّهُ ليسَ أحدُهُما مُشتقًّا مِنَ الآخَرِ.

و**الثَّانِي:** أنَّ هذا التعريفَ يقتضِي أَنْ يكونَ المُشتَقُّ هُوَ وُجدَانَ المُناسَبَةِ بينَ اللَّفظَين، لا أَحَدِ اللَّفظَينِ مِنَ الآخَرِ، فيَلزَمُ أَحَدُ الأَمرَينِ: إمَّا عَدَمُ صِحَّةِ التَّفسِيرِ المَذكُورِ، أو عَدَمُ صِحَّةِ القَولِ بِكونِ أحدِ اللَّفظينِ مُشتقًّا من الآخر؟

---

[١] ينظر كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، للتهانوي١/٢٠٦ (الاشتقاق).

[٢] الجنس: هو الكلّي العامّ ممّا يقال في جواب «ما هو» من غير زيادة مطوّلة بغير فائدة. شرح المصطلحات الفلسفية – مجمع البحوث الإسلاميّة في الآستانة الرّضوية– مجمع البحوث الإسلامية ١/ ٨٢.

[٣] الفصل: صورة موجودة في نفس محمولة على كثيرين مختلفين بالنّوع من طريق أيّ شي ء هو. شرح المصطلحات الفلسفية ١/٢٦٦.

[٤] هذا السطر سقط من المتن وألحق في ب في الحاشية على يسار الصفحة.

أُجِيبَ عنِ الأولِ: بأنَّ المرادَ من التَّناسُبِ هو الَّذيْ بهِ يَكونُ أَحدُهُما مردُودًا إلى الآخِرِ بعدَ حَذفِ الزَّوائِدِ، ومَأخُوذًا مِنهُ، ولا شَكَّ أنَّ مَا بَينَ الضَّارِبِ والمَضرُوبِ ليسَ مِثلَ ذلكَ التَّناسبِ، بلْ بينَ الضَّاربِ والضَّرْبِ والمَضروبِ وضَرَبَ، ولا يَخفَى عَدَمُ انْضباطِ هَذَا.

وأُجِيبَ عنِ الثَّانِي: بِأَنَّ فِي العِبَارةِ مُسَامَحةً والمُرادُ: كونُ أحدِ اللَّفظينِ مُناسِبًا لِلَفظِ الآخَرِ في اللَّفظِ والمَعنَى، ودُفِعَ بِأَنَّ فَهمَ ذلكَ المَعنَى مِنْ ذَلِكَ التَّفْسِيرِ بَعِيدٌ كُلَّ البُعدِ.

البحثُ الثَّالثِ: (/١٩ب/) أنَّ الاشتِقَاقَ صِفةُ اللَّفظِ، ووُجدَانُ المُنَاسبَةِ صِفَةُ المُتكَلِّمِ، فَلَا يُحمَلُ أحدُهمَا على الآخَرِ، فالأَولَى أنْ يقولَ: خروجُ لفظٍ مِنْ لفظٍ بِشرطِ أنْ يكونَ بينَهما مُناسَبةٌ في اللَّفظِ والمَعنَى.

ونَحنُ نقولُ: إنَّ الاشتِقاقَ أيضًا صِفةُ المُتكلِّمِ، وصِفةُ اللَّفظِ إنَّما هيَ كونُهُ مُشتَقًّا؛ لأنَّ الاشتقاقَ هُوَ الاستخراجُ. تأمَّل!

البحثُ الرابعُ: أنَّهُ لا بُدَّ بينَ المُشتَقِّ والمُشتَقِّ منهُ مِنَ تَغيِيرٍ ولَو تَقدِيرًا، ولا يَدلُّ التَّعريفُ عليهِ.

وأُجيبَ: بأنَّ قولَهُ: **تَناسُبًا** يدلُّ على التَغيير فلا حَاجَة إلى الذِّكْرِ.

ثُمَّ اعتُرِضَ بأنَّ دَلالةَ التَناسُبِ على التَّغايُرِ الْتِزاميَّةٌ، وهيَ مَهجورةٌ في التَّعريفاتِ، فافهمْ.

وأُجِيبَ: بأنَّه ذَكَرَ الفاضِلُ المُحشِّي[١] رحمه الله: الاشتقاقُ أنْ تَجِدَ بَينَ اللَّفظَينِ تَناسُبًا في أحدِ المَدلُولاتِ الثَّلاثَةِ: أيْ: المُطابِقِيُّ، والتَّضَمُنيُّ، والالْتِزامِيُّ[٢]، واشتِراكًا في جَميعِ الحُرُوفِ الأَصلِيَّةِ مُرَتَّبًا أو غَيرَ مُرتَّبٍ، أو اشتِرَاكًا في أكثَرِ الحُرُوفِ الأَصلِيَّةِ مَعْ تَقَارُبِ ما بقِيَ في المَخرَجِ كَـ **نَعَقَ ونَهَقَ** من النَّهقِ. تَأَمَّل!

---

[١] لم أعثر على ترجمة لهذا الفاضل، ولم أعثر على حاشيته، إلا أن صاحب كتاب دستور العلماء عرف الاشتقاق تعريفًا قريبا من التعريف المذكور، فقال: ((اعلم أن الاشتقاق على ثلاثة أنواع صغير وكبير وأكبر: أما الاشتقاق الصغير فكون اللفظين متناسبين في أحد المدلولات الثلاثة، ومشتركين في الحروف والترتيب كضرب من الضرب، وأما الاشتقاق الكبير فهو أن تكون بينهما مناسبة ومشاركة في الحروف دون الترتيب كجبذ من جذب، وأما الاشتقاق الأكبر فهو أن يكون بينهما مناسبة ومشاركة في أكثر الحروف مع تقارب ما بقي في المخرج كنعق من نهق)). دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، القاضي عبد رب النبي بن عبد رب الرسول الأحمد نكري: ٨٣/١.

[٢] قال التهانوي: مطلق **الدَّلالةِ الوضعيَّةِ** إمّا على تمامِ ما وُضِع لَه وتُسمَّى **دَلالَةُ المُطَابِقَةِ** كدَلالةِ الإنسانِ على مَجمُوعِ الحَيَوانِ النَّاطِقِ. وإمّا على جُزئِهِ أي جُزءِ مَا وُضِعَ له وتُسمَّى **دَلالةُ التضمّنِ** كدَلالَة الإنسانِ على الحَيَوانِ أو النَّاطِقِ– أي كلُّ واحدةٍ على حدةٍ فقط فالإنسانُ: حَيَوانٌ ناطقٌ، أي مجموعهما –. وإمّا على خارجٍ عنه أي عمَّا وُضِعَ له وتُسمَّى **دَلالةُ الالتزامِ** كدَلالةِ الإنسانِ على الضَّاحِكِ– وهي قدرته على الضحك مع كونه غير ضاحكٍ دائمًا–. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي، ١/ ٧٩٠.

ثمَّ اعْلَمْ أنَّهُ كَانَ على المُصَنِّفِ (/٢٠أ/) أنْ يَذكُرَ مُتَمَسَّكَات الفَرِيقَينِ مِنَ غِيرِ فَصلٍ بَينَهمَا بشيءٍ. وبَينَ الاشتِقَاقِ بَعدَ بَيانِ مُتَمَسَّكَاتِهما جَميعًا.

أُجِيبَ عنهُ: بِأنَّه لمَّا ذَكَرَ أنَّ المَصدَرَ أَصلٌ فِي الاشتِقاقِ عندَ البَصْريّين، وَجَبَ عليهِ أنْ يُبيّنَ الاشتقاقَ لِيتَّضِحَ مذهبُ البصريّينَ غايةَ الإيضاحِ.

[وهُوَ على ثلاثةِ أنواعٍ] وذلكَ لأنَّه لا يَخلُو: إمَّا أنْ تكونَ حُروفُ المُشتَقِّ من جِنسِ حُروفِ المُشتَقِّ منهُ ذَاتًا و مَخْرَجًا.

فالثَّانِي هُوَ الأَكبَرُ، والأَوَّلُ لا يَخلُو: إمَّا أنْ يَكُونَ على تَرتِيبِ حُروفِ المُشتقِّ مِنهُ، أوْ عَلَى خِلافِ تَرتِيبِهِ.

فَالأَولُ: هُوَ الصَّغيرُ، والثَّانِي: هو الكَبِيرُ.

ولما كان الصَّغيرُ أَقْرَبَ تَنَاوُلًا للمبتدِئِ قَدَّمَهُ عَلَى أَخوَيهِ، أَو يُقَالُ: لأَنَّهُ هُوَ المَقصودُ عندَ الصَّرفِيّينَ[1] قَدَّمَهُ فَقالَ:

صَغِيرٌ بالرَّفعِ علَى أَنَّه خَبَرُ مُبتدأٍ مَحذُوفٍ، أيْ: أحدُهُما صغيرٌ، أو الأَولُ صَغيرٌ، وبالجَرِّ بدلٌ مِنْ ثلاثةِ أنواعٍ، بدلُ البَعضِ مِنَ الكُلِّ[2].

[وهُوَ] أيْ: الاشتِقاقُ الصَّغِيرُ **[أَنْ يَكونَ بَينَهمَا]** أي بَينَ اللَّفظينِ **[تَنَاسُبٌ]** أيْ: تَوافُقٌ **[فِي الحُرُوفِ والتَّرتِيبِ، نَحوُ: ضَرَبَ مِنَ الضَّرْبِ]** فَإنَّ بَينَهُمَا مُناسَبَةً فِي الحُرُوفِ (/٢٠ب/) والتَّرتِيبِ مَعَ اتِّحادِ اللَّفظِ والمَعنَى.

فإنْ قِيلَ: مَا الفَرقُ بَينَ الحُروفِ واللَّفظِ؟ وأيُّ نُكتَةٍ في اختيارِ اللَّفظِ في التَّعريفِ واختيارِ الحُروفِ هُنَا؟

قُلنَا: اتِّحادُ اللَّفظِ عَامٌّ يَشمَلُ الاتِّحادَ في الحُروفِ والاتِّحَادَ فِي المَخرَجِ، بِخلَافِ الحُرُوفِ ههُنا، فإنَّهَا تختَصُّ بالحُروفِ المَنطوقَةِ دونَ المَخارِجِ.

---

[1] ب: البصريين

[2] بدل البعض من الكل: نحو: مررتُ بالقومِ ثُلثَيْهم. المُغرب في ترتيب المُعرب للمطرّزي ٢/ ٤١٠.

وأمَّا النُّكتَةُ[1] فِي اختِيارِ الحُروفِ هُنا، فَلِأنَّ المُعْتَبَرَ في الصَّغيرِ هوَ التَوافقُ في نفسِ الحروفِ والتَّرتيبِ دونَ مخارِجِها الَّتي يَشْمَلُها اللَّفظُ، بخلافِ اللَّفظِ فإنَّهُ بمنزلةِ الجِنسِ يتناولُ الأَقسامَ كُلَّها، فالْأَلْيَقُ في التَّعريفِ[2] اختيارُ الحُروفِ[3] دونَ التَّرتِيبِ.

وأمَّا وجهُ تسميةِ هذا النَّوعِ صَغِيرًا، أنَّ مَنْ يَنظُرُ إلى **ضَرَبَ** يعلمُ بدونِ التأمُّلِ أنَّهُ مُشتَقٌّ من **الضَّرْبِ**، لِحصولِ المُناسَبةِ بَينَهَما في اللَّفظِ والتَّرتِيبِ.

[وكَبيرٌ] أيْ: النَّوعُ الثَّانِي مِنَ الاشتِقَاقِ كَبيرٌ، وإنَّمَا قدَّمَهُ على الأكبرِ؛ لأنَّه أَكثرُ وُقُوعًا بالنِّسبَةِ إليهِ، أو لأنَّهُ أَسرَعُ في الفَهمِ بالنِّسبةِ إليهِ.

[وهُوَ أنْ يكُونَ بَينهما] أيْ: بينَ اللَّفظَينِ **[تَناسبٌ في اللَّفظِ [والمَعنَى] دُونَ التَّرتيبِ]** أيْ: توافقٌ بالحُروفِ مَعَ تَناسُبِ المَعنَى دونَ التَّرتِيبِ **[نَحوُ: جَبَذَ مِنَ الجَذْبِ]** فإنَّ حُروفَ[4] **جَبَذَ** عَينُ حروفِ **الجَذْبِ**، لَكنَّهَا على خِلافِ تَرتِيبِهَا، (/٢١أ/) فإنَّ البَاءَ متأَخِّرةٌ فِي **الجَذْبِ** ومُتوسِّطَةٌ فِي **جَبَذَ**، وإنَّمَا سُمِّي هذَا النَّوعُ كَبيرًا؛ لأنَّه يُعلَمُ بِه المُناسَبةُ بينَ اللَّفظَينِ بعدَ التَّأمُّلِ في لَفظَيهِما ومَعانِيهِما؛ لأنَّهُ وَقَعَ على خِلافِ التَّرتِيبِ.

و**الجَذْبُ** هوَ الْمَدُّ، يُقالُ: **جَذَبَهُ وجَذَبَ بِهِ**، إذا مَدَّ شَيئًا، ويُقالُ: **جَذَبَ** الرَّجُلُ الماءَ من الإناءِ، إذا أَخَذَ مِنْ تَمامِهِ.

[وأَكبَرُ] أي: النَّوعُ الثَّالِثُ مِنَ الاشتِقاقِ أَكبَرُ، وإنَّما سُمِّيَ بِهِ؛ لِأنَّه أَبعَدُ مِنَ الفَهمِ، إذْ لا يُفهَمُ بِبدايَتِهِ[5] أَنَّ **نَعَقَ** مُشتَقٌّ مِنَ **النَّهْقِ**؛ لِعدمِ اتحادِ الحُروفِ، بلْ بِالتَّأَمُّلِ القويِّ يُفهمُ ذلكَ.

[وهُوَ] أيْ: الاشتِقَاقُ الأكبرُ **[أنْ يَكُونَ بَينَهُما]** أيْ: بينَ اللَّفظَينِ **[تَناسُبٌ فِي المَخرَجِ والتَّرتِيبِ]** مَعَ اتِّحادِ المَعنَى دُونَ الحُروفِ **[نَحوُ: نَعَقَ مِنَ النَّهْقِ]** معنَاهُمَا صَوتُ الحِمارِ.

وقِيلَ: **النَّعْقُ**: صَوتُ الغُرابِ، و**النَّهْقُ**: صَوتُ الحِمارِ، وفِيهِ نَظرٌ؛ لأنَّه لا بدَّ فِي الاشتِقاقِ مِنَ اتِّحادِ اللَّفظِ والمَعنَى كلَيهِمَا مَعًا، علَى ما يُشعِرُ عَطْفُ المَعنَى بالواوِ والجمعُ. تأمَّلْ!

---

[1] **النُّكتَة**: هي مَسألَةٌ لطيفةٌ أُخرجت بدقَّة نَظرٍ وإمعانٍ، مِنْ: نَكَتَ رُمحَهُ بِأرضٍ، إذا أَثَّرَ فيها وسُمِّيَتِ المَسأَلَةُ الدَّقِيقةُ: نُكتَةً؛ لتَأْثِيرِ الخواطِرِ في استنباطِها. التعريفات: ٢٤٦.

[2] ب: التصريف.

[3] أ وج: اللفظ.

[4] أ وج: نقص: حروف.

[5] ب: ببداهة الفهم؛ ج: ببداية الفهم.

[والمُرادُ مِنَ الاشتِقاقِ المَذكُورِ هَهُنَا اشتِقَاقٌ صَغِيرٌ]

يَعنِي: لَمَّا عَرَفتَ الاشتِقاقَ بأَقسامِهِ الثَّلاثَةِ، فاعْلَمْ أنَّ المُرادَ مِنَ الاشتِقاقِ المَذكورِ في صَدرِ الكِتابِ – أعنِي: قولَهُ: واشتِقاقُ تِسعَةِ أَشياءَ (/٢١ب/) مِنْ كُلِّ مَصدَرٍ – **اشتِقَاقٌ صَغِيرٌ**، وهُوَ اتِّحادُ اللَّفظَينِ في الحُروفِ والتَّرتِيبِ مَعَ التَّوافُقِ فِي المَعنَى، وذَلِكَ لِأَنَّ الصَّغيرَ أَصلٌ بالنِّسبَةِ إِلَى أَخويْهِ؛ لأَنَّهُ قِياسِيٌّ بِخلافِ الكَبِيرِ والأَكبرِ، فإنَّهُمَا يَتوَقَّفَانِ على السَّمَاعِ.

أو يُقالُ: لِلمبتَدِئِ فَائِدَةٌ فِي الصَّغِيرِ لَيستْ فِي أَخويْهِ، أو يُقالُ: إنَّ الكَبِيرَ والأَكبرَ إنَّمَا هُوَ استعمَالُهمَا في الاسمِ دُونَ الفِعلِ كَثيرًا، بِخلافِ الصَّغِيرِ فإنَّهُ إنَّمَا يَجرِي فِي الأَفعالِ والأَسمَاءِ وهَذا ظَاهِرٌ.

ولَمَّا بَيَّنَ المُصنِّفُ أَدلَّةَ البَصْرِيِّينَ بِأجمِعِهَا، أَشارَ إِلَى أَدلَّةِ الكُوفِيِّينَ علَى أَصالةِ الفِعلِ، فَقَالَ:

[وقالَ الكُوفيُّونَ[1]: يَنبَغِي أنْ يَكُونَ الفِعلُ أصلًا] في الاشتِقاقِ.

قِيلَ: إنَّما ذَكَرَ لَفظَ **ينبَغِي** إقرارًا[2] بأنَّ مَذهبَهُم غَيرُ ثَابتٍ يَقينًا، بَلْ تَكلَّفُوا في إثباتِ مذهبِهم.

وأَقولُ: (**يَنبَغِي**) تُستعملُ في الحُكمِ الذيْ دُونَ الوَاجِبِ وفوقَ المُستحبِّ[3]، فلا أقلَّ أنْ يكون بمعنى الأَوْلَى والأَلْيَقُ، فيكونَ مُشعِراً بقوَّةِ مذهَبِهم لا بِضَعفِهِ، وذَكَرَ عصامُ الملَّةِ والدِّينِ[4]: كلمةُ (ينبغِي) أعمُّ مِنَ الواجبِ، لكنَّ استعمالَها في الأَولَويَّةِ[5] أكثرُ وأغلَبُ.

(/٢٢أ/) واستَدلُّوا عَلَى أَصَالةِ الفِعلِ بوجُوهٍ أشارَ المَصنِّفُ إلى الأَوَّلِ بقولِهِ:

[لأَنَّ الإعلَالَ] أيْ: إعلالُ الفِعلِ **[مَدارٌ لإعلالِ المَصدَرِ]** **والمدارُ** ظَرفُ مَكانٍ بِمعنَى المَرجِعُ إليهِ.

---

[1] ينظر: ابن الأنباري (ت٥٧٧هـ)، أسرار العربية: ١٣٧.

[2] ب: إيذاناً.

[3] أي مندوب كما صرَّح بذلك ابن عابدين حينما تكلَّم في الاستبراء وحكمه فقال: ((وَعَبَّرَ بِالْوُجُوبِ تَبَعًا لِلدُّرَرِ وَغَيْرِهَا، وَبَعْضُهُمْ عَبَّرَ بِأَنَّهُ فَرْضٌ وَبَعْضُهُمْ بِلَفْظِ **يَنْبَغِي وَعَلَيْهِ فَهُوَ مَنْدُوبٌ**.)) رد المحتار على الدر المختار ١/ ٣٤٤.

[4] هو إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الأسفراييني عصام الدين: صاحب كتاب الأطول في شرح تلخيص المفتاح للقزويني، في علوم البلاغة. ولد في أسفرايين (من قرى خراسان) وكان أبوه قاضيها، فتعلم واشتهر وألف كتبه فيها. وزار في أواخر عمره سمرقند فتوفي بها. الأعلام للزركلي ١/ ٦٦.

[5] أي: دون الواجب.

والمَدارُ: هَوَ الشَّيءُ الَّذيْ يَثبُتُ الآخَرُ[1] عِندَ ثُبوتِهِ ويَنتَفِي عِندَ انْتِفَائِهِ.

[وُجُودًا] يعنِي: المَصدرُ إذا أُعِلَّ فعلُهُ هذا تميَّزَ عن نِسبتِهِ المَداريَّةِ للإعْلَالِ **[وَعَدَمًا]** يَعنِي: لا يُعلُّ المَصدرُ إذَا لَمْ يُعَلَّ فِعلُهُ.

[أَمَّا وُجُودًا فَفِي يَعِدُ عِدَةً قَامَ قِيَامًا] أمَّا كَونُ وُجُودِ إعلالِ المَصدَرِ سَبَبَ وُجُودِ إعلالِ الفِعلِ، فَكَائِنٌ وثَابِتٌ فِي **يَعِدُ** حَيثُ أُعِلَّ بِحذفِ الوَاوِ لِوقُوعِها بَينَ ياءٍ وكَسرةٍ، فأُعِلَّ مَصدرُهُ أَيضًا وهُوَ **عِدةٌ** بِحذفِ الواوِ وأُعِلَّ، **قَامَ** أصلُه **قَوَمَ** بقَلْبِ الواوِ أَلِفًا، لتحرُّكِها وانفِتاحِ ما قبلَها، فأُعِلَّ مَصدرُه أيضًا وهُوَ **قِيَامٌ**، أَصلُه **قَوَامٌ** بقلبِ الواوِ ياءً، لتَحَرُّكُها وانكِسارِ مَا قَبلَها.

[وأَمَّا عدماً ففي يوْجَلُ وَجَلًا أو قَاوَمَ قُوامًا] يَعنِي: أمَّا عَدَمُ إعلالِ المَصدَرِ بسبَبِ عدمِ إعلالِ الفِعلِ فكائِنٌ فِي **يَوْجَلُ وَجَلًا** أو **قَاوَمَ قَوَامًا** حيثُ لم يَعُلَّ المَصدرُ فيهمَا لعدمِ إعلالِ الفِعلِ فيهِما لعدمِ تحقُّقِ قاعدةِ الإعلالِ فيهمَا[2].

[ومداريَّتُهُ تدلُّ علَى (/٢٢ب/) أَصَالَتِهِ] يعني: مَداريَّةُ الفِعلِ في الإعلالِ تدلُّ علَى كونِ الفعلِ أصلًا، والمَصدرِ فرعًا.

حاصلُ هذا الدَّليلِ أنَّ المصدرَ لو كانَ أصلًا لمَا كانَ تابعًا للفعلِ في الإعلالِ؛ لأنَّ الأصلَ لا يتبعُ الفرع، وإذا كانَ تابعًا علِمنا أنَّه ليسَ بأصلٍ؛ لأنَّ الشيءَ إذا تَبِعَ غيرَهُ في الصِّحَّة والإعلالِ صارَ فرعًا عليهِ، فصَارَ المتبوعُ أَصلًا والتابعُ فرعًا.

فإنْ قلتَ: اللازمُ مِنَ الدَّليلِ المذكورِ، وهُوَ أصالَةُ الفِعلِ[3] وفرعيَّةُ المَصدرِ فِي الإعلالِ لا في الاشتِقاقِ، والمدَّعَى أصالتُه في الاشتقاقِ دونَ الإعلالِ.

أُجيبَ عَنهُ: لمَّا ثبتتِ الأصالةُ مِنْ وجهٍ في الفِعلِ، لا فِي المَصدرِ ثَبتتِ الأَصالَةُ فِي الاشتِقاقِ أَيضًا حَمْلًا لِمَا هو مشكوكٌ على ما هُوَ متيَقَّنٌ.

---

[1] ج: الأثر.

[2] والقاعدة هي: حذف الواو من المضارع المثال الواوي، وهو معتلُّ الفاء، وللحذف **شرطان** ينبغي تحققهما:
الأول: أن يكون الماضي ثلاثيًّا مجرَّدًا نحو: وعد– وصل –ورث. الثاني: أن تكون عين مضارعه مكسورة نحو: يعِد – يرِثُ –يصِلُ. فإن اختلَّ الشرط الأول لم تحذف الواو. نحو: أوجب – يوجِب فماضيه رباعي.
وإن اختلَّ الشرط الثاني لمتحذف الواو كذلك. كما في مثال المصنِّف: وجِلَ–يوجَل. فعين المضارع مفتوحة. انظر دروس التصريف، لمحمد محي الدين عبد الحميد صـ١٥٨. المكتبة العصريَّة. وشذا العرف في فنِّ الصرف للحملاوي صـ٦٥. الرسالة ناشرون.

[3] أ و ج: إعلالُ الفعل. والتصحيح من ب.

فإنْ قلت: لِمَ لَمْ يُعَلَّ **(قولًا)** مع أنَّه أُعلَّ فعلُه وهو **(قَالَ)**.

قلتُ: سُكونُ حرفِ العِلَّةِ مَعَ انفتاحِ ما قبلَها في غايَةِ الخِفَّةِ، وإنَّما المَدَاريَّةُ لتَحصِيلِ الخِفَّة. تأمَّلْ!

[وأَيضًا يؤكَّدُ الفعلُ بِهِ] أي بالمَصدرِ **[نحوُ: ضَربْتُ ضَرْبًا]** **[وهُوَ بمنزلةِ ضَرَبْتُ ضَرَبْتُ]**[1] **والمؤكَّدُ]** بِفتحِ الكافِ **[أَصلٌ دُونَ المؤكِّد]** بالكَسرِ.

هَذَا دليلٌ ثانٍ علَى أصالةِ الفعلِ وفَرعيَّة المَصدرِ عندَ **الكُوفِيِّينَ**، ودليلُ ذلكَ (/٢٣أ/) أنَّ المَصدرَ قدْ يَقعُ تَأكِيدًا للفِعلِ، كَمَا في قولِنا **ضربتُ ضربًا**، والتأكيدُ فرعُ المؤكِّدِ فيكونُ المَصدرُ فرعًا عنِ الفِعلِ، وذلكَ لأنَّه لمَّا ثبتَتْ فرعيَّةُ المَصدرِ مِنْ وَجهٍ، وأَصالةُ الفِعلِ مِنْ وَجهٍ، ثَبَتَتْ فَرعِيَّةُ المَصدرِ وأَصالةُ الفِعلِ في الاشتِقاقِ أيضًا، حَمْلًا للمَشكوكِ على المُتيَقَّنِ.

قولُهُ: **وهُوَ بمنزلةِ ضَرَبْتُ ضَرَبْتُ**، إشارةٌ إلى جوابِ سُؤالٍ مقدَّرٍ وهو أنَّ يُقال: كونُ المصدَرِ -أعني ضَربًا- تأكيدًا للفعلِ لا يصِحُّ؛ لأنَّ التأكيدَ على نوعينِ: لفظيٌّ، ومَعنويٌّ.

أمَّا **اللَّفظيُّ**: فهو تكريرُ اللَّفظِ الأولِ بعينِهِ.

وأمَّا **المَعنويُّ**: فهو بألفاظٍ محصورةٍ، وهِيَ: نفسُهُ، وعَينُهُ، وغيرُ ذلكَ.

وكِلاهُمَا مَفقودَانِ في **ضَرْبًا**، فأجَابَ بأنَّه بمنزلةِ **ضَرَبْتُ ضَرَبْتُ**.

فالحاصلُ: أنَّ **ضَرْبًا** وإنْ كانَ باعتبارِ اللَّفظِ غيرَ **ضَرَبْتُ**، لَكنْ في الحَقيقَةِ والتَّأويلِ عينُهُ.

ثمَّ اعلمْ أنَّ قولَهُ: **يُنصَبُ علَى المصدرِ** بمعنًى آخرَ أيضًا، أي.: رَجَعَ الكَلامُ رُجوعًا بأنَّ الفِعلَ أصلٌ والمصدرُ فرعٌ.

[ويُقَالُ لَهُ] أيْ: للمَصدَرِ **[مَصدَرٌ لِكونِهِ]** أيْ: المَصدرُ **[مَصدُورًا عَنِ الفِعلِ كَمَا قَالُوا: (/٢٣ب/) مَشْرَبٌ عَذْبٌ ومَركَبٌ فارِهٌ أيْ: مَشرُوبٌ ومَركُوبٌ]**.

هَذَا دليلٌ ثالثٌ للكُوفِيّينَ علَى أَصالَةِ الفِعلِ بطريقِ المُعارَضةِ للبَصرِيّينَ.

وتقريرُ ذلكَ: أنَّ البَصرِيّينَ لمَّا قالُوا في وَجهِ تَسميَةِ المَصدَرِ مَصدرًا أنَّه **مَفْعَلٌ**، وهُوَ ظَرفٌ بمَعنى محلُّ الصُدُورِ فيكونُ المَصدرُ مَحلَّ صُدورِ الأَشياءِ.

---

[1] زيادة يقتضيها الكلام بعده، وهو:((قولُهُ: **وهُوَ بمنزلةِ ضَرَبْتُ ضَرَبْتُ**، إشارةٌ إلى جواب سؤالٍ .....على نوعين: لفظيٌّ، ومعنويٌّ.))

وأجابَ الكوفيُّونَ عَنْ ذلكَ بطريقِ المعارَضةِ، بأنَّ تَسميَةَ المَصدرِ ليستْ باعتبارِ ما زَعمتُمْ، بلْ باعتبارِ أنَّهُ **مَفْعلٌ**، وهُوَ مَصدرٌ مُسمًّى بمعنَى المَفعُولِ، فيكونُ المَصدرُ بمعنَى **المَصدُورِ** عَنِ الفعلِ، فثبتَ أنَّ **المَصدرَ** فرعٌ للفعلِ.

ثمَّ أشارَ إلى دَليلِ إثباتِ المعارَضةِ بقولِهِ: **كمَا قالُوا مَشرَبٌ عذبٌ** إلخ ...

وبيانُهُ: أنَّ المصدرَ فرعٌ للفعلِ، وقدْ يَكونُ **مَفْعَلٌ** ويُراد المَفعولُ، كمَا في قولِ العربِ: **مَشرَبٌ عَذْبٌ** أي: مَشروبٌ عَذبٌ، **ومَرْكَبٌ فارِهٌ** أيْ: مَركوبٌ فَارِهٌ، فكذلكَ المَصدرُ يكونُ بمعنَى المصدورِ عَنْ شيءٍ فيكونُ فَرعًا لَهُ لا مَحالةَ، ولا يصحُّ أنْ يكونَ المَشربُ في قولهم بمعنى محلَّ الشرب؛ لأنَّ محلَّه القَصعَةُ مثلًا، وهِيَ ليستْ بِعَذْبٍ، بَلِ العَذْبُ إنَّمَا هوَ الماءُ، (/٢٤أ/) وكذلكَ المَركَبُ؛ لأنَّ مَحل الرُّكوبِ هو السَّرجُ، وهُوَ ليسَ بِفارِهٍ، بَلِ الفَارهُ هوَ الفرسُ وهوَ مَركوبٌ.

ثمَّ اعلمْ أنَّ قولَهُ: **كَمَا قَالُوا إلخ**...

الكافُ: بمعنَى المِثلِ وهوَ منصوبُ المَحلِّ علَى أنَّهُ صِفةُ مَصدرٍ محذوفٍ.

ومَا: مَصدَريَّةٌ، ومَا بعدَه مَجرورُ المَحلِّ علَى أنَّه مضافٌ إليهِ أيْ: لمِثلِ، أيْ: يُقالُ للمصدرِ مصدرٌ لأنَّهُ مَصدورٌ إلخ...، قولًا مثلُ قولِهم **مَشرَبٌ عَذبٌ** إلخ...

[قُلنَا فِي جَوابِهم: إعلالُ المَصدَرِ للمُشاكَلةِ[1] لا لِلمداريّةِ كحذفِ الواوِ في تَعِدُ، والهمزةُ في يُكرِمُ]

يعنِي: لمَّا قالَ الكُوفيُّون: إنَّ إعلالَ الفعلِ مَدَارٌ لإعلالِ المَصدرِ وجودًا وعدمًا، أَشارَ المُصنِّفُ عَنْ طَرَفِ البَصريَّةِ إلى رَدِّ قولِهمْ بأنَّا نَمنَعُ المَدَارِيَّةِ.

وبيانُ ذلكَ أنَّ مدارَ الشَّيءِ لا يَتخلَّفُ عنهُ في شيءٍ مِنَ الأوقاتِ.

فإنْ عَرفتَ هَذَا فاعلَمْ أنَّ إعلالَ الفِعلِ لَو كانَ مَدَارًا لإعلالِ المَصدرِ لأُعِلَّ كثيرٌ مِنَ المَصادرِ، واللازمُ باطلٌ فكذلكَ المَلزُوم[2].

أمَّا بُطلانُ اللازمِ فنحوُ: **الرَّميُ**: مصدرٌ لَمْ يُعَلَّ، وقد أُعِلَّ فِعلُهُ، وكَذا: القَولُ والبَيعُ.

---

[1] قال بعد صحيفةٍ واحدةٍ: ((اعلم أنَّ المشاكلة والمناسبة والمشابهة ألفاظ مترادفة، قيل: المشابهة اتفاق في الكيفية والصفة، والمشاكلة اتفاق في النوعية)).

[2] فكذلك الملزوم. زيادة من ب.

ونحوُ: **اعْشَوشَبَ**: فِعْلٌ (/٢٤ب/) وَلَمْ يُعَلَّ، و**اعْشِيشَابًا**: مَصدرٌ أُعِلَّ بِقَلبِ الواوِ يَاءً، فإذَا ثَبتَ بُطلانُ اللازمِ ثبتَ بُطلانُ الملزومِ أيضًا، وهُوَ المَداريَّة، فلَمَّا بَطَلَتِ المَداريَّةُ ثَبتتِ المُشاكَلَةُ بينَ الفِعلِ والمَصدرِ؛ لأنَّ بَينَهما مُناسبةً في الحُروفِ والمَعنَى.

أمَّا الأوَّلُ فَظاهرٌ، وأمَّا الثانِي فلأنَّ كلَّ واحدٍ مِنهُما يَدُلُّ على الحَدَث، ومَا مِنْ فِعلٍ إلَّا ومَعَه[1] حَدَثٌ، فإذَا ثبتَتِ المُناسَبةُ بَينَهُما فِي الحُروفِ والمَعنَى جُعِلا كأنَّهُما بمنزلةِ لفظٍ واحدٍ، ليكونَ الألفاظُ علَى قضيَّة المعانِي، فلذلكَ يَعمَلُ المصدرُ، حيثُ أُعِلَّ الفِعلُ رِعايةً لمَا بينَهما مِنَ التناسبِ، لا لِكونِهِ فَرعًا لَهُ فِي الاشتِقاقِ.

فإذَا عَرفْتَ هَذا فاعلمْ أنَّ حَذفَ الواوِ مِنْ **يَعِدُ** – بالياءِ التَّحتانِيَّةِ– صِيغةُ مذكَّرٍ غائِبٍ مقرونةٌ بتحقيقِ القاعدةِ وهيَ: وقوعُ الواوِ بينَ الكَسرَةِ والياءِ.

وأمَّا حذفُها مِنْ **تَعِدُ** صيغةِ المخاطَبِ، و**أَعِدُ** صيغةِ المتَكَلِّمِ وهِيَ غيرُ ذلكَ، فلِأجلِ مُناسبَةِ **يَعِدُ** طردًا للبابِ علَى وَتيرةٍ وَاحدةٍ.

وكَذَا حذفُ الهمزةِ فِي **تُكرِمُ** بصيغةِ الغَيبَةِ والخِطابِ، لأجلِ مناسبةِ **أُكرِمُ** بصيغةِ المُتكلِّمِ، حيثُ يَجتَمِعُ الهمزتانِ (/٢٥أ/) فيهِ وهُمَا ثقِيلتَان، فحُذِفَتْ في جميعِ تصارِيفِهِ.

اعلمْ أنَّ المُشاكَلةَ والمُناسبةَ والمُشابهةَ ألفاظٌ مترادِفَةٌ.

قِيلَ: **المشابَهةُ**: اتفاقٌ في الكيفيَّةِ والصِّفَةِ، و**المُشاكَلَةُ**: اتفاقٌ في النَّوعيَّةِ.

[والمُؤَكِّدِيَّةِ لا تَدلُّ علَى الأَصالَةِ في الاشتِقاقِ]، كمَا في: **جاءَ زيدٌ زيدٌ**.

هذا جوابٌ عنِ التَّمسُّكِ الثَّانِي للكُوفيَّةِ، وهُوَ قولُهم: **وأيضًا يؤكِّدُ الفعلُ إلخ**...

بيانُ الجوابِ: أنَّ المؤكِّدِيَّة لا تدلُّ على أصالةِ الفعلِ وفرعيَّةِ المَصدرِ في الاشتقاقِ، **[بلْ في الإعراب، كَمَا في قولِهم: جاءَنِي زيدٌ زيدٌ]**، فإنَّ زيدًا الثانيَ تأكيدٌ للأولِ، وليسَ بمشتقٍّ مِنهُ، بَلْ هو فرعٌ للأولِ في الإعرابِ.

وقدْ يخطُرُ بالبالِ أنَّ مُدَّعَى الكُوفيَّةِ هوَ أصالةُ الفِعلِ في الاشتِقاقِ لا مُطلقًا، ثُمَّ أَثبتَ مدَّعَاهُم بِدليلٍ هُوَ كونُ المَصدرِ تَأكيدًا للفعلِ، والتَّأكيدُ يدُلُّ على الفَرعيَّةِ في الاشتِقاقِ، فنَقْضُ البَصريَّةِ بقولِهم: **جاءَنِي زيدٌ زيدٌ**، ليسَ بِسَديدٍ، إذْ **زيدٌ** ليسَ ممَّا يَصِحُّ أنْ يُشتَقَّ مِنهُ شيءٌ لِكونِهِ مِنَ

---

[1] ب: منه.

الجوامِدِ، وإنَّمَا المُدَّعَى اشتقاقُ الثانِي مِنَ الأولِ فيمَا يَصِحُّ أنْ يُشتَقَّ أحدُهُما مِنَ الآخَر. تَأمَّل! ويمكنُ الجوابُ.

(/٢٥ب/) [وقولُهُم مَشْرَبٌ عَذْبٌ ومَرْكَبٌ فارِهٌ من بابِ جَرَى النَّهرُ وسَالَ المِيزابُ].

هَذَا جوابٌ عن تمسُّكٍ ثالثٍ، يعنِي: لمَّا تمَسكَتِ الكُوفِيَّةُ بِأنَّ الفِعلَ يكونُ بمعنَى المفعولِ كالمَشربِ بمعنَى المشروبِ، والمَركبِ بمعنَى المركُوبِ، إذِ العَذبُ والفَارِهُ ليسَ إلَّا إيَّاهُمَا؛ فكذلكَ المَصدرُ بمعنَى المَصدُورِ عنِ الفِعلِ، فيكونُ فَرعًا.

أجابَ المُصنِّفُ عَنْ هَذَا التَمسُّكِ: بِأنَّ هَذَا القولَ من قَبيلِ الإسنادِ المَجازيِّ[1] فلَا اعتبارَ لَهُ فلَا يكونُ مُتمَسَّكًا بِهِ.

وتَوجيهُ ذَلكَ: أنَّا لا نَمنعُ أنَّ قولَهم: **المَشْرَبُ والمَرْكِبُ**، بمعنَى المَشرُوبِ والمَركُوبِ، بلْ المرادُ: موضعُ الشُّرْبِ ومحلُّ الرُّكوبِ، نَسَبَ إليهِمَا **العُذوبَةَ والفَراهيَّةَ** تَجوُّزًا، كمَا نُسبَ **الجَرْيُ** إلى النَّهرِ تجوُّزًا، وإنَّمَا الجَارِي هوَ الماءُ، فهُو من قَبيلِ ذِكرِ المَحَلِّ وإرادَةِ الحَالِّ، فبَقِيَ المَصدرُ بمعنَى المصدورِ بلَا نَظِيرٍ، لا تَألَفُهُ الطِّباعُ ولا تَقبَلُه الأَسماعُ.

[بابُ أَبنيةِ المَصادِرِ]

إذا عَرفْتَ أنَّ المَصدرَ أَصلٌ دُونَ الفِعلِ، فاعرِفْ أَبنِيَةَ المَصادِرِ كَمَا قَالَ:

[ومَصدَرُ الثُّلَاثِيِّ كَثيرٌ] أيْ: أَبنِيةُ المَصدَرِ لِلثُلاثِيِّ كَثيرٌ لَا يُمكِنُ تَعدَادُها، **[وَ هُوَ عندَ سِيبَوَيْهِ]** أي: المَصدرُ عندَ سِيبَويهِ **[يرتَقِي إلَى اثنينِ (/٢٦أ/) وثَلاثينَ بَابًا]** أي بناءَ وَ وَزنًا، الارتِقَاءُ (بالارفتن) أيْ: يَرتَفِعُ إلى هَذَا الحَدِّ **[نحوُ: قَتْلٌ وفِسْقٌ وشُغْلٌ]** علَى وزنِ **فَعْلٌ** بالحَرَكَاتِ الثلاثِ فِي الفاءِ مع سُكونِ العَينِ.

القَتْلُ بفتحِ القَافِ وسُكونِ التَّاءِ مَعناهُ: (كشنن)، مِنْ حَدِّ **نَصَرَ يَنْصُرُ**.

---

[1] **الاسناد المجازي**: هو جعل المتكلم الإسناد في جملته مبنيا على غير ما يعتقد أنه له في الواقع، ملاحظًا علاقةً ما أو ملابَسةً ما، تسمح له بأن يُسند هذا الإسناد، دون أن يتَّهمه أحد بالكذب. ويسمى هذا "مجازًا عقليا" لأنه وقع في الإسناد، لا في المسند، ولا في المسند إليه. ويلحق به كل وصف "صفة أو حال" إذا بنيت منه ومن الموصوف جملة مفيدة كان الإسناد فيها إسنادا مجازيا. ينظر: البلاغة العربية، عبد الرحمن حسن حبنَّكة الميداني ١/ ١٩٤.ط دار القلم

والفِسْقُ بكسرِ الفاءِ وسكونِ السِّينِ معناهُ:(بيرون آمدن أزفرمأنَّ خدي عزوجل)، مِنْ حَدِّ نَصَرَ ينصُرُ.

والشُغْلُ بضَمِّ الشِّينِ وسكونِ الغينِ المُعجَمَة، معناهُ: مَشغُولٌ (شون بكاري)، مِنْ حَدِّ فَتَحَ يفتَح.

[ورَحمةٌ ونِشْدَةٌ وكُدْرَةٌ] على وَزنِ فَـعْلَةٌ، بالحَركَاتِ الثلاثِ بالفاءِ.

الرَّحْمةُ بفتحِ الراءِ وسكونِ الحاءِ المُهمَلتَينِ، معناهُ: (بحثيون ومهر بكن كردن)، مِنْ رَحِم يَرحَمُ على حَدِّ سَمِعَ يَسْمَعُ.

والنِّشدةُ بكسرِ النونِ وسُكونِ الشِّينِ المُعجمةِ، معناهُ: (جهتن كم شده را)، مِنْ نَشَدَ يَنْشُدُ على حَدِّ نَصَرَ يَنْصُرُ.

والكُدْرة بضمِّ الكافِ وسُكونِ الدَّالِ، معناهُ: (تيره ثونم)، مِنْ كَدَرَ يَكْدُرُ علَى حدِّ نَصَرَ يَنْصُرُ.

[ودَعْوَى وذِكْرَى وبُشْرَى] علَى وَزنِ فَـعْلَى، بالحَرَكاتِ الثلاثِ في الفاءِ.

الدَّعْوَى بفتحِ الدَّالِ وسكونِ العينِ المُهملتَينِ، معناهُ: (/٢٦ب/) (خوارزن وطلبيون)، مِنْ دَعَا يَدْعُو، على حَدِّ نَصَرَ يَنْصُرُ.

الذِّكرى بكسرِ الذَّالِ المُعجَمةِ وسُكُونِ الكافِ، معناهُ (يا دكردن)، مِنْ ذَكَرَ يَذْكُرُ علَى حَدِّ نَصَرَ يَنْصُرُ.

والبُشرَى بضَمِّ الباءِ وسكونِ الشِّينِ المُعجَمةِ معناهُ: (بشارة دادن ومژده دادن)، مِنْ بَشَرَ يَبْشُرُ علَى حَدِّ نَصَرَ يَنْصُرُ.

وكُلٌّ مَنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ بالألفِ المَقصُورةِ.

[ولَيَّانٌ وحِرمَانٌ وغُفرانٌ ونَزَوانٌ] علَى وَزنِ فَـعْلَانٍ، بالحَرَكاتِ الثلاثِ في الفاءِ.

اللَّيَّانُ بفتحِ اللَّامِ وتَشديدِ الياءِ المُثنَّاةِ التَّحتَانيّةِ مِنْ لَوَى يَلْوِي بمعنَى: (يحييدنم)، وقِيل: اللَّيُّ واللَّيانُ بمعنَى (نرم شدن)، على حَدِّ عَلِمَ يَعْلَمُ.

وقِيل: **اللَّيَّان** (مرافعت كردن وام را)، وقَدْ حُكِيَ **اللِّيَّانِ** بكسرِ اللَّامِ أَيضًا، على حَدِّ **ضَرَبَ يَضرِبُ**، وأَصلُه **لَوَيَانٍ** اجتَمعتْ الواوُ والياءُ وسُبقتْ إحداهُما بالسُّكونِ فقُلبتْ الواوُ ياءً فاجتمعَ الياءَان فأدغمتْ.

و**حِرمانٌ** بكسرِ الحاءِ المُهمَلَةِ وسكونِ اللَّامِ (محروم وبي بهره شدنم)، مِنْ **حَرَمَ يَحْرِمُ** علَى حَدِّ **ضَرَبَ يَضرِبُ**.

و**غُفرانٌ** بِضَمِّ الغَينِ المُعْجَمَةِ وسُكونِ الفاءِ، (/٢٧أ/) (آمر زيدن)، مِنْ بَابِ **ضَرَبَ يضرِبُ** مِنْ **غَفَرَ يَغْفِرُ**.

و**نَزَوانٌ** بفَتحَتَي النونِ والزاي المُعجَمةِ، (ازرمين بوجستن)، مِنْ **نَزَا يَنْزُو** علَى حَدِّ **نَصَرَ ينصُرُ**.

[وطَلَبٌ وخَنِقٌ وصِغَرٌ]

الطَلَبُ بفتحتَينِ؛ الأُولى الطَّاءُ المُهمَلَةُ، والثَّانيةُ اللَّامُ، يعنِي: (طلب كردن وجستن خيري را)، مِنْ **طَلَبَ يَطلُبُ** علَى حَدِّ **نَصَرَ ينصُر**.

و**الخَنِقُ** بفتحِ الخاءِ المُعجَمَةِ وكَسرِ النُّونِ، (خفة كردن)، مِنْ **خَنَقَ يَخنُقُ** علَى حَدِّ **نَصَرَ ينصُرُ**.

قال التَفْتَازانيُّ[1]: **الخَنِقُ** بكسرِ النونِ-ولا يُقَالُ بالسُّكونِ- وهو مصدرُ **خَنَقَ** إذا عَصَرَ حَلْقَهُ[2]، كَذا فِي ((المُغْرِب))[3].

و**الصِّغَرُ** بكسرِ الصَّادِ المُهمَلَةِ، وفَتْحِ الغَينِ المُعجَمَةِ، يعنِي: (خورد شدن)، من **صَغُرَ يَصْغُرُ**، علَى حَدِّ **كَرُمَ يَكْرُمُ**.

[وهُدًى وغَلَبةٌ وسَرِقةٌ]

---

[1] مسعودُ بنُ عُمَرَ بنُ عبدِ اللهِ التفتازانيُّ، سعدُ الدِّينِ: من أئمة العربية والبيان والمنطق. ولد بتفتازان -من بلاد خراسان- وأقام بسرخَس، وأبعده تيمورلنك إلى سمرقند، فتوفي فيها، ودفن في سرخس عام ٧٩٣ هـ. من كتبه: شرح العقائد النسفية، وشرح التصريف العزي في الصرف. الأعلام للزركلي ٧/ ٢١٩.

[2] المُغرب في ترتيب المعرب: ٢٧٣/١ مادة (خ ن ق).

[3] **المُغرب:** كتاب لناصر بن عبد السيد أبى المكارم ابن على، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي المُطَرِّزِيّ، المتوفى: ٦١٠هـ، يهتم بشرح غريب الكلمات.

الهُدَى على وزنِ **فُعَلْ** بسكونِ اللَّامِ لا بالألفِ المقصورةِ أصلُهُ **هُدَيٌ**، قُلِبَتِ اليَاءُ أَلِفًا لتَحَرُّكِهَا وانفِتَاحِ مَا قَبلَها، ثُمَّ حُذِفَتِ الألفُ لاجتماعِ السَّاكِنَينِ الألفِ والتنوينِ، فحُذِفَتِ الألفُ فصارَ وزنُها **فُعًا** بمعنَى: (راه راست نمودن)، من **هَدَى يَهْدِي** علَى حدِّ **ضَرَبَ يضرِبُ**.

و**الغَلَبَةُ** بفتحِ الغينِ المُعجَمةِ وبفتحِ اللَّامِ أيضًا، (غلبه (/٢٧ب/) وزد رآوردن)، مِنْ بابِ **ضَرَبَ يَضْرِبُ** مِنْ **غَلَبَ يَغْلِبُ**.

السَّرِقَةُ بفتحِ السِّينِ المُهمَلَةِ وكَسرِ الرَّاءِ المُهمَلَةِ، (دزدي كردن)، مِنْ **سَرَقَ يَسرِقُ**، علَى حَدِّ **ضَرَبَ يضرِب**.

[وذَهَابٌ وصِرَافٌ وسُؤَالٌ]

كلُّهَا علَى وَزْنِ **فَعَالٌ** بالحركاتِ الثَّلاثِ في الفاءِ معْ فتحِ العينِ.

الذَّهَابُ بفتحِ الذَّالِ بمعنَى: (رفتن)، مِنْ **ذَهَبَ يَذهَبُ** علَى حَدِّ **فَتَحَ يَفتَحُ**.

و**الصِّرَافُ** بكسرِ الصَّادِ المُهمَلَةِ، مِنْ **صَرَفَ يَصرِفُ**، علَى حَدِّ **ضَرَبَ يَضرِبُ**، بمعنَى: (كشتن وكردايندن وميل كردنم).

وقيل: **الصَّرْفُ والصِّرَافُ** بمعنَى: النَّقْلُ والردُّ لغةً، وقِيل **الصَّرْفُ**: هُوَ الزِّيادةُ لُغةً.

و**السُّؤَالُ** بِضَمِّ السِّينِ المُهمَلَةِ، بمعنَى: (خواستن وپرسيدن)، مِنْ **سَأَلَ يَسأَلُ**، على حَدِّ **فَتَحَ يَفتَحُ**.

و**مَدْخَلٌ ومَرْجِعٌ** علَى وَزنِ **مَفْعَلٌ**، **المَدْخَل** بفتحِ الميمِ وسكونِ الدالِ وبفتحِ الخاءِ المُعجَمةِ، مِنْ **(دَخَلَ يَدخُلُ)** على حدِّ **نَصَرَ يَنْصُرُ**، بمعنَى: (درآمدن)، وقد جاءَ بمعنَى المكانِ أَيضًا.

المَرجِعُ بفتحِ الميمِ وسكونِ الراءِ المُهمَلَةِ وبِكَسرِ الجِيمِ، مِنْ **رَجَعَ يَرجِعُ** علَى حَدِّ **ضَرَبَ يَضرِبُ**، (/٢٨أ/) بمعنَى (بازكشتن).

[ومِسْعَاةٌ ومَحْمِدةٌ وزَهَادَةٌ ودِرَايَةٌ وبُغَايَةٌ]

المِسْعَاةُ بكسرِ الميمِ وسكونِ السِّينِ وفتحِ العينِ، والألفُ لامُ الكلمةِ، والتاءُ زائدةٌ، على وَزنِ **مِفْعَلَةٌ** أصلُهُ **مِسعَيَةٌ** قُلِبَتِ الياءُ أَلِفًا، لتَحَرُّكِهَا وانفتاحِ ما قَبلَها.

وقِيل: **المَسعَاةُ** بفتح الميم من سَعَى يَسعَى مَسعاةً وسَعيًا، على حَدِّ **فَتَحَ يَفتَحُ**، بمعنَى: (سعى كردن ورويدن ازابري كاري وشتافتن).

وقيل: **المِسعاةُ** السَّعْيُ في الكَرَمِ والجودِ.

و**المَحْمِدَةُ** بفتحِ الميمِ وسكونِ الحاءِ المُهمَلَةِ وبِكَسرِ الميمِ الثَّانِيَةِ وفتحِ الدَّالِ، والتاءُ زائدةٌ، على وزن **مَفْعِلَة** من **حَمِدَ يَحْمَدُ** علَى حَدِّ **سمِعَ يَسمَعُ** بمعنَى (ستودن وخصلت نيك كرفتن).

و**الزَّهَادَةُ** بفتحِ الزايِ المُعجَمةِ وبفتحِ الهاءِ المُخفَّفَةِ أيضًا، علَى وزنِ **فَعَالةٌ** من **زَهِدَ يَزْهَدُ**، على حَدِّ **سَمِعَ يَسمَعُ**، بمعنَى: (زهد شون أي ناخواهان شون)، يُقالُ: **زَهِدَ فِيهِ** أي: رَغِبَ عَنهُ، أيْ: أَعْرَضْ عنهُ، وأيضًا يُقالُ: **زَهِدَ فيهِ** إذا رَغِبَ فيه، أي: مالَ إليهِ وأقبَلَ إليهِ، مِنْ حَدِّ **سَمِعَ يسمَعُ**.

و**الدِّرايةُ** بكسرِ الدَّالِ وفتحِ الرَّاءِ المُهمَلَتينِ، على وزنِ **فِعَالَةٍ** بمعنَى: (دانستن ودريا فتن)، من (/٢٨ب/) **دَرَى يَدرِي** على حَدِّ **ضَرَبَ يضرِبُ**.

البُغايَةُ بضمِّ الباءِ وفتحِ الغَينِ المُعجمةِ، على وَزْنِ **فُعَالةٍ** مِنْ **بَغَى يَبغُوُ**[1] على حد **نَصَرَ يَنْصُرُ**.

اعلَمْ أنَّ لفظَ **البُغايَةِ** ليسَ في كثيرٍ منَ النُّسَخِ[2] فالحَقُّ تركُهُ مِنَ البَيَانِ لِئَلَّا يَزِيدَ الأَبْنِيَةَ علَى اثنينِ وثلاثينَ، ويُقالُ: إنَّها داخلةٌ في الدِّرايَةِ بالكسرِ[3]، والضمُّ خطأٌ. تأمَّل!

[ودُخُولٌ وقَبُولٌ] على وزنِ **فَعُولٍ** بالحركتينِ.

الدُّخُول بضمِّ الدَّالِ المُهمَلَةِ، وبالخاءِ المُعجَمةِ المَضمُومَةِ، بمعنَى: (در آمون دركاي ودرا وردن جيز يردر جيزير)، علَى حَدِّ **نَصَرَ يَنصُرُ**. وقِيلَ: الفرقُ بينَ **المَدْخَل والدُّخُول**[4]: أنَّ الدُّخولَ يتَعدَّى ولا يَتَعَدَّى، بِخِلَافِ المَدْخلِ فإنَّه لازمٌ قَطْعًا.

و**القَبُولُ** بفتحِ القافِ، بمعنَى: (قبول كردن ويز يرفتن)، علَى حدِّ **عَلِمَ يَعلَمُ**.

[ووَجِيفٌ وصُهُوبةٌ]

---

[1] في النسخة ب: **يبغي** أي على حدِّ **ضَرَبَ يَضْرِبُ** ولعلَّه تحريف من الناسخ.

[2] ذكره ابن الحاجب: كما أورده العيني في شرحه للمراح صـ٢٠٨

[3] أيْ: **البِغَايَةِ**.

[4] في مثل قوله: دخلت مَدخل زيدٍ، ودخلت دُخول زيدٍ، ودخلت دُخول زيدٍ الدارَ البارحة.

الوجيفُ[1] بفتحِ الواوِ، على وزنِ **فَعِيلٍ**، من **وَجُفَ يَوْجُفُ**، على حَدِّ **كَرُمَ يَكْرُمُ**، بمعنَى: (بوشيدن ستورو حسدناك)، وأيضًا بمعنَى: (تغير كردن نيتر آمده آست).

وقِيلَ: من **ضَرَبَ يَضرِبُ**، فحيثُ يَجيءُ مُضارعُهُ **وَجَفَ يَجِفُ** بحذفِ الواوِ كَ **وَعَدَ يَعِدُ**، وفيهِ نظرٌ؛ لأنَّ الفِعلَ (/٢٩أ/) الَّلازمَ لا يَجِيءُ في الثُلاثيِّ المُجَرَّدِ [2] إلَّا مِنْ مَضمُومِ العينِ في الماضِي والمُضَارِعِ، اللهمَّ إلَّا أنْ يُقالَ: قَدْ نُقِلَ هَذَا البَابُ مِنَ **الضَّرْبِ** إلى **الكَرَمِ** مَضمُومِ العينِ. تأمَّلْ!

و**الصُّهُوبَةُ** بضمِّ الصَّادِ المُهمَلَةِ علَى وزنِ **فُعُولَةٍ** بمعنَى: (سوي سرخ شون) مِنْ **صَهُبَ يَصْهُبُ**، على حَدِّ **كَرُمَ يَكْرُمُ**.

وقِيلَ: أَصْهَبَ الإبِلَ: إذا خالَطَ شيءٌ بياضَهُ وحُمرَتَهُ، وصارَ لونُهُ كالحُمرةِ.

وقِيلَ: **الصَّهُوبَةِ** بفتحِ الصَّادِ قدْ جَاءَ أيضًا، والقياسُ ذِكْرُها مَعَ **دُخُولٍ**، لكنْ أُخِّرَ لقلَّتِهِ بالنِّسبةِ إلى ما تقدَّمَ.

[ويَجِيءُ] أي: المصدَر **[على وزنِ اسْمَيِ الفاعلِ والمفعولِ]**؛ لأنَّ اسمَ الفاعلِ والمفعولِ قد يَجِيء على صيغةِ المصدرِ بأنْ يؤوَّل المصدرُ بهما، كقولِهم: **رجلٌ عدلٌ**، أي: **عادلٌ**، وهذا الدرهمُ **ضَرْبُ** لأميرٍ، أي: **مضروبُه**، فكذلكَ يجِيء المصدرُ على وزنِ اسمِ الفاعلِ والمفعولِ، **[نحوُ قُمْتُ قَائِمًا]** فإنَّه مَصْدرٌ على صِيغَةِ اسمِ الفَاعلِ، وليسَ **قَائِمًا**[3] حالًا من ضميرِ **قُمتُ**؛ لأنَّه لو كانَ حالًا لكانَ معناهُ في حالِ قيامِهِ، فيكونُ ظَرفًا **للقيامِ**، والشيءُ لا يكونُ ظَرفًا لنفسِهِ.

[ونحوُ قولِه تَعالَى: ﴿بِأَيِّيكُمُ ٱلۡمَفۡتُونُ﴾[4] **]** أي الفتنةُ، أي بأيِّكم الجُنُونُ، يعني: بأيِّ فريقٍ منكمُ الجنونُ، (/٢٩ب/) والمُرادُ فريقُ المؤمنينَ وفريقُ الكافرينَ، يعني: في أيِّهما يوجدُ مَنْ يستحقُّ هذِهِ الصِّفةَ؟

واعلمْ أنَّه إذا لمْ تكنِ الباءُ في الآيةِ زائدةً، **فالمفتونُ** بمعنَى **الفِتْنَةِ**، وأمَّا إذا كَانتِ الباءُ زائدةً فلا يكونُ بمعنَى الفِتنَةِ. تأمَّل! كذا قِيلَ.

---

[1] والوجيف ضرب من سير الإبل. ملاح الأرواح للعيني ص ٢٠٨.

[2] ((في الثلاثي المجرد.))، زيادةٌ من ج.

[3] ذكر منصوبًا على الحكاية، فهو اسمٌ مبنيٌّ على الفتح في محل رفع اسم ليس.

[4] سورة القلم: ٦

[ويَجِيءُ] المَصدرُ **[لِلمُبَالَغَةِ نحوُ تَهْدَارٌ]** –بفتحِ التَّاءِ وسُكونِ الهاءِ– على وَزنِ **تَفْعَالٌ** مِنْ **هَدَرَ يِهدِرُ**، يَعنِي (بسيارنا جيز كردن جيز را)، وأيضًا بِمعنَى (بسيار جوشيدن شراب آموه شر).

قيل: **التَّهَدَارُ** بمعنى: كثرةِ الهذْرِ، بفتحِ الهاءِ وسكونِ الدَّالِ المُهملةِ، وهوَ غَلَيَانُ الشَّرَابِ، وما وَقَعَ في بعضِ الحواشِي مِنْ أنَّ **التَّهْدَارَ** كثرةُ الهذْرِ، ومعناهُ بُطلانُ الدَّمِ؛ فليسَ بشيءٍ هذا الكلامُ، ويؤيِّدُ هذا ما قِيلَ: أنَّ **الهَدْرَ** –بسكونِ العين– من **هَدَرَ** الشَّرابَ **يَهدُرُ هَدْرًا** أي **غَالَ**[1].

وقيل: **التَّهْدَارُ** كثيرُ القولِ **بالهَذَيَانِ**[2]على حَدِّ **نَصَرَ يَنْصُرُ**، وقيلَ: على حَدِّ **ضَرَبَ يَضرِبُ**.

[وتَلْعَابٌ] على وزن **تَفْعَالٌ** بفتحِ التاءِ.

و**التَّلْعَابُ** على وزنِ **تَفْعالٌ** بفتحِ التاءِ، من جميعِ ما جاءَ مِنَ المصادرِ على هَذا المثالِ فهُوَ مفتوحُ التَّاءِ إلَّا **تِلقاءٌ وتِبيانٌ**، فإنَّهما بالكسرِ.

وجوَّزَ الزَّجَّاجُ[3] الفتحَ فيهما أيضًا في غيرِ القرآنِ. (/٣٠أ/) تأمَّلْ!

وهو مُشتَقٌّ مِنْ **لعَبَ يَلْعَبُ** معناهُ: (بياربازي كردن)' مِنْ حَدِّ **فَتَحَ يفتَحُ**[4].

[والْحِثِّيثَى] بكسرِ الحاءِ المهملةِ وتشديدِ الثاءِ المُثَلَّثَةِ الأُولَى، وسكونِ الياءِ المثنَّاةِ التَّحتَانِيَّةِ، والثاءِ المُثلَّثةِ الثانيةِ المفتوحةِ وآخرُهُ ألفٌ مقصورةٌ مكتوبةٌ بالياء، وهو مشتقٌّ منَ **الحَثِّ** وهو مُضَاعَفٌ، معناه: كثرةُ الحثِّ يعنِي: (بسياربن أنكيختن)،على حَدِّ **ضَرَبَ يضرِبُ**[5].

---

[1] كذا في النسخ و لعلَّها: **أي غَلا**. فورد: هَدَر الشَّرَابُ يَهْدِرُ هَدْرًا وتَهْدَارًا، أَي غَلَا. يُنظر تاج العروس من جواهر القاموس – ط الفكر(هـ دَ ر) .

[2] ورد في النُّسَخ: **الهَزَلان**، وهي خطأ وتحريفٌ من الناسخ لأنها غير مستخدمة.

[3] إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج: عالم بالنحو واللغة. ولد ومات في بغداد، كان في فتوته يخرط الزجاج ومال إلى النحو فعلَّمه المبرد، طلبه وزير المعتضد العباسي، فأدب له ابنه إلى أن ولي الوزارة مكان أبيه، وللزجاج مناقشات مع ثعلب وغيره. من كتبه **معاني القرآن**،و **الاشتقاق**، و**الأمالي** في الأدب: واللغة، **وفعلت وأفعلت** في تصريف الألفاظ. لينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي، ١٤/٣٦٠.

[4] غالبًا ما يقال التَّلعاب بالفتح لكثير اللعب، فيكون الفعل مأخوذ من لعِب يَلعَبُ من باب **سمِع يسْمَع**، أما لَعَبَ يَلْعَب بفتح العين فهي من اللُّعاب، قال الفيومي: **لَعَبَ يَلْعَبُ** بفتحتين: سال لُعابه من فمه. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيّوُمي صـ ٢٨٥. ط العصرية وقال الرازي: **لَعَبَ** الصَّبِيُّ مِنْ بَابِ **قَطَعَ** سَالَ لُعَابُهُ." مختار الصحاح صـ ٢٨٢.

[5] ولعلَّ هذا خلاف ما ذكره أصحاب المعاجم فهم ذكروا حثَّ في باب نَصَرَ يَنْصُر، قال ابن منظور: **حثث: الحَثُّ**: الإِعْجالُ فِي اتِّصالٍ؛ وَقِيلَ: هَوَ الاستعجالُ مَا كَانَ. **حَثَّهُ يَحُثُّهُ حَثّاً**. لسان العرب ٢/ ١٢٩؛ وقال الرازي في مختار الصحاح: **حثث: حَثَّهُ** على الشيء من باب **رَدَّ**. مختار الصحاح صـ ١٦٧. ط مكتبة لبنان.

[والدِّلِّيلَى] بكسرِ الدالِ وتشديدِ اللَّامِ الأولَى وبسكونِ الياء المثنَّاة التَحتانِيَّةِ، وباللَّامِ الثانِيَةِ المفتوحةِ، وآخرُهُ ألفٌ مقصورةٌ، كُتبتْ بِصُورةِ اليَاءِ على وَزْنِ **فِعِّيْلَى** ومَعنَاهُ: كَثْرةُ العِلْمِ بالدَّلَالَةِ والرُّسُوخِ فيهَا[1]، يعنِي: (بسياراه غائيدن)، على حَدِّ **نَصَرَ ينصُرُ**.

ثمَّ اعلمْ أنَّهُم اختلفُوا في هَذَا البابِ هلْ هُوَ قِيَاسِيٌّ أم سَمَاعِيٌّ؟

فقالَ الزَّمَخشريُّ[2]: إنَّهُ كثيرُ الاستعمالِ فينبَغي أنْ يكونَ قِياسيًّا[3]، وهَذَا مذهبُ غيرِ سِيبَوَيْهِ، وأمَّا عندَهُ فإنَّ هَذَا البابَ في الثُّلاثيِّ لا غَير.

[مَصدرُ اسمِ الهَيئَةِ]

ثمَّ اعلمْ أنَّ المَصدرَ قدْ يجِيءُ على وزنِ **الفِعْلَةِ** بالكسرِ، بمعنَى الحالَةِ التي هيَ عادةُ الفاعلِ، ويُقالُ لها النَّوعُ والحالَةُ، نحوُ: **جلستُ جِلْسةً**، بكسر الجيم، أي: جَلَستُ (/٣٠ب/) كجلوسٍ يَجْلِسُهُ الناسُ بنوعِهِ وحالِهِ وطريقِهِ.

و**مَاتَ مِيتَةً**، أي: ماتَ مَوْتًا على حالةِ عادةِ النَّاسِ أنْ يموتُوا عليهَا، بِخِلَافِ مَوتِ المُفاجَآتِ، وقد يجِيء على وزنِ **الفَعْلَةِ** بالفتحِ، نحو: **جَلَسَ جَلْسَةً**، بالفتحِ، أيْ: مرَّةً واحِدةً.

[ومَصدرُ غيرِ الثُّلاثِيِّ] المُجرَّدِ سَوَاءٌ كَانتْ مُتَشَعِّبَةً[4] أو رُبَاعيًّا أو غيرَهُمَا **[يجِيءُ على سَنَنٍ واحدٍ]** والسَّنَنُ بِفَتحَتَينِ **الطَّرِيقُ**، يعنِي: على وزنِ طَرِيقٍ، نحوُ: **دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ دَحرَجَةً** بالفتح،

---

[1] في شرح كتابِ سيبويه " وأما **الفِعِّيلَى** فتجيء على وجه آخر، تقول: كان بينهم رِمِّيًّا، فليس يريد رَمْيًا، ولكنَّه يريد ما كان بينهم من **الترامي** وكثرةُ الرَّمي، ولا يكون **الرَّمْيَا** واحدا، وكذلك **الحِجِّيزَى**. وأما **الحِثِّيثَى** فكثرةُ الحثِّ، كما أن **الزَّمْيَا** كثرة الرَّمي، قالوا: **الدِّلِّيلى** يراد به كثرة العلم بالدّلالة والرسوخ فيها، وقالوا:**القِتِّيتَى** " وهي النّميمة " و**الهِجِّيرى**: كثرة القول والكلام، ويروى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: **لولا الخُلَّيفَى لأذّنت**. يُنظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي(٤/ ٤٢٦)، دار الكتب العلمية ط١ ٢٠٠٨

[2] محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشريّ، جار الله، أبو القاسم من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والآداب: ولد في زمخشر – من قرى خوارزم– وسافر إلى مكة فجاور بها زمنا فلقب: بجار الله. وكان معتزلي المذهب، تنقل في البلدان، ثم عاد إلى الجرجانية – من قرى خوارزم– فتوفي فيها . عام ٤٦٧ هـ، من أشهر كتبه: **الكشاف** في تفسير القرآن أساس البلاغة – **المفصَّل** – الفائق في اللغة– المستقصى في غريب الحديث – وغيرها من الكتب. لينظر: وفيات الأعيان لابن خلِّكان ٢: ٨١ ؛ وإرشاد الأريب: ٧: ١٤٧ ولسان الميزان لابن حجر العسقلاني ٦: ٤.

[3] كذا كُتب أيضًا في شرح ابن كمال باشا على مراح الأرواح صـ١٦، هامش نسخة «**شرح مراح الأرواح**» لـ **(ديكنقوز)**،ط **مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر**، ولم أجده في كتب الزمخشري.

[4] كلمة ((**متشعبة**)) موجودة في النسخة ب فقط، وكأن هذه الكلمة تشير إلى أن صيغة مصدر غير الثلاثي يكون مجرَّدًا، ومزيدًا، وهو ما قصده من التشعُّب، فكما يكون المصدر غير الثلاثي رباعيًا مجردًا، يمكن أن يكون رباعيًّا مزيدًا، أو ثلاثيًّا مزيدًا فيه، فمصدر **أَفْعَل** على **فُعَال** نحو: **أخرج** على **إخراج**، ومصدر **فَعَّلَ** على **تَفْعيل** نحو: **كَرَّمَ** على **تكريم** وسلَّمَ عل **تسليم**، ومصدر **فَعْلَلَ** على **فَعْلَلَة** نحو: **دحرَجَ** على **دَحْرَجَة** وزلزَلَ على **زَلْزَلَة**.

وِدِحْرَاجًا بالكسرِ، **وأَكْرَمَ يُكْرِمُ إكرامًا، وضَارَبَ يُضَارِبُ مُضَارَبةً [إلَّا في كلَّم كِلَّامًا]** بكسرِ الكافِ وتشديدِ اللَّامِ وهو من بابِ **التفعيلِ**، فقياسُهُ أنْ يجيءَ **تفعيلًا أو تَفْعِلَةً، فكِلَّامًا** شاذٌّ.

[وفي قَاتَلَ قِتَّالًا] بكسرِ القافِ وتشديدِ التاءِ، على وزنِ **فِعَّالًا وقِيتَالًا**، على وزنِ **فِيعَالًا**، والقياسُ أنْ يجيءَ المصدرُ من **فَاعَلَ** على وزنِ **المُفَاعَلَةِ**.

[وفي تَحَمَّلَ] بالتشديدِ بابِ **التَّفَعُّلِ [تِحِمَّالًا]** بكسرِ التاءِ، والقياسُ **تَحَمُّلًا**.

[وفي زَلْزَلَ زِلْزَالًا] والقياسُ **زَلْزَلةً**.

[أبنيةُ الأَفعالِ]

لمَّا فَرَغَ مِنْ بَيَانِ أَبنيةِ المَصادِرِ شَرَعَ فِي بَيَانِ أَبنيَةِ الأَفعالِ، فقالَ:

[والأفعالُ التي تُشتقُّ منَ المَصدرِ، وَهِيَ: (/٣١أ/) خمسةٌ وثلاثونَ بابًا]:

الموصولُ مَعَ الصِّلَةِ[1]، مرفوعُ المَحلِّ علَى أنَّهُ صِفةُ الأفعالِ، وهوَ مُبتدأٌ وخَبَرُهُ قولُه: خَمسَةٌ.

وإنَّمَا قيَّد الأفعالَ بالتي تُشتقُّ منَ المَصدرِ احترازًا عن الأفعالِ الجوامِدِ[2] غيرِ المُشتقَّةِ مِنَ المَصدرِ، كأفعالِ المقارَبَةِ، نحوُ: **عَسَى وكَادَ**، وكأفعالِ المَدحِ والذَّمِّ، نحوُ: نِعْمَ و**بِئْسَ** وغيرِهما، فإنَّ هذهِ الأفعالَ كلَّها ليستْ بِمشتقَّةٍ مِنَ المَصدرِ، وذَكَرَ في ((المَغْرَبِيِّ)) [أنَّ][3] الأفعالَ التِي اعتبرَها المُحَقِّقُونَ اثنانِ وعُشرُونَ بَابًا، لكنَّ صاحبَ ((المراحِ))[4] جعلَ المُلْحَقاتِ دَاخلةً في بيانِ الأبنيةِ، بخلافِ صاحبِ ((المَغربيِّ))، حيثُ عدَّ الأصولَ من الأبنيةِ دونَ المُلحَقاتِ كما سيجيءُ تفصيلُه مِنْ بَعدُ، إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

[ستَّةٌ للثلاثيِّ المُجرَّد]

فإنْ قلتَ: **ستَّةٌ** نكرةٌ محضةٌ غيرُ مُختصَّةٍ بِوجهٍ مِنَ الوجوهِ، فلا يَصِحُّ رفعُها بالابتداءِ.

قُلنا: إنَّها مُختصَّةٌ بالصِّفة المُقدَّرة، تقديرُه: **ستَّةٌ منها**، ومُرادُهم بالصِّفةِ المُخَصِّصَة للنَّكرةِ أعمُّ من أنْ تكونَ مَلفوظةً أو مُقدَّرةً.

---

[1] أي: التي تشتقُّ.

[2] أ: نقص: الجوامد. والزيادة من ب و ج.

[3] هذه الكلمة إضافة من المحقق، فهي ضرورية ليستقيم الكلام، وربما سقطت سهوا من الناسخ.

[4] كذا في ج، و في النسختين أ و ب: صاحب الكشّاف، فلعلها صحّفت من: صاحب الكتاب.

وإنَّما قدَّمَ الثلاثيَّ على سائرِ الأقسامِ، لأصالتِهِ أو لِكثرةِ الاستِعمالِ.

[نحوُ: ضَرَبَ يَضرِبُ] بفتحِ العينِ في الماضِي وكَسرِهَا في الحَاضِرِ.

وإنَّما (/٣١ب/) قدَّمَ هذَا البَابَ منَ السِّتَّةِ في البيانِ؛ لأنَّ المُخالَفَةَ بينَ الفَتحَةِ والكَسرَةِ أتمُّ مِنَ المُخالَفَةِ بينَ الضمَّةِ والكَسرَةِ[1]؛ إذِ الفَتحةُ عُلْوِيَّةٌ، والكَسرَةُ سُفْلِيَّةٌ، والضَّمَّةُ بينَهُما، كذا قِيل، وفيه نظرٌ؛ إذِ للخصمِ أنْ يُعارضَ أنَّ الفتحةَ أختُ النَّصبِ، والكَسرةَ أُختُ الجَرِّ، وهُمَا لا يكونَانِ إلَّا في الفضْلَةِ، فثبتَ بينَهُما المُوافقَةُ لا المُخالَفة، وإنَّما المُخالَفَةُ بينَ الفَتحةِ والضَّمَّةِ؛ إذْ الضَّمَّةُ أختُ الرَّفعِ، وهو إنَّمَا يكونُ في العُمْدَةِ، وهِيَ ضِدُّ الفَضْلَةِ جَزْمًا.

[وقتَلَ يَقْتُلُ] بفتحِ العينِ في الماضِي وضَمِّها في الحَاضِرِ[2].

[وعَلِمَ يَعْلَمُ] بكسرِ العينِ في الماضِي، وفتحِهَا في الحَاضِرِ.

[وفَتَحَ يَفتَحُ] بفتحِ العينِ فيهِمَا.

[وكَرُمَ يَكْرُمُ] بضمِّ العينِ فيهِمَا.

[وحَسِبَ يَحسِبُ] بكسرِ العينِ فيهِمَا.

[ويسمَّى الثلاثةُ الأُوَلُ: دعائمُ الأبوابِ]

قولُهُ: **الأُوَلُ** بضمِّ الهمزةِ وفتحِ الواوِ، صيغةُ الجمعِ المؤنّثِ، وواحدُهُ أُولَى، ومذكَّره أوَّلٌ، و**الدعائِمُ**: جمع دَعيمةٍ، وهي: عِمادُ البيتِ، والمرادُ منها أصولُ الأبوابِ.

وإنَّما سمِّيت الأبوابُ الثلاثةُ –أعنِي **ضَرَبَ يَضرِبُ، وقَتَلَ يَقْتُلُ، وعَلِمَ يَعْلَمُ**، بدعائمِ الأبوابِ، (/٣٢أ/) **[لاختلافِ حركاتِهِنَّ في الماضِي والمُستَقبَلِ[3]]**.

---

[1] ب: بين الضمة والفتحة.

[2] ب وج: الغابر؛ هو المضارع ذاته كما فسرها أيضًا في النسخة ج، وزاد في النسخة ب: وعلامة هذا الباب أن يكون عين فِعله مكسورًا في الماضي ومفتوحًا في المضارع وبناه للتعدي غالبًا، وقد يكون لازمًا.

[3] ب وج: المضارع.

الضميرُ في حَركاتِهِنَّ يرجِعُ إلى العيونِ، أي: حركاتِ عيونِ هذهِ الثَّلَاثَةِ[1]، يعني: أنَّ الماضي لمَّا كان مخالفًا للمستقبل في المعنى، أوجبَتْ تلكَ المخالفةُ اختلافَهما في اللفظ أيضًا، ليكون اللفظُ مُطابقًا للمعنَى، والمُطابقَةُ أَصلٌ في الكَلامِ، فيكونُ أصلُهُ[2].

[وكثرتِهِنَّ] بالجَرِّ، معطوفٌ على **الاختِلافِ**، يعني: لكثرةِ استعمالِ هذِهِ الأبوابِ الثَّلاثَةِ فيكونُ أُصُولُ الأَبوابِ؛ لأنَّ غيرَ الأَصلِ يَقَعُ في الكَلَامِ قَليلًا.

[وفَتَحَ يَفتَحُ لا يدخلُ في الدَّعائِمِ؛ لانعدامِ اختلافِ الحركاتِ[3]] يعني: العلَّةُ المقتَضِيَةُ للأصالةِ-اختلاف الحركات ها هنا[4]- مُنعَدِمَةٌ، فلا يكونُ هذَا البابُ أَصلًا، فلا يَدخُلُ في الدَّعائِمِ.

[وانعدامُ مجيئِهِ بغيرِ حرفِ الحلقِ] يعنِي: لا يجِيء هذا البَابُ إلَّا في موضِعٍ **عينُهُ ولامُهُ** حرفٌ مِنْ حُروفِ الحَلْقِ، فَلَمَّا كانَ مُقيَّدًا بِهَذَا الشَّرطِ صارَ ضَعِيفًا؛ لأنَّهُ لا يَطِّرِدُ، فلا يكونُ أَصلًا، فإنَّه لو كَانَ قَوِيًّا أَصلًا لَمْ يَتقيَّدْ بقيدٍ أَصلًا.

وقولُه: **بغيرِ حرفِ الحَلْقِ**، حالٌ منَ الضَّميرِ المَجرورِ في **مَجيئِهِ** أيْ: لانعدامِ مجيءِ **فَتَحَ يَفتَحُ**، حالَ كونِه متلبِّسًا بغيرِ حرفِ الحَلْقِ، يعني: مجيئُهُ مَوقوفٌ على حَرفِ الحَلْقِ (/٣٢ب/) مفتقرٌ إليهِ، والمُفتقرُ لا يَليقُ بالأصالةِ، والحاصلُ أنَّه إشارةٌ إلى قلَّةِ استعمالِ هذا البابِ؛ لأنَّه لتوقفِ فتحِ العينِ في الماضِي والمضارعِ على حرفِ الحلْقِ صارَ قليلًا؛ لأنَّه لو كانَ كثيرًا لمْ يتوقَّفْ.

قالَ بعضُ الشارحينَ: إنَّ عَدَمَ أصالةِ **فَتَحَ يَفتَحُ** قدْ عُلِمَ منْ قولِهِ: **ويُسمَّى الثَّلاثَةُ الأُوَلُ دعائمَ الأبوابِ**، فَلا فَائدةَ في قولِهِ: **وفَتَحَ يَفتَحُ لا يدخُلُ في الدَّعائِمِ**. وهذا الإشكالُ واردٌ أيضًا على قولِهِ: **وكَرُمَ يَكْرُمُ، وحَسِبَ يَحسِبُ**، لا تدخلُ في الدَّعائِمِ.

والجوابُ عنه ظاهرٌ علَى مَنْ تأمَّلَ. انتهى كلامُهُ.

[وأمَّا ركَنَ يركَنُ وأبَى يأبَى فمِنَ اللُّغاتِ المُتداخِلَةِ]

جوابُ سؤالٍ مقدَّرٍ، وهُوَ أنْ يُقالُ: إنَّمَا ذَكرتُمْ مِنْ أنَّ **فَعَلَ يَفْعَلُ** بفتحِ العينِ فيهمَا لا يَجيءُ بغيرِ حرفِ الحَلقِ منقوضٌ بـ **رَكَنَ يَركَنُ وأَبَى يَأبَى**.

---

[1] ج: وإن كان يرجع بحسب الظن إلى الأبواب الثلاثة يعني أن الماضي إذا كان مخالفا.

[2] أ: أُصُولًا.

[3] ب: حركاتهنَّ.

[4] " اختلاف الحركات ها هنا." زيادة من ج.

فأجابَ المصنِّفُ عَنْ كِلَيهِمَا بأنَّهمَا مِنَ اللُّغَاتِ المُتَداخِلةِ.

وتقريرُ الأَوَّلِ أنَّ **رَكَنَ يَركُن** بفتحِ العَينِ في الماضِي وضَمِّها في الحَاضِرِ، لُغةُ قومٍ، و**رَكِنَ يركَنُ** بكسرِ العينِ في الماضِي وفتحِهَا في الحاضرِ، لغةُ قومٍ آخرينَ، فأُخِذَ الماضِي مِنْ أحدَاهُما والمُسْتَقبلُ (/٣٣أ/) منَ الأُخرى فتداخَلَتا، فصارَ **رَكَنَ يركَنُ** بالفتحِ فيهمَا.

وأمّا الجوابُ عَنْ **أَبَى يَأْبَى**، فقَدْ قال بعضُهم: بأنَّهُ مِنَ **[الشواذِّ]** يعني: **أَبَى يأبَى** شاذٌّ لا يعتدُّ بِها.

ويَرِدُ عليهِ أنَّهُ لَو كَانَ شَاذًّا لَمَا وَقَعَ في الكلامِ المَجيدِ، نحوُ: ﴿أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ﴾[١].

وأجيبَ: بأنَّ الشاذَّ علَى ثلاثَةِ أقسامٍ:

أحدُها: مُخالفةُ القياسِ دونَ الاستِعمالِ.

و**الثانِي**: عكسُ هَذَا.

و**الثالثُ**: هوَ المُخالفُ للقياسِ والاستعمالِ معًا، وهُوَ مَردُودٌ لا يَجِيءُ فِي كَلامِ البُلَغَاءِ.

وأمَّا الأوَّلانِ: فقدْ يُستعملانِ في الكَلَامِ الفَصِيحِ، نَحوُ: **مِسْجِدٌ**[٢] **ومَسْجُدَ**[٣].

و**أَبَى يَأبَى**، مِنْ قَبيلِ الأَوَّلِ[٤].

فإنْ قُلتَ: لا يَصِحُّ أنْ يَكونَ **أَبَى يَأبَى** شَاذًّا، بَلْ هُوَ مُوافِقٌ لِلقِيَاسِ؛ إذِ الضَّابِطَةُ المَذكُورَةُ سَابِقًا – وهِيَ كونُ حروفِ الحَلْقِ عَينًا أو لَامًا – يَقتَضِي أنْ يَكونَ مُوافقًا للقياسِ؛ إذِ الألفُ التي هيَ من حُروفِ الحَلقِ مَوجودةٌ في لَامِهِ، فتَكونُ الفتحةُ في عَينِهِ لأجلِ الألفِ فكيفَ يكونُ شَاذًّا؟

قيلَ: إنَّ أَصلَ **أَبَى أَبَيَ** – بفتحِ الياءِ– فقُلبتِ الياءُ ألفًا لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها، وكذا **يَأْبَى**، فيكونُ وجودُ الألفِ مَوقوفًا على الفتحةِ السَّابقةِ عليهِ.

---

[١] البقرة: ٣٤.

(٢) وهو مثال للقسم الأول، وهو المخالف للقياس دون الاستعمال.

(٣) وهو مثال للقسم الثاني، وهو المخالف للاستعمال دون القياس.

(٤) أيْ: المخالف للقياس دون الاستعمال

ولَوْ قِيلَ: إنَّ الفتحةَ (/٣٣ب/) موجودةٌ لأجلِ حرف الحَلْقِ التي هيَ المُتأخِّرةُ عنهَا للزِمَ الدَّورُ وهُوَ مُمتَنِعٌ. تأمَّلْ!

وأمَّا الجَوابُ عَنْ **أَبَى يَأْبَى** على طريقِ المُصنِّف ففيهِ إشكالٌ؛ إذْ مِنْ شَرْطِ التَداخُلِ أنْ يكونَ الماضِي ثابتًا على لغةِ قومٍ بيقينٍ، والمضارعُ ثابتٌ على لغةِ قومٍ آخرينَ بيقينٍ، بأنْ يكونَ أحدُهُمَا مكسورًا أو مفتوحًا أو مضمومًا، والآخَرُ يكونَ ملتبِسًا بغيرِ ما يَلتبِسُ بِهِ الأوَّلُ مِنَ الفتحةِ والكسرةِ والضَّمَّةِ.

فإذَا عرَفتَ هَذَا فاعلمْ أنَّ **أَبَى يَأْبَى** لَمْ يُنْقَلْ فيهِ عَنْ أحدٍ كَسرٌ في الماضِي وفتحٌ في المُضارعِ حتَّى يكونَ من بابِ التداخلِ، بل إنَّما سُمِعَ فيه الفتحُ فيهِمَا[1] أبدًا، فلا يكونُ مُتداخلًا.

ويُمكنُ تقريرُ الجوابِ بما قالَ بعضُهم: وهُوَ أنَّ التَّداخُلَ علَى قِسمَينِ: **حَقِيقِيٌّ**، **وتَقدِيرِيٌّ**.

فالحقيقيُّ كمَا في **رَكَنَ يَرْكُنُ** فإنَّه قد جَاءَ **رَكَن** بالفتحِ، و**يَرْكُنُ** بالضمِّ، وجاءَ **رَكِنَ** بالكسرِ، **يَرْكَن** بالفتحِ، فأُخِذ الماضِي من الأوَّلِ والمضارعُ من الثانِي.

وأمَّا **التقديريُّ** فنحوُ: **أَبَى يَأْبَى** إذْ لَمْ يُؤخَذْ[2] فيهِ هيئةٌ أُخرَى، لكنَّهُ يمكنُ أنْ يُتوهَّمَ فِيهِ مِثلُ الموجودِ في **رَكَنَ يَرْكُنُ** فيكونُ التداخلُ تَقديريًّا، وفيهِ نظرٌ؛ إذ يَلزمُ أنْ يَكونَ **بَقَى يَبقَى** وغيرُهُ (/٣٤أ/) مِنَ التَداخلِ التقديريّ.

ويُمكنُ الجوابُ بأنَّ **بَقَى يَبْقَى** قد وُجِد تحقيقًا على الأصلِ في الاستعمالِ، وهوَ اختلافُ حركةِ العينِ فيهما، بأنَّ حركةَ العينِ فيهما مُخالفةٌ، وأمَّا الفتحُ فلُغةُ بني طَيِّئٍ لا يُعتدُّ بِها، بخلافِ **أَبَى يَأْبَى**.

فإنْ قُلتَ: قولُ المُصنِّف: **فمِنَ اللُّغاتِ المُتداخِلَةِ**، ينافي قولَ صاحبِ المُفصَّلِ[3]، فإنَّه صرَّحَ فيه بأنَّ **رَكَنَ يَرْكُنُ**، و**أَبَى يَأْبَى**، يجيئانِ بطريقِ الشُّذوذِ في الكلامِ، والتداخلُ غيرُ الشذوذِ؟

قُلنا: لا مُنافاةَ بينَ القولَينِ؛ لأنَّ التَّداخلَ والشذوذَ يندرجانِ تحتَ أمرٍ كُلِّيٍّ، وهوَ خِلافُ الأصلِ، أمَّا الشذوذُ فظاهرٌ؛ لأنَّهُ خِلافُ الأصلِ، وأمَّا التداخلُ فلأنَّه لا يقعُ إلا بغفلةِ المتكلِّمِ، والغفلةُ خِلافُ الأصلِ، وفيهِ بحثٌ يمكنُ الجوابُ عليهِ. تأمَّلْ!

---

[1] أي: في الماضي والمضارع.

[2] ب وج: إذ لم يوجد.

[3] أي الزمخشري. ينظر المفصَّل صـ٣٧٥، ت: خالد حسَّن إسماعيل مكتبة الآداب القاهرة.

وبالجُملةِ عبارةُ المَتنِ لا تَخرُجُ عنِ التَّغلُّقِ[1]، فلأجلِ هذا زِيْدَ في قليلٍ من النُّسخِ: **فَمِنَ اللُّغاتِ المُتداخِلَةِ والشَّواذِّ** عن طريقِ اللفِّ والنشرِ[2]، يعنِي: أنَّ **رَكَنَ يَركَنُ** داخلٌ في اللُّغاتِ المُتداخلَةِ، و**أَبَى يَأْبَى** في الشَّواذِّ.

واعلمْ أنَّه قدْ أُجيبَ: (/٣٤ب/) بأنَّ **أَبَى يَأْبَى** محمولٌ على **مَنَعَ يَمنَعُ**، من جهةِ موافقةِ المعنَى؛ لأنَّ معنَى الإباءِ بالفَارسيَّة (مبربازكردن) وهو معنَى المَنْعِ.

[وأمّا بَقَى يَبْقَى، وفَنَى يَفْنَى، وقَلَى يَقْلَى، فلُغاتُ بنِي طيِّءٍ، قدْ فرُّوا مِنَ الكسرَةِ إلى الفَتحةِ]

جوابُ سؤالٍ مُقدَّرٍ، بَيانُهُ ظَاهرٌ، وتَقريرُ الجَوابِ: بأنَّ الأصلَ في هذهِ الكلماتِ اختلافُ العينِ كسرًا أو فتحًا، إلّا أنَّ بنِي طيِّءٍ لَمَّا استَثقَلُوا الكَسرَةَ قَبْلَ الياءِ لاجتماعِ الكَسْراتِ فرُّوا عنها إلى الفَتحةِ طَلَباً للتَخفِيفِ، فافهمْ[3].

البَقاءُ: (ماند) و**الفَناءُ**: (نسيت شدن) ويُقالُ: **قَلَى يَقلِي قَلْيًا وقَلْوًا**، بالواوِ والياءِ، بمعنى: (بريان كردن كندن) وغيرُهُ.

[وكَرُمَ يَكْرُمُ لا يَدخُلُ في الدَّعائِمِ[4]، لأنَّه لا يَجيءُ إلَّا مِنَ الطَّبائِعِ والنُّعُوتِ]

يعنِي أنَّ **فَعُلَ يَفعُلُ** بالضَّمِّ فيهما يجيءُ مِنْ أفعالِ الطَّبائِعِ، أي الصَّادرَةِ عنِ الطَّبيعَةِ، وبمعنَى النُّعوتُ، فيكونُ هذا البابُ مقيَّدًا باستعمالِهِ في الأفعالِ الصَّادِرَةِ عَنِ الطَّبيعَةِ، وباستِعمالِهِ في النَّعتِ لا غَيرُ، فَصارَ هَذا البابُ قَليلًا للاستعمال[5] وكُلَّمَا (/٣٥أ/) كانَ قَليلَ الاستِعمالِ لا يَليقُ بالأصالةِ لعدمِ اختلافِ الحَرَكَاتِ في عَينِهِ، وإنَّمَا لمْ يَذْكُرِ المُصنِّفُ هذا التَّوجيهَ لظهورِهِ. تأمَّلْ!

---

[1] لعلَّها الانغلاق.

[2] **اللف والنشر**: هو أن تذكر شيئين، ثم تقوم بتفسيرهما جملةً، والسامع يقدر كلَّ تفسيرٍ لأيِّ المذكورين، فقد تذكرهما بالترتيب فيكون لفًّا ونشرًا مرتَّبًا، وقد تذكرهما معكوسين، فيكونان لفًّا ونشرًا مشوَّشًا. وهو مستخدمٌ في القرآن كثيرًا، من المرتَّب قوله تعالى:(ومِنْ رَحمتِهِ جَعَلَ لكُمُ اللَّيلَ والنَّهارَ لتسكنُوا فيه ولتبتَغُوا من فَضلِه). سورة القصص:٧٣. ينظر التعريفات للجرجاني صـ٢٧٣.

[3] ج: وردت العبارة هكذا: ((هذا أيضا جواب عن إشكال مقدر بيانه ظاهر فأجاب بقوله: لغات بني طيّئ يعني أن هذه اللغة من لغات بني طيّئ فإنَّ بني طيّئ يقلبون الكسرة فتحة، ثم يقلبون الكسرة التي قبل الياء فتحة، ثم يقلبون الياء ألفاً طلباً للتخفيف فيقولون: في بَقِي يَبقِي وفَنِي يَفنِي وقَلِي يَقلِي بكسر العين في الماضي، بقَى يبقَى وفنَى يفنَى وقَلَى يقلَى، نقول: قوله **قد فروا من الكسرة إلى الفتحة** ارتباط لما قبله من حيث المعنى، وهو غير مخفي على من له أدنى لبٍّ وعقلٍ.))

[4] ج: زيادة: لعدم اختلاف الحركات وقلة الاستعمال.

[5] كذا في النسخ، ولعلَّها: في الاستعمال.

واعلمْ أنَّ **الطَّبَائِعَ**: جمعُ طبيعةٍ، وهيَ القوَّةُ الموجودةُ في الأشياءِ التي لا شُعورَ لهَا بما يصدُرُ عنها، و**النُّعُوتُ**: جَمعُ النَّعتِ، بِمعنَى الصِّفَةِ، ومثالُها: **كَرُمَ يَكْرُمُ، وشَرُفَ، وحَسُنَ**، وغيرُ ذلكَ.

والفرقُ بينَ النَّعتِ والصِّفَةِ:

أنَّ **الأوَّلَ**: لا يُستَعملُ إلَّا في المَدحِ. و**الثَّانِي**: يُستَعمَلُ فِيهِ وفِي الذَّمِّ.

فبينَهُمَا عُمومٌ وخُصوصٌ مُطلَقٌ[1].

[وحَسِبَ يَحْسِبُ، لا يَدخُلُ في الدَّعائِمِ لِقِلَّتِهِ]

أيْ: لقلَّةِ استِعمالِ هذا البابِ، أعنِي مَكسُورَ العَينِ فِي المَاضِي والحَاضِرِ، والقَلِيلُ لَا يَلِيقُ بالأَصالَةِ، والصَّوابُ: **حَسِبَ** بالكَسرِ **يَحْسَبُ** بالفتحِ[2]، أوْ يُقالُ: لِعدمِ اختِلافِ الحَرَكاتِ فِي عَينِه.

[و قَدْ جَاءَ فَعُلَ يَفْعَلُ نحوُ: كَوُدَ يَكْوَدُ[3]، وهي شَاذَّةٌ]

يعنِي إذا كانَ الماضِي مَضمومُ العَينِ يَجِيءُ مُضارِعُهُ مَضمُومُ العَينِ أَيضًا، قِياسًا على أنَّهُ قَدْ يَجِيءُ المُضارِعُ مِنْ مَفتوحِ العَينِ.

وهِيَ شَاذَّةٌ جوابُ سؤالٍ وهُوَ أنْ يُقالَ: إنَّ المُصنِّفَ حَصَرَ أبوابَ الثُّلاثيِّ المُجرَّدِ في ستَّةِ أبوابٍ، وقدْ وُجِدَ غيرُها، وهو **فَعُلَ** مضمومُ العينِ، **يَفْعَلُ** (/٣٥ب/) مفتوحُ العينِ، وذلكَ لأنَّ **كُدْتَ** صيغةُ مخاطَبٍ مِنْ **كَادَ يَكَادُ** وأَصلُ **كَادَ كَوُدَ**، بِضمِّ العَينِ، وأَصلُ **يَكَادُ يَكْوَدُ**، بالفَتحِ، فأُعِلَّ

---

(1) يعني: يمكن أن يقال: كلُّ نعتٍ صفة، وليس كلُّ صفة نعتًا.

[2] هذا كلام المؤلف، ولعلَّه غير دقيق فالصواب ورود **حسِب يحسِب** بالكسر في الاثنين في الكلام الفصيح، فقد قرئ بكسر السين، في قراءة نافع وغيره في القراءات المتواترة **يحسِب** بالكسر. قال صاحب ((الهادي)): اختلف القرَّاء في لفظ **يحسب** كيف وقع وكان فعلًا مضارعًا، نحو قوله تعالى:(يَحْسَبُهُمُ الْجاهِلُ أَغْنِياءَ مِنَ التَّعَفُّفِ) سورة البقرة: ٢٧٣، فقرأ ابن عامر، وحمزة، وعاصم، وأبو جعفر، **بفتح** السين، وهو لغة «تميم».وقرأ الباقون **بكسر** السين، وهو لغة أهل الحجاز. والقراءتان ترجعان إلى أصل الاشتقاق: فالأولى: من **حَسِبَ يَحْسَبُ** نحو: **عَلِمَ يَعْلَمُ**. والثانية: من **حَسِبَ يَحْسِبُ** نحو: **وَرِثَ يَرِثُ**. ينظر: التيسير في القراءات السبع، لأبي عمر الداني: ٣٠٤، الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، لمحمد محمد سالم محيسن ٢/ ٩٦.

[3] أ: على لغة من قال: كُدْتُ تَكَادُ.

الماضِي بقَلبِ الواوِ ألفًا؛ لتَحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها، فإذا صارَ صيغةَ مُخاطَبةٍ، اجتَمَعَ السَّاكِنُ وهُوَ الدَّالُ فحُذفَتِ الألفُ، ثُمَّ ضُمَّ الكافُ لتَدلَّ الضَّمَّةُ على الواوِ المَحذُوفَةِ.

فالضَّمَّةُ على الكافِ تَدلُّ على الواوِ المَحذُوفَةِ المَضمُومَةِ التي هِيَ عينُ الكَلِمَةِ، وأُعِلَّ المُضارعُ، أعنِي: **يَكوَدُ** بنقلِ حركةِ الواوِ إلى الكافِ الساكِنِ ثُمَّ قُلِبَتِ الواوُ ألِفًا؛ لتَحرُّكِها في الأَصلِ وانفتاحِ ما قبلَها الآنَ، فصارَ **يَكَادُ**، فالفتحةُ على الكافِ تَدلُّ على أنَّ الأصلَ في عينِ الكلمةِ هيَ الفتحَةُ.

وحاصلُ الجوابِ: أنَّ هذِهِ اللُّغةَ شاذَّةٌ لا يُعتدُّ بها، والأصلُ فيه **كِدْتَ**،-بكسرِ الكافِ لا بِضمِّها- **يَكَادُ** بالفتحِ، فيكونُ دَاخِلًا في بابِ **عَلِمَ يَعْلَمُ**. تأمَّلْ! كَادَ: قَرُبَ.

[كفَضِلَ يَفْضُلُ، ودِمْتَ تَدُومُ] بكسرِ العينِ في الماضِي وضمِّها في الحاضرِ، وأصلُ **دِمْتَ دَوَمْتَ**، فنقلت حركةُ الواوِ إلى ما قبلَها، ثمَّ قلبتِ الواوُ ألفًا لتحرُّكها في الأصلِ وانفتاحِ ما قبلَها، (/٣٦أ/) فصارتِ الصِّيغَةُ بهذهِ الصورةِ **دَامْتَ** فاجتمع الساكنانِ الألفُ والميمُ، فحُذفتِ الألفُ فصارَتْ **دِمْتَ**، فالكسرةُ على الدَّالِ تدلُّ على عينٍ مكسورةٍ.

وأصلُ **تَدُومُ تَدْوُمُ**، بضَمِّ الواوِ، فنُقِلَتْ حَرَكَةُ الواوِ إِلَى مَا قَبلَها فَصارَ **تَدُومُ**.

فإذَا عرفتَ هذا فاعلمْ أنَّه جوابٌ لسؤالٍ مقدَّرٍ، وهُوَ أنْ يُقالَ:

إنَّ أبنيةَ الثُّلاثيِّ تَزِيدُ علَى السِّتَّةِ، مِثلُ: **فَضُلَ يَفضُلُ؟**

فأجَابَ بأنَّهُ شَاذٌّ كمَا شذَّ **كِدْتَ تَكَادُ**، والأصلُ فيه ضَمُّ العينِ في الماضِي والمُضارعِ[1]، ودِمْتَ بالكسر شاذٌّ، والصواب بالضمِّ[2].

---

[1] أي: **كُدْتَ تكُود**.

[2] أي: **دُمْتَ تَدُوم**.

قال بعضُ الشارحينَ[1]: إنَّ المَفهومَ مِنْ كلامِ المُصنِّفِ أنَّ **فَضُلَ يَفضُلُ**، شاذٌّ، إلَّا أنَّه عندَ ابنِ الحاجب[2] ليسَ بِشاذٍّ، بل مِنْ بابِ التَّداخُلِ[3]، وذلكَ لأنَّ العربَ يقولُون: **فَضَلَ يَفْضُلُ** بفتحِ العينِ في الماضي[4] وضَمِّها في الحاضرِ، و**فَضِلَ يَفضَلُ** بكسرِ العينِ في الماضِي وفتحِها في الحاضِرِ، فأَخْذُ الماضِي من الثانِي والمضارعِ مِنَ الأوَّلِ، فقِيلَ: **فَضِلَ يَفْضُلُ**، وفي بعضِ النُّسخِ **وهي شاذَّةٌ** بدونِ التَّاءِ وهوَ سهوٌ مِنَ الكَاتبِ[5]. تأمَّلْ! تمَّ الكلامُ.

[أبنِيَةُ الثُّلَاثِيِّ المَزِيدِ]

لمَّا فَرَغَ المُصَنِّفُ رحمهُ اللهُ مِنْ بيانِ أبنيةِ **الثُّلاثيِّ المجرَّدِ** التي هيَ ستَّةٌ، (/٣٦ب/) شرَعَ في **أبنيةِ المزيدِ** فيه فقالَ:

[واثنَا عَشَرَ لمُنْشَعِبَةٍ[6] الثُّلاثِيِّ] والدليلُ على ذلكَ الاستقراءُ.

---

[1] يقصد به العيني غالباً.

[2] ابن الحاجب: جمال الدين، أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الدُّوني، فقيهٌ مالكي، ومن أجلّ علماء النحو في عصره. وإنَّما لُقِّب بابن الحاجب لكونِ والدِه كان حاجباً للأمير عز الدين بن موسك الصلاحي، خالِ صلاح الدين الأيوبي. ولد ابن الحاجب في إسنا من صعيد مصر، ونشأ في القاهرة التي كانت قرارة العلم والعلماء في عصره، حفظ القرآن، وقرأ القراءات، وولي مشيخة المالكية في زمانه، وتحقّق في علم العربية، وعُرف به حتى غلب عليه، وخالف النحاة في مواضع، وأورد عليهم إشكالات تبعد الإجابة عنها. توفي عام ٥٧٠ هـ. من أهم كتبه التي كتبها في النحو والصرف: **الكافية** وهي في أبواب: النحو.

و**الشافية** وهي في مسائل في الصرف، وقد اعتنى العلماء بها كثيراً كاعتنائهم بالكافية، ولقد شُرحت شروحًا عدَّة، أجلُّها شرح الرضي الأستراباذي . ويعدُّ ابن الحاجب أول من فَصَلَ النحو عن الصرف وألَّف في كل منهما كتاباً مستقلاً. لينظر سير أعلام النبلاء للذهبي، ٢٣/ ٢٦٤– ٢٦٦.

[3] حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود، رسالة الدكتوراه، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤م، ٢٦٨/١.

[4] **بفتح العين في الماضي**، زيادة من ب وج.

٥ قوله :وضمِّها في الحاضر.... وهو سهو من الكاتب. زيادة من النسخة ج.

([6]) والمنشعبة: اسم فاعل من (انْشَعَبَ) ينشعبُ، والانشعابُ في اللغة: عبارة عن خروج الغصن من الشجرة. وفي الاصطلاح: هو الأبنية المتفرعة على أصل: إمَا بإلحاق حرفٍ، أو بتكرير الكلمة، فمثال الأول: أكرم، الألف فيه زائدة، ومثال الثاني: قَطَّعَ، التضعيف فيه زائد، والمكرر هو الحرف الثاني. ينظر: بدر الدين العيني، ملاح الألواح في شرح مراح الأرواح: ٢١١.

الأوَّلُ: للأَفعالِ **أَفْعَلُ يَفْعَلُ إفعَالًا [نحوُ: أَكرَمَ إكرَامًا]** وإنَّمَا كُسِرَتِ الهمزةُ في المصدرِ مع أنَّها مفتوحةً في **فَعُلَ** فرقًا بينَهُ وبينَ الجمعِ كالأفعالِ، و**الأَفْعَالُ** بالفتحِ: جمعُ **فِعْلٍ**، ولم يُعكسِ الأمرُ؛ لأنَّ الجمع أثقلُ من المفرد فالخفَّة فيه أولى[١].

اعلمْ أنَّ هذا البابَ:

١- قدْ يكونُ **للتعديَةِ** كـ **أَكرَمَ** فإنَّ ثلاثيَّهُ وهو **كَرُمَ** لازمٌ، وبزيادَةِ الهمزةِ صارَ مُتعدِّيًا.
٢- وقدْ يكونُ **للتعريضِ**، نحوُ: **أَبَعْتُهُ**، أي جَعلتُهُ عُرضَةً للبيعِ.
٣- وقدْ يكونُ **لصيرورةِ** الفاعِلِ[٢]، نحوُ: **أَغَدَّ** البعيرُ، أي صارَ ذا غُدَّةٍ.
٤- وقد يكونُ لوجودِ الفاعِلِ على الصِّفَة، نحوُ: **أَحْمَدتُه وأبخَلتُه**، أي وَجدتُهُ محمُودًا وبخِيلًا.
٥- وقد يكونُ **للسلْبِ**، نحو: **أَشكَيتُه**، أي أزَلْتُ شِكايتَهُ.
٦- وقد يكونُ بمعنى **فَعَلَ** أي أصلِ الفعلِ نحوُ: **قِلْتُهُ وأَقَلْتُهُ**[٣].
٧- وقد يكونُ لدخولِ الفاعِلِ في الشيءِ، نحوُ: **أَصْبَحَ** زيدٌ قائمًا[٤]، أي: دخل في الصباح قائمًا، وهذا الباب يكون لازمًا[٥].

و**الثانِي** بابُ التفعيلِ: **فَعَّلَ يُفَعِّلُ** (/٣٧أ/) **تَفعِيلًا**، نحوُ: **[وقطَّع] يُقَطِّعُ تَقْطِيعًا**، والزائدُ فيهِ أحدُ حرفيْ المشدَّدَةِ، أعني الطاء.

اختلُفَ في هَذَا الزائدِ فقِيلَ:

الأوَّلُ زائدٌ، وقيلَ **الثانِي** زائدٌ[٦].

وعَلامةُ هذا البابِ أنْ يكونَ ما فيهِ على بزيادةِ حرفٍ ولها حدٌّ من جِنسِ عينِ فعلِه بينَ الفاءِ والعينِ[٧].

---

[١] أي: لمَّا كان الفتح أخفُّ من الكسر، والجمع يناسبُه التخفيفُ؛ قيلَ في الجمعِ: **أَفعالٌ**، وقيل في المصدر: **إفعالٌ**.

[٢] أي صيرورته من لفظ الفعل. يُنظر تصريف الأسماء والأفعال. فخر الدين قباوة ص ١١٣.

[٣] أي **أَقَلتُه** – وهو المقصود- بمعنى **قِلتُه** من الإقالةِ في البيع، مع العلم أنَّ **قِلتُه البيع** لغةٌ قليلةٌ كما ذكر الفارابي، ينظر: معجم ديوان الأدب للفارابي (٣/ ٤٠٩).

[٤] قائمًا: حالٌ منصوبةٌ.

[٥] وهذا الباب يكون لازماً. زيادةٌ من ب.

[٦] في ج زيادة العبارة التالية:((واختلف في الزائدِ في التَضعِيفِ فعندَ الأكثرينَ الزائدُ هي الثانيةُ، وعندَ الخليلِ الأَولى، وجوّزَ سيبويه الأمرين.))

[٧] **وقيل الثاني زائدةٌ .... بين الفاء والعين.** زيادةٌ من ب.

واعلمْ أنَّ هذا البابَ قدْ يكونُ للتكثيرِ، وهو:

أ- إمَّا في **الفعلِ**، نحوُ: **حَوَّلْتُ**[1]، يعني: (بسار جولان كردم من)، و**طَوَّفْتُ**، يعنِي: (بسيار طواف كردم من)، و**قَطَّعْتُ**، يعني: (بسيار بريدم من).

ب- وإمَّا في **الفاعِلِ**، نحوُ: **مَوَّتَ** الإبلُ[2]، يعني: (بسيارمردند شتران) وكذا **فَوَّتَ** المالُ.

ت- وإمَّا في **المفعولِ** نحو: **غلَّقَتِ** الأبوابَ، يعني: (بستم من بساردرهاد)، أو **قَطَّعَتِ** الثيابَ، يعني: (بريدم من بسيارجامهارا).

ث-وقد يكون **للتعدِيةِ** نحوُ: **فَرَّحْتُ**، يعني: (خوش كردا يندم من أولا)، بخلافِ **فَرِحْتُ**، بتخفيفِ العينِ ثلاثيٌّ للمجرَّدِ، فإنَّ معناه: (خوش شدمن).

ج- وقد يكونُ **للسلبِ [والإزالةِ]** نحوُ: **جَلَّدْتُ** البعيرَ[3]، يعني: (دوركردم يوست شترا) و**قَرَّدْتُه**[4]، يعنِي: (دوركردم من كنه اورا).

ح- وقد يكونُ بمعنَى نفسِ الفِعلِ، نحو: **زِلْتُ وزَيَّلْتُ**[5].

خ- وقد يكونُ بمعنَى **النِّسبَةِ**، نحوُ: **فَسَّقْتُهُ**، يعني: (نسبت فسق كردم من أولا)، أو **كَفَّرْتُهُ**، يعني: (/٣٧ب/) (نسبت كفر كردم من اورا).

والباب الثالث:

المُفاعَلَة، فَاعَلَ يُفَاعِلُ مُفَاعَلَةً، نحوُ: **[وقَاتَلَ] يُقَاتِلُ مُقَاتَلَةً**، والحرفُ الزائدُ في هذا البابِ هي الألفُ، وهذا البابُ يكونُ:

١- **لنسبةِ أصلِ الفِعلِ** إلى أحدِ أمرينِ مُتَعلِّقًا بالآخرِ **للمُشارَكَةِ** صَريحًا، فيَجيءُ العَكسُ ضِمنًا، نحوُ: **ضَارَبْتُه وشَارَكْتُه**.

ومِنْ ثَمَّ جاءَ غيرُ المتعدِّي متعدِّيًا، نحوُ: **كَارَمْتُهُ وشَارَعْتُهُ**.

والمتعَدِّي إلى واحدٍ مُغايرٍ للمُفاعِلِ متعدِّيًا إلى اثنينِ، نحو: **جَاذَبْتُهُ** الثوبَ، يعني (كشيدم من اروجامه را)، بخلاف **شَاتَمْتُهُ**[6].

---

[1] ج: حرّك وطوّف.

[2] تقال عندما يموت كثيرٌ من الإبلِ، لا إذا مات فردٌ منها، وكذلك الأمر في المال.

[3] أي نزعتُ جِلده.

[4] **قَرَّدْتُ البعير**: أي نزعت عنه القُراد، والقُرَادُ: على وزن غُراب: ما يتعلق بالبعير ونحوه فهو كالقمل للإنسان، الواحدة قُرَادَةٌ. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (ق ر د).

[5] أي كلاهما بمعنًى واحد.

[6] أصل **جاذبتُهُ الثوبَ جذَبْتُ الثوبَ**، فالمفعولُ به هو **الثوبُ**، وهو مغايرٌ للمُفاعِل الجديدِ الذي أضفته وهو الهاء في **جاذَبْتُهُ**، لذلك تعدى الفِعلُ لمفعولين بزيادة الألفِ بعد أن كان مكتفيًا بمفعولٍ واحدٍ، بينما في **المشاتمة** لا يوجد مفعولٌ غيرُ المشاركِ- المُفاعِلِ- في قولي: **شتَمْتُهُ أو شَاتَمْتُهُ**، لذلك لم يتعدَّ لمفعولين بزيادة الألف. **يُنظر** شرح شافية ابن الحاجب للاستراباذي ١/ ٢٥٣.

٢- وبمعنى **فعَّل** بالتَّشديدِ، نحوُ: **ضَاعَفْتُهُ**، يعني: (بسيار تضعيف كردم من أورا).
٣- وبمعنى نفسِ الفِعلِ نحوُ: **سَافَرْتُ**.

[أبنيةُ الثلاثيِّ المزيدِ بحرفين]

لمَّا فرَغَ من الأَبنيةِ التي يكونُ فيها حرفٌ زائدٌ واحدٌ، شرَعَ فيما يكونُ فيه زائدتَانِ اثنَتانِ، فقال:

[وتَفَضَّلَ] يعني:

الرابعُ منَ الأبنيةِ المذكورةِ هي بابُ **التَّفْعِيلِ**، بتشديدِ العينِ، يُقالُ: **تَفَضَّلَ يَتَفَضَّلُ تَفَضُّلًا**.

والزائدُ فيه التاءُ وإحدَى عَينِي الكَلِمة (/٣٨أ/) وهذا البابُ يجيءُ:

١- **لمطاوعةِ** فِعْلٍ، نحوُ: **كسَّرتُهُ فتَكَسَّرَ**.
٢- و**للتكلُّفِ** نحوُ: **تَشَجَّعَ**، يعني (بتكلف شجاع ساخت خودرا)، و**تَحَلَّمَ** يعني: (بتكلف حليم ساخت خودرا).
٤- ويجيء **للاتِّحادِ**، نحوُ: **تَوَسَّدْتُهُ**[١]، يعني **(كرفتم من)**.
٥- أو **للتثبُّت** و**للتَجنُّبِ**، نحوُ: **تَلَثَّمَ**، يعني (ازكن كوش كرفت).
٦- و**للعملِ المُتكَرِّرِ** في مُهلةٍ، نحوُ: **تَجَرَّعْتُهُ**، يعني (أنَّدك أنَّدك جرعة خوردم من)، ونحوُ: **تَفَهَّمَ** يعني (أنَّدك أنَّدفهميد أولا).
٨- ويجِيء بمعنَى **استفعَل**، نحوُ: **تَكَبَّرَ وتَعَظَّمَ**، يعنِي (طلب بزنكى كرد وطلب عظمت كردم).

والبابُ الخامسُ:

التفاعُلُ: **تفَاعَلَ يَتفاعَلُ تَفاعُلًا**، نحوُ: **[وتَضَارَبَ] يَتَضَارَبُ تَضَارُبًا**، والزائدُ في هذا البابِ **الألفُ والتاءُ**.

---

[١] **تَوَسَّدتُهُ**: جعلتُهُ بمنزلةِ الوسادةِ. الصناعتين الكتابة والشعر للعسكري: ٢٨٤.

١- هذا البابُ **للمشاركةِ** بين اثنين فصاعدًا في أصلِ الفعلِ صَريحًا، ويجِيء بالعكسِ ضِمنًا، نحوُ: **تَضَارَبْنَا**، يعني (بايكر يكردديم ها). فالمشاركة بين الاثنين نحو: تباعدَ زيدٌ و عَمْرٌ[١]، ومثال فصاعداً: صالَحَ القومُ قَومًا[٢].

فإنْ قُلتَ: ما الفرقُ بينَ المُفاعَلَةِ والتَّفاعُلِ؟

قِيلَ: إنَّ أصلَ الفِعلِ في بابِ المُفاعَلَة ثابتٌ للفاعِلِ والمفعولِ على السَّواءِ، يُقال: **ضَارَبَ زيدٌ عَمْرًا**، بمعنَى: أنَّ **الضرْبَ** (/٣٨ب/) قدْ وقِعَ منهُما بدونِ غَلَبَةِ أحدٍ على الآخرِ، بخلافِ التفاعُلِ؛ لأَنَّ أصلَ الفعلِ ثابتٌ بينَ الفاعلِ والمفعولِ، لا على سبيلِ التسويةِ بل باعتبارِ غَلَبَةِ الفاعِلِ على المفعولِ في أصلِ الفِعلِ، فمعنَى قولِهمْ: **تضاربَ زَيدٌ وعَمْرٌ**، أنَّ الضَّرْبَ قدْ وَقَعَ منهُما لكنَّ الفاعِلَ غالبٌ على المفعولِ في أصلِ الضَّرْبِ.

هكذا ذَكَرَهُ القومُ، وفيهِ بحثٌ؛ لأنَّ هذا الفرقَ إنَّما يتأتَّى في قليلٍ من أبنيةِ هذا البابِ كما ذكرنَا، لا في كثيرٍ مِنهُما.

٢- وكذلكَ أنَّه قد يَجيءُ **لمطاوِعِ** فاعلٍ، نحوُ: **بَاعَدْتُهُ فتَبَاعَدَ**، يعني (ان يكر يكردوري اختيار كرديم مايسر أنَّ شخص دورشد).

٣- وقد يَكونُ بمعنَى **نفسِ أصلِ الفِعلِ**، نحو: **تَوانَيْتُ**، يعني (نسيت شدم من).

٤- وقد يكون لإظهارِ أنَّ **أصلَ الفِعْلِ مِنَ الفَاعِلِ** قَدْ صَدَرَ وهو ليسَ بصادرٍ عنهُ، نحوُ: **تَغَافَلَ** يعني (ظاهر ساخت غطت) و**تَجَاهَلَ**، يعني (ظاهر ساخت جهل لا)، والحالُ أنَّ الغَفْلَةَ والجهلَ ليسَا (/٣٩أ/) بصادِرَينِ عَنِ الفَاعِلِ.

فالحَقُّ في الجوابِ أنْ يُقالَ: إنَّ هَذَا البابَ يجِيءُ لازمًا غالبًا كمَا في هذِه الأمثِلَةِ المَذكُورةِ الآنَ، وإمَّا يكونُ متعدِّيًا، فالفرقُ المذكورُ يَتَأتَّى فيهِ، فافهمْ.

و[البابُ] السادس:

---

[١] حذفتُ **الواو** من كلمة **عَمْرٍ** وفقًا لتوصيات مجمع اللغة العربية بدمشق، حيث أنَّ سبب وجودها لم يعد مهمًّا مع التشكيل والحركات. لينظر ((قواعد الإملاء)) من إصدارات مجمع اللغة العربية في دمشق عام ٢٠٠٤ م، صـ٢٩.

[٢] فالمشاركة .... القوم قومًا. زيادةٌ من ب.

الانْفِعَالُ، نحوُ: **[وانْصَرَفَ] يَنصَرِف انصرافًا**، والزائدُ فيهِ الألفُ والنونُ، من الصَّرفِ، بمعنى (بازكشتن)، وعلامة هذا الباب أن يكون ما فيه على خمسة أحرف بزيادة الألف والنون في أوله[1].

وهذا البابُ كلُّهُ لا يكونُ إلَّا لَازمًا.

١- ويجِيء **مُطاوعَ فَعَّلَ** بالتَّشديدِ، نحوُ: **كَسَّرْتُهُ فانْكَسَرَ**.
٢- وقد جَاءَ **مطاوعَ أَفْعَلَ** نحوُ: **فَسَّقْتُهُ فانْفَسَقَ**، يعنِي (نبست فسق كردم من اورايس فاسق شد)، و**أَزْعَجْتُهُ فانْزَعَجَ**، يعني: (كردم من اولابسياردورشد)[2].

ويختصُّ هذا الباب **بالعلاج والتأثير**، ومن ثَمَّ قيل: **انْعَدَمَ** خطأٌ، كذَا ذَكَرَ في ((الشَّافية))[3].

٣- ويجِيء هذا البابُ بمعنى **أصلِ الفِعلِ**[4].

و[البابُ]السابعُ:

الافْتِعَالُ، نحوُ: **[اخْتَصَرَ] يَخْتَصِرُ اخْتَصَارًا**، والحرفُ الزائدُ فيهِ **الألفُ والتاءُ**.

وهذا البابُ يكون لازمًا غالبًا، وقد يجِيء:

١- **مطاوعَ فَعَّل**، نحو: **غَمَّيْتُهُ فَاغْتَمَّ**، يعني: (غمناك ساختم من أولا يس غمنا شد).
٢- وقدْ (/٣٩ب/) يجِيء **للاتِّحادِ**، نحوُ: **اشْتَوَيَ** أي أخذ الشَّوْيَ، يعني (كرفت بريان).
٣- أو بمعنَى **تفَاعَلَ**، نحوُ: **اختَوَرُوا واختَصَمُوا**، يعني (بايكد يكرجور كردند وخصومت كردند).
٤- و**التَصرُّف**[5] نحوُ: **اكْتَسَبَ**، يعني (دركسب تصرف كرد)
٥- وبمعنى **أصلِ الفِعلِ** أيضًا[6].

[الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف]

---

[1] وعلامة هذا الباب ..... والنون في أوله. زيادةٌ من ب.

[2] ب: زيادة: وبمعنى المطاوعة حصولًا عند تعليق الفعل المتعدي، نحو: **كَسَرْت** الزجاج **فانْكَسَر**.

[3] عبارة الشافية:((وانفعل لَازم مُطَاوع فعل نَحْو **كَسَرْتُه فانْكَسَر** وَقد جَاءَ مُطَاوع افْعَل نحو **أَسْفَقْتُه فانْسَفَقَ** و**أَزْعَجْتُه فانْزَعَجَ** قَلِيلا وَيخْتَص بالعلاج والتأثير وَمن ثمَّ قيل: انْعَدم خطأ)). الشافية في علم التصريف لابن الحاجب ١/ ٢١.

[4] نحو: استقرَّ. يُنظر الشافية في علم التصريف لابن الحاجب ١/ ٢١.

[5] **التصرُّف:** الاجتهادُ والاضطرابُ في تحصيلِ أصلِ الفِعلِ. كذا في شرح شافية ابن الحاجب للأستراباذي ١/ ١١٠.

[6] نحو: استمع.

لمَّا فرغ من الأبنيةِ التي يكونُ فيهَا حرفانِ زائدتانِ شَرَعَ فيما فيهِ ثلاثةُ أحرفٍ زوائدَ، فقالَ:

[واسْتَخْرَجَ] يعني:

[البابُ] الثامنُ

من الأبنيةِ المذكورةِ: **الاستِفْعَالُ**، نحو: **اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ اسْتِخْرَاجًا**، والزائدُ فيه ثلاثةُ أحرفٍ الهمزةُ والسينُ والتاءُ.

١- وهذَا البابُ يكونُ للسؤالِ غالبًا، إمَّا صَرِيحًا نحوُ: **اسْتَكْتَبَهُ**، أو تقديرًا نحوُ: **استَخْرَجْتُه**.

٢- ويكونُ **للتَحوُّلِ**، نحوُ: **اسْتَحْجَرَ** الطِّينُ.

٣- وبمعنَى **أصلُ الفِعلِ**، نحوُ: **قَرُّوا واسْتَقَرُّوا**[١].

وبناءُ هذا البابِ للتَعديةِ غَالبًا وقدْ يكونُ لازمًا، مثالُ المتعدِّي نحوُ: استَخْرَجَ زيدٌ المالَ.

ومثالُ اللَّازمِ نحوُ: استَحجَرَ الطِّينُ.

[البابُ] التَّاسعُ:

الافْعِيلالُ، نحوُ: **[واخْشَوشَنَ] يَخْشَوشِنُ اخْشِيْشَانًا**، يعنِي (الخش بدخوش شلان) وأيضًا بمعنى (زحمة دارشدن)، والزائدُ فيهِ الهمزةُ وإحدَى الشِّينَينِ والواوُ.

و[البابُ] العاشِرُ:

الافْعِوَّالُ بالتَّشدِيدِ، نحوُ: **[واجْلَوَّذَ] يَجْلَوِّذُ اجْلِوَّاذًا**، والزائدُ فيهِ الهمزةُ وكِلا الوَاوَينِ (/٤٠أ/) المُدغَمتينِ، وأصلُ الفِعلِ **جَلَذَ** بمعنَى (شتافتن داره رفتن).

و[البابُ] الحادي عشر:

الافْعِيلَال، نحوُ: **[احْمِارَّ] يَحْمَارُّ احْمِيْرَارًا**، بمعنَى (شرخ شدن)، مِنَ الحُمرةِ.

---

[١] **وبناء هذا الباب ..... استحجر الطين.** زيادةٌ من ب.

و[البابُ] الثاني عشر[1]:

الافْعِلَال، نحو: **[احْمَرَّ] يَحمَرُّ احْمِرَارًا**، بمعنى (سرخ شدن).

وعلامةُ هذا الباب أنْ يكونَ ما فيهِ على خمسةِ أحرفٍ بزيادةِ الهمزةِ في أوَّلِهِ وحرفٍ آخرَ مِنْ جنسِ لامِ فِعلِهِ.

وبناؤُهُ مبالغةُ اللَّازمِ، وقيلَ: للألوانُ والعيوبُ، مثالُ الأول نحو: **احمرَّ** زيدٌ، ومثالُ العَيبِ نحوُ: **اعْوَرَّ** زيدٌ.[2]

[فائدةٌ]:

واعلمْ أنَّ هذِهِ الأبوابَ الأربعةَ الأَخيرةَ[3] تجِيءُ بمعنَى **أصلِ الفِعْلِ**، إلّا **اخْشَوْشَنَ**، فإنَّه يجِيء بمعنَى المُبالَغَةِ، نحوُ: **اخْشَوْشَنَتِ** الأرضُ، أي: صارتْ ذاتَ خُشْنَةٍ، مبالغةً.

وأيضًا هذِهِ الأبوابُ يجِيء الزوائدُ لازمةً[4] فيهَا غالبًا. تأمَّلْ!

و قالَ بعضُهم: بابُ الاحمِرارِ للمُبالَغةِ، يُقالُ: **حَمِرَ**[5] زَيْدٌ إذَا كانَتْ حُمْرَتُهُ مُبالَغَةٌ، ويُقَالُ: **احْمَارَّ** زيدٌ إذا كانت حُمرَتُهُ زيادةَ مُبالَغَةٍ[6].

[أَصلُهُمَا] أيْ: أصلُ **احْمَارَّ واحْمَرَّ** بالتَّشدِيدِ فيهِمَا **[احْمَارَرَ واحْمَرَرَ]** بفكِّ الإدْغَامِ **[فَأُدغِمَا للجنسيَّة]** أيْ إدغامُ إحدَى الرائَينِ في الأُخرى لوجودِ المُجانَسةِ بَينَهُمَا.

[ويَدُلُّ عليهِ ارْعَوَى، وهُوَ لفيفٌ[7] نَاقِصٌ، مِنْ بَابِ افْعَلَّ ولَا يُدغَمُ؛ لانْعِدَامِ الجِنْسِيَّةِ]

الضميرُ المجرورُ في **عليهِ** يَرجِعُ إلى كَونِ الإدغامِ للجِنْسِيَّة لا لِلبَابِ.

---

[1] هذا من باب المزيد بحرفين وليس ثلاثة أحرف. فليُتأمل.

[2] **وعلامة هذا ... اعورَّ زيدٌ**. زيادةٌ من ب.

[3] من البابِ التاسعِ وحتى الثاني عشر.

[4] أ و ج: نقص: لازمةٌ.

[5] لعلَّها: **احْمَرَّ** زيدٌ. وفقًا لما بعدها.

[6] **قال بعضهم: .... زيادةُ مُبالغَةٍ**. زيادةٌ من ب

[7] **اللفيفُ**: ما فيه حرفي علَّة.

ومعنَى **الارْعِوَاءُ**[1] (نكاه دشتن).

اعلمْ أنَّ أَصلَ **ارْعَوَى ارْعَوَوَ** قُلبَتِ الواوُ الأَخيرةُ يَاءً لِوقُوعِها رَابِعةً بَعدمَا كَانتْ ثَالِثةً فِي **رَعَوَ** فصَارَ **ارْعَوَيَ** بتحريكِ الياءِ، ثُمَّ قُلبتْ الياءُ ألفًا لِتحرُّكِها وانفتاحِ مَا قبلَها فصَارَ **ارْعَوَى** (/٤٠ب/) ويُفهمُ من بَعضِ الشُّروحِ أنَّه قُلبتْ الواوُ الأَخيرةُ بالألفِ ابتِداءً مِنْ غيرِ قلبِها بالياءِ، ولَا لِتَحرُّكِها وانفتاحِ ما قَبلَهَا، وفِيهِ مَا فِيهِ.

وتقريرُ المُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللهُ أنَّ **ارْعَوَى** من بابِ **افْعَلَّ**، وقدْ وُجدَ فيه مُقتَضِيَانِ: مُقتَضِي الإِعْلَالُ، ومُقتَضِي الإدغَامِ.

أمَّا مقتضِي الإعلالِ فكَمَا عَرَفْتَ آنِفًا.

وأمَّا مُقتَضِي الإدغامِ؛ فكونُ أصلِ **ارْعَوَى ارْعَوَوَ** بالواوينِ المتجَانِسَتَينِ، فوَجبَ الإدغامُ فِيهِ، فكَمَا اختارَ الصَّرفيُّونَ أنَّ الإعلالَ مِنَ الإدغامِ، وبعدَمَا فعَّلُوا الإعلالَ لم يُدغمُوا أيضًا؛ لأنَّه لم يبق الجِنسيَّةُ بينَ الحرفينِ؛ عُلِم أنَّ الإدغامَ في هَذَا البابِ إنَّمَا يكونُ للجِنسيَّة لا لِلبَابِ، فلَو كَانَ الإدغامُ للبابِ لأُدغمَ في **ارْعَوَى** بَعدَ الإعلالِ أيضًا.

فعُلِمَ مِنْ هَذَا أنَّ **احْمَرَّ** مُدغمٌ للجِنسيَّة لا لِلبابِ، وهُوَ المُدَّعَى، فإذَا عَرَفْتَ هذا فاعلَمْ أنَّ السِّرَّ في تقديمِ الإعلالِ على الإدغامِ أنَّ الإعلالَ إنَّما يكونُ بالنَّظرِ إلى حَرفٍ وَاحدٍ، بِخلافِ الإدغَامِ، فإنَّه يُنظرُ فيه إلى الحَرفينِ، فافهمْ.

ثمَّ اعلم ثانيًا أنَّ في هذا المقام إشكالًا مشهورًا وهو أنَّ المدَّعَى شيآن (/٤١أ/) أعني إدغام **احمارَّ**، وإدغام **احمرَّ** للجنسيَّة.

ويدلُّ علَى ذَلكَ قولُهُ: **فأُدْغِمَا** بِصِيغَةِ التَّثْنِيَةِ، وبِمَا ذَكَرنَا إنَّمَا يَثبُتُ واحدٌ مِنَ المُدَّعَيَينِ، وهُوَ إدغامُ **احْمَرَّ** دونَ الآخرَ، وقدْ تَكَلَّفُوا فِي الجَوابِ عَنهُ، وهُوَ أنَّ إثبَاتَ أحدِهِمَا يَقتَضِي إثْبَاتَ الآخَرِ قِياسًا عليهِ.

ونحنُ نَقولُ: إنَّ المُدَّعَى هوَ إدغامُ **احْمَرَّ** فقط.

---

[1] ب: ارعوى. ومعنى الارعواء: النزوع عن الجهل وحسنُ الرجوعِ عنه، وارْعَوى يَرْعَوِي، أَيْ: كفَّ عن الأُمور، وفي الحديث ((شَرُّ الناسِ رجلٌ يقرأُ كتابَ اللهِ لا يَرْعَوِي إلى شَيءٍ منه)) أَيْ: لا ينكفُّ ولا ينزجر. ينظر: ابن منظور، لسان العرب: ٣٢٥/١٤، مادة (رعي).

وقولُه: **فأُدْغِمَا**–بِصِيغَةِ التَّثْنِيَةِ– الضميرُ فيهِ يَرجِعُ إلى الحَرفَينِ، أعنِي الرَّاءَينِ، وأمَّا إِدْغَامُ **احْمَارَّ** فلَيسَ بِثَابِتٍ بِهذَا الدَّلِيلِ، بَلْ بِدَلِيلٍ آخرَ.

[أبنيةُ الرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ]

لمَّا فرَغَ من بيانِ أبوابِ الثلاثيِّ المُجرَّدِ وَمُتَشَعِّبِهِ شرعِ في بيانِ الرُّباعيِّ المجرَّدِ عن الزَّوائدِ، ولهُ بناءٌ واحدٌ، فقالَ:

[وَوَاحِدٌ للرباعيِّ[1] نحوُ: دَحْرَجَ]، بمعنَى (غلطة ياندن إن مارد)، الدليلُ علَى ذَلكَ هو الاستقراءُ.

[أَبنيةُ الرُّباعِيِّ المَزيدِ]

[وثلاثةٌ لمُتَشَعِّبَةِ الرُّباعِيِّ] أيْ للمزيدِ فِيهِ ثَلاثةُ أبوابٍ.

الأوَّلُ: مَا زِيدَ فيهِ حرفٌ واحدٌ.

و**الثانِي**: ما زِيدَ فيهِ حَرفانِ.

و**الثالثُ**: ما زيدَ فيهِ ثلاثةُ أَحرفٍ.

فالأوَّل: **[نحوُ: تَدحْرَجَ]** علَى وزنِ **تَفَعْلَلَ**، والتَّاءُ فيهِ زَائدةٌ، وهُوَ مطاوعةُ **فَعْلَلَ**، نحوُ: **دَحْرَجْتُهُ** (/٤١ب/) **فتَدَحْرَجَ**.

و**الثاني**: **الافْعِنْلَال**، نحوُ: **[احْرَنْجَمَ] يَحْرَنْجِمُ احرِنْجَامًا**، الألفُ والنونُ فيه زائدتَانِ.

وهوَ يَكونُ مُطاوِعَ **فَعْلَلَ** يُقالُ: **حَرْجَمْتُ** الإبلَ **فاحْرَنْجَمَتْ**، أيْ: رَدَدْتُهَا مِنْ عُلْوٍ إلَى سُفْلٍ فارتدَّ بعضُهَا إلى بَعضٍ، وقيلَ: **الاحْرِنْجَام** الاجتماعُ، وأصلُ الفِعلِ **حَرْجَمَ**[2].

و**الثالثُ**: **الافعِلَّالُ**، نحوُ: **[اقْشَعَرَّ] يَقْشَعِرُّ اقْشِعْرَارًا**، بمعنَى (ازتن برخواستن).

---

[1] ب: زيادة: المجرّد.

[2] ب: **حَرَنْجَمَ**. ولعلَّه خطأ من الناسخ.

وأصلُ الفِعلِ **قَشْعَرَ** يُقالُ: **اقْشَعَرَّ** جِلْدُ[1] الرجُلِ، إذا أَخَذَتْهُ **قُشْعَرِيرَةٌ**[2]، يعنِي (تب كرزه).

[الأوزانُ المُلحَقَةُ بِالرُّبَاعِيِّ المُجرَّدِ]

[وستَّةٌ لمُلْحَقِ دَحْرَجَ] اعلمْ أنَّ كلَّ بَابٍ زِيدَ فيهِ شيءٌ من حروفٍ لمجرَّدِ الإلحاقِ فهوَ ملحقٌ.

وكلَّ بابٍ زِيدَتْ فيهِ شيءٌ مِنْ الحُرُوفِ للمعنَى المُفَصَّلِ، فهُوَ غيرُ مُلْحَقٍ:

[نحوُ: شَمْلَلَ] بزيادةِ اللَّامِ، وزنُهُ **فَعْلَلَ** وأَصْلُ الفِعْلِ **شَمَلَ** أيْ أَسرَعَ[3]، يعنِي (مشتاب كردن درسين).

١- **[وحَوقَلَ]** بزيادةِ الواوِ بينَ الفاءِ والعينِ، وزنُه **فَوْعَلَ**، ومعناهُ: (ضعيف شدن).
وفِي كتبِ اللُّغَةِ **الوَقَلُ والحَيْقَلُ**[4] (سخت بير شدن وعاجز شدن ازجماع)، وأصلُ الفِعلِ **حَقَلَ**.

[وبَيْطَرَ] بزيادةِ الياءِ وزنُهُ **فَيْعَلَ** وأصلُ الفِعْلِ **بَطَرَ**، والبَطْرُ: هُوَ الشَّقُّ[5].

٢- **[وجَهْوَرَ]** بزيادةِ الواوِ (/٤٢أ/) وَزْنُهُ **فَعْوَلَ** مَعناهُ: (بلند كفتن)، وأصلُ الفِعلِ **جَهَرَ**.

٣- **[وقَلْنَسَ]** بزيادةِ النونِ، وزنُهُ **فَعْنَلَ** وأصل الفعل **قَلَسَ**، أي: لبِسَ القَلنسُوَةِ[6]، يعنِي (كاد بوشدن).

٤- **[وقَلْسَيَ]** بزيادةِ الياءِ المقلُوبةِ أَلفًا لتَحَرُّكِهَا وانفتاحِ ما قبلَها، وزْنُهُ **فَعْلَيَ** وأصلُ الفِعلِ **قَلَسَ**، ومَعناهُ كَما مرَّ فِي **قَلْنَسَ**.

اعلمْ أنَّ المُلحَقَ على ضَربَينِ:

---

[1] ب: نقص: جِلْد.

[2] القُشَعْرِيرة: الرِّعْدَة واقْشِعْرارُ الجلد وأَخَذَتْه قُشَعْرِيرة. ابن منظور، لسان العرب: ٩٥/٥.

[3] ينظر: ابن منظور، لسان العرب: ٣٦٤/١١.

[4] **الحَيْقَل: كصيقل**، من لا خير فيه. القاموس المحيط (ح ق ل). **والوقْل والوقَل:** له معانٍ ذكرها الفيروز آبادي في القاموس المحيط فقال: **الوَقْلُ:** بتسكين القاف، شَجَرُ المُقْلِ، أَو ثَمَرُهُ، أَو يابِسُه، وأما رَطْبُهُ: قَبَهْشٌ. ج: أوقالٌ، وبهاءٍ: نَواتُهُ.ج: وُقُولٌ.
والوقَلُ، محرَّكةً: الحِجارَةُ، والكَرَبُ الذي لم يُسْتَقْصَ فَبَقِيَتْ أُصولُه بارِزَةً في الجِذْعِ. القاموس المحيط للفيرزوز آبادي (و ق ل).

[5] يقال: بَطَرَ الشيءَ يَبْطُرُه ويَبْطِرُه بَطْراً فهو مبطور وبطير شقه والبَطْرُ الشَّقُّ وبه سمي البَيْطارُ بَيْطاراً والبَطِيرُ والبَيْطَرُ والبَيْطارُ والبَيْطُرُ مثل هِزَبْرٍ والمُبَيْطِرُ مُعالجُ الدوابِّ. ينظر: ابن منظور، لسان العرب: ٦٨/٤.

[6] **قَلنَسَ** الشيءَ غطَّاهُ ومنه القَلَنسَوةُ، أيْ غِطاءُ الرأس . يُنظر كتاب الأفعال، لابن القطاع، ط١ عالم الكتاب عام ١٩٨٣ (٣/ ٧٠).

أحدُهمَا: أنْ يكونَ بتكريرِ حَرْفٍ مِنْ نَفسِ التَّركِيبِ، نحوُ: **جَلْبَبَ وشَمْلَلَ**، والأصلُ: **جَلَبَ وشَمَلَ**، ثمّ كَرَّرَ لامَ الفعلِ ليَصيرَ على وزنِ **دَحْرَجَ**، فالباءُ الثَّانيةِ مِنْ **جَلْبَبَ** بإزاءِ الجيمِ مِنْ **دَحْرَجَ**.

والثانِي: أنْ يكونَ بزيادةِ حرفٍ أجنَبيٍّ مِنَ التَّركِيبِ، نحوُ: **بَيْطَرَ**، والمَقصودُ مِنَ الإلحاقِ أنْ يجِيءَ تصرِيفُ المُلحَقِ على وزنِ تصريفِ المُلحقِ بهِ، ويُوازنُهُ في جميعِ أحوالِهِ، تقولُ: **جَلْبَبَ يُجَلْبِبُ جَلْبَبَةً وجِلبَابًا**، كمَا تقولُ: **دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ دَحْرَجَةً ودِحْرَاجًا**.

فإنْ فُقدتِ المُوازَنَةُ[1] في بعضِ الأحوالِ لمْ يَكُنْ مُلحَقًا، ألَا تَرَى أنَّ **أَخْرَجَ** يوافقُ **دَحْرَجَ** فِي الوَزْنِ، أيْ: فِي عَدَدِ الحروفِ، كمَا يُوافقُ **جَلْبَبَ وبَيْطَرَ**، لكنْ لمْ يُحكَمْ بالإلحاقِ فيهِ (/٤٢ب/) لعدمِ الاتِّفاقِ في المصدرِ.

[أوزانُ المُلحقاتِ بالرُّباعيِّ المَزِيدِ]

[وخمسةٌ لملحقِ تَدَحْرَجَ نحوُ:

١- **[تَجَلْبَبَ]**[2] بزيادةِ التاءِ والباءِ، وأَصْلُ الفِعْلِ **جَلَبَ**، بمعنَى (جادريوشدن).
٢- **[وتَجَوْرَبَ]**[3] وأصلُ الفعلِ **جَرَبَ**، بمعنَى: (موزه نمدبن بوشدن).
٣- **[وتَشَيْطَنَ]**[4] أصلُ الفِعلِ **شَطَنَ**، بمعنى: (بدكاري كردن).
٤- **[وتَرَهْوَكَ]**[5] أيْ: تَحَيَّر أصلُ الفِعلِ: **رَهَكَ**.
٥- **[وتَمَسْكَنَ]**[6] التمسكنُ (قراركردن)، وقيلَ: التَّمسكُنُ إظهارُ الذُّلِّ.

[واثنانِ لمُلْحَقِ احْرَنْجَمَ نحوُ:

١- **[اقْعَنْسَسَ]** وزنُهُ: **افْعَنْلَلَ**، بزيادةِ الهمزةِ والنونِ والسينِ الأخيرةِ، فإنَّ السينَ الثانيةَ إنَّما زِيدتْ للإلحاقِ، فهيَ موضوعةٌ بإزاءِ الميمِ مِنِ **احْرَنْجَمَ**، وإنَّما لَمْ تُدغَمْ فِيهِ لِئَلَّا يَفوتَ الغَرَضُ مِنَ الإلحاقِ وهُوَ رعايةُ الوزنِ.

وأصلُ الفِعلِ **قَعَسَ**، وهوَ خروجُ الصَّدرِ ودخولُ الظَّهرِ، وهذا ضدُّ الحَدَبِ.

---

[1] ب: المرافقة.
[2] بوزن **تَفَعْلَلَ**.
[3] بوزن **تَفَوْعَلَ**.
[4] بوزن **تَفَيْعَلَ**.
[5] بوزن **تَفَعْوَلَ**.
[6] بوزن **تَمَفْعَلَ**.

وأيضًا يقال: **قَعْنَسَ**، أي: تأخَّرَ وخرَجَ ورجَعَ مِنْ خَلْفٍ.

وأيضًا **الاقْعِنْسَاسُ**، يعنِي (سخت شدن ويائي يس كشدن).

[واسْلَنْقَى][1] وزنُهُ **افْعَنْلَى** بزيادةِ همزةِ الوصلِ والنونِ والياءِ (/٤٣أ/) المقلوبةِ ألفًا، يعنِي استلْقَى مُلحَقًا **بِـ احْرَنْجَمَ**، وأصلُ الفِعلِ **سَلَقَ** معناهُ (سان بانخفتن)، يقالُ: **اسْتَلْقَى** الرَّجلُ، أي نامَ على قَفاهُ.

[ومِصدَاقُ الإِلْحَاقِ اتِّحادُ المَصدَرَينِ].

و**مِصْدَاقُ**: صيغةُ الآلةِ مِنَ الصِّدقِ، والمَعنَى مَا يَصْدُقُ بِهِ الشَّيءُ، والمرادُ الدَّليلُ، يعنِي: أنَّ الدَّليلَ الذي يَدلُّ علَى كَونِ أحدِ اللَّفظَينِ مُلحَقًا والآخرِ مُلحَقًا بهِ، هو اتِّحادُ مصدرَيْهِمَا.

وإنَّما اشْتُرِطَ للإلحاقِ اتِّحادُ المصدرينِ ولمْ يُشْتَرَطِ الاتِّحادُ في غيرِ المَصدرينِ؛ لأنَّ المصدرَ أصلٌ، فإذَا وُجِدَ الاتِّحادُ بين اللَّفظينِ في المَصدَرِ يُوجِدُ الاتِّحادَ بينَهما في جميعِ التَّصاريفِ لا مَحَالَةَ، وهذا الشَّيءُ لازمٌ، نحوُ: **بَيْطَرَ يُبَيْطِرُ بَيْطَرَةً**، علَى نحوِ: **دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ دَحْرَجَةً**، فباعتبارِ اتِّحادِ المَصدَرينِ وُجِدَ الاتِّحادُ في غيرِهما، فيكونُ مُلحقًا بِهِ.

أمَّا إذَا وُجِدَ الاتِّحادُ بينَ اللَّفظينِ في غيرِ المصدرِ فلَا يلزَمُ الاتِّحادُ بينَهما في المَصدرِ.

مثلُ: **أَكْرَمَ يُكْرِمُ**، علَى وزنِ **دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ**، لأنَّ **يُكْرِمُ** أصلُهُ **يُأَكْرِمُ**، أمَّا **إكرامًا** ([٤٣ب]) فإنَّه ليس مصدرًا على وزنِ دَحْرَجَةً، فقد وُجد الاتِّحادُ في غيرِ المَصدرَينِ، ولمْ يتحقَّقْ فِي المَصدَرَينِ فلا يكونُ مُلْحَقًا.

فإنْ قُلْتَ: إنَّهم قالوا: **أَخرَجَ إِخْرَاجًا وأَكْرَمَ إِكْرَامًا**، كمَا قالُوا: **دَحْرَجَ دِحْرَاجًا**.

أُجِيبَ عنهُ: بأنَّ الاعتبارَ **بالفَعْلَلَة** لاطِّرادِها وعُمومِها في جميعِ صورِ **فَعْلَلَ**، وأمَّا **الفِعْلَالُ** فلا اعتبارَ بِهِ، وإنَّما هوَ داخلٌ فيهِ غيرُ مطَّردٍ، كذَا في بعضِ الشروحِ.

فإنْ قِيلَ: **احْرَنْجَمَ** على وزنِ **اسْتَخْرَجَ** وقدْ وُجِدَ الاتِّحادُ في المَصدرِ أيضًا، نحوُ: **احْرَنْجَمَ احْرِنْجَامًا، واسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا**.

---

(1) ومعنى (اسلَنْقَى) أيْ: وقع على القفا. ينظر: ابن منظور، لسان العرب: ١٥٩/١٠، العيني، ملاح الألواح في شرح مراح الأرواح: ١٩.

أُجِيبَ عنهُ: بأنَّ المرادَ مِنْ وَزنِ الإلحاقِ أنْ يكونَ الفاءُ والعينُ واللامُ في موقِعِها فِي الأصلِ[1]، وإنْ كانتْ زِيادةٌ ثَمَّةَ فلَا بدَّ مِنْ [أنْ يُوجدَ][2] في الفرعِ ثلاثةٌ مُمَاثِلَةٌ في المُلحَقِ في الصورة حركةً وسكونًا، و**استَخرَجَ** بالنِّسبة إلى **احْرَنْجَمَ** على خلافِ ما ذكرنَا في الأصليَّة، فلأنَّ الخاءَ وهيَ **فاءٌ** قد وقعتْ موقعَ النونِ الزَّائدةِ في الأَصلِيّةِ، وأمَّا في الزَّائدةِ فلأنَّ النونَ وقعتْ بعدَ الفاءِ والعينِ، وليسَ في الفَرْعِ نونٌ (/٤٤أ/) في موضِعِهَا. تأمَّلْ!

[فصلٌ في الماضِي]

خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ أيْ: هذَا فصلٌ، يعنِي كلامٌ مفصولٌ[3] عن الكلامِ السابقِ، وهوَ[4] مصدرٌ:

إمَّا بمعنى الفاعِلِ، **كَـ رجلٍ عَدْلٍ** أي: **عادلٍ**، ففِي قولِهِ **فَصلٌ** أي: **فاصِلٌ** بين ما ذَكَرَهُ قبلَه وما ذكرَه بعدَه.

وإمَّا بمعنَى المفعولِ، والمعنَى: **مَفصُولٌ** عمَّا قبلَه، فإنْ ذكرتَ شيئًا بعدَه تَرْفَعْ وتنوِّنْ علَى أنَّه خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ كما عرفتَ، وإنْ لمْ تَذكُرْ سُكِّنَ آخرُه؛ لأنَّك إذا وقفتَ علَى كلمةٍ أسكنْتَ آخِرَها، كذا في شرح الكنز[5].

ففي اصطلاح الفقهاء: طائفةٌ منَ المسائلِ الفقهيَّةِ تغيَّرتْ أحكامُها بالنِّسبةِ إلى ما قبلَها غيرُ مترجمٍ بالكتابِ[6]، فإنْ وُصلَ إلى ما بعدَه نُوِّنَ وإلَّا فلَا، كذَا في ((الأَكمَلة))[7].

والبابُ في **الماضِي**: وهو مَا دلَّ علَى زمانٍ قبلَ زمانِكَ.

---

[1] ب: في الملحق موافق في الأصل.

[2] مابين الحاصرتين زيادة من المحقق، ليستقيم المعنى.

[3] ب: أي هذا الكلام مفصول.

[4] أي: كلمة **فصلٍ**.

[5] ويقصد بشرح الكنز البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لابن نجيم وهو كتاب في الفقه الحنفي، نقل عنه هذا التعريف.

[6] أي: غير معنون بكتاب كذا. وهذا التعريف منقول عن البحر الرائق شرح كنز الدقائق ٣٢٢/١، لزين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري ت: ٩٧٠هـ، ط٢ دار الكتاب الإسلامي، بلا تاريخ طباعة.

[7] الأكملة، لعلَّه اسم كتاب أو مختصره عندهم لم أهتدِ إلى معرفة شيء عنه.

[وهُوَ يجِيءُ علَى أَربعَةَ عشَرَ وَجهًا] مَعْ أنَّ القِياسَ يَقتَضِي أنْ يجيءَ على ثمانِيَةَ عشرَ وجهًا: ستَّةٌ للغائبِ، وستَّةٌ للمُخاطَبِ، وستَّةٌ للمتكلِّمِ، لكنْ لم يجِئْ منه في الاستعمالِ إلّا أربعةَ عشرَ وجهًا: إمَّا لأنَّهُ (/٤٤ب/) سَمَاعيٌّ، أو لمَّا يجِئْ في آخِرِ بحثِ الضَّمائِرِ[1].

قولُهُ: **أربعةَ عشَرَ** مبنيٌّ على الفتحِ؛ لتضمُّنِهِ معنَى الحُرفِ وهُوَ الواوُ، أي أربعةٌ وعَشْرَةٌ.

وقولُهُ: **وجهًا** أيْ: طريقًا ونوعًا، وهوَ منصوبٌ على التمييزِ.

[نحوُ: ضَرَبَ إلى ضَرَبَنَا].

يعني ستَّةٌ للغائبِ: ثلاثةٌ منها للمذكَّرِ، وثلاثةٌ منها للمؤنَّثِ، وستَّةٌ للمُخاطبِ كذلكَ، واثنانِ للمتكلِّمِ.

فأرادَ الشُّروعَ أوَّلًا في المُذكَّرِ الغائِبِ، واحدًا كانَ أو مثنًّى أو مَجموعًا، فقالَ: **ضَرَبَ إلى ضَرَبَنَا**.

فإنْ قيل: لمَ بُني الماضِي؟

قُلنا: لفواتِ مُوجِبِ الإعرابِ فيه، أي لفواتِ مُقتضِي الإعرابِ وهو الفاعِليَّة والمَفْعُوليَّةِ والإضافةِ، فإنَّها معانٍ تقتضِي الإعرابَ في الفعلِ لا يكونُ واحدٌ منهَا، فبالحَرَى[2] أنْ يُبنى، هذَا كلامُهُ[3]، وفيه بَحثٌ، لأنَّه يلزم أنَّ يكون المضارعُ مبنيًّا، لفوات موجَبِ الإعرابِ الذي عرفتَهُ مع المُعرَبِ.

والحقُّ أنْ يُقال: المراد بالموجِب المشابَهَة التامَّة التي سيجيءُ، ذَكَرَها بَعدُ. تأمَّلْ!

و**علَى الحَرَكَةِ**: جوابُ سؤالٍ مُقدَّرٍ، وهو أنْ يُقالَ: لِمَ بُنيَ الماضِي على الحَرَكَةِ (/٤٥أ/) معْ أنَّ الأصلَ فِي البناءِ على السُّكونِ؟

[الجوابُ:] إمَّا لأنَّهُ يقتضِي ضِدَّ الحركَةِ، الَّتي هيَ الأصلُ في الإعرابِ فأُعطِيَ السُّكونُ للبناءِ تحقِيقًا للتَضَادِّ.

---

[1] في النسخة ب يوجد تقديم وتأخير.

[2] ومعنى الحَرَى: **الخليق**، كقولك: بالحَرَى أن يكون ذلك، وإنه لَحَرَى بكذا. **وحَرِيٌّ**، كغَنِيٍّ، وحَرٍ، أي **خَلِيقٌ جَدِيرٌ**. ينظر لسان العرب لابن منظور (ح ر ي) وتاج العروس من جواهر القاموس – ط الفكر (ح ر ي).

[3] لم أعرف كلام من هذا.

وإمَّا لأنَّ الحركةَ في المُعرَبِ للحاجةِ إليها، ولا حاجةَ في المَبنيِّ إليها؛ لمشابَهَتِهِ الاسمَ في وقوعِهِ صفةً للنكرةِ، نحوُ: مررتُ برجلٍ ضَرَبَ وضَارِبٌ.

[إنَّما بُنِيَ الماضِي؛ لفواتِ موجِبِ الإعرابِ فيه، وعلَى الحَركةِ لمشابهتِهِ الاسمَ في وقوعِهِ صفةً للنكرةِ، نحوُ: مررتُ برجلٍ ضَرَبَ وضَارِبٌ]

حاصلُ الجوابِ: أنَّ الماضِيَ أدنَى مُشابَهَةً بالاسمِ وهوَ وُقُوعُهُ موقعَ الاسمِ في كونِهِ صِفةً للموصوفِ، فإنَّ **ضَرَبَ** في المثالِ المذكورِ واقعٌ موقعَ **ضَارِبٍ** في كونِهِ صفةً للرجلِ، وإنَّمَا قُيِّدَ بالنكرةِ للاحترازِ عن المعرفةِ، فإنَّ الفعلَ لا يقعُ صفةً للمعرفةِ، فإنَّه نكرةٌ شائعةٌ والتطابقُ واجبٌ بين الصِّفَةِ والموصوفِ.

[وعلى الفَتْحِ] جوابُ سؤالٍ مقدَّرٍ، وهوَ أنْ يُقالَ: لمَ بُني الماضِي على الفتحِ دون الضَّمِّ والكسرِ؟

فأجابَ بقولِهِ: **[لأنَّهُ]** أيْ: الفتحُ **[أخُو السكونِ؛ لأنَّ الفتحةَ جُزْءُ الألفِ]** الذي سكونُهُ لازمٌ أبدًا، يعنِي: أنَّ الألفَ مركَّبٌ من الفتحتينِ، فيكونُ الفتحُ أخًا للسكونِ، أي مُشابهًا وموافقًا لَه، فإذَا (/٤٥ب/) امتنَعَ البناءُ على السُّكونِ بُنِيَ علَى ما هُوَ قريبٌ منهَا، وهو الفتحُ رِعايةً للأصلِ بقدرِ الإمكانِ، ولأنَّ المَصِيرَ إلَى الأقربِ أولَى؛ لأنَّ الفتحَ أخَفُّ الحركاتِ.

فإنْ قُلْتَ: جُزءُ الشيءِ لا يُسمَى مُشابِهًا وأخًا لَهُ؟

قُلنَا: المرادُ من المشابَهَةِ المناسبةُ، ولا يخفَى أنَّ أجزاءَ الشيءِ بالنِّسبَةِ إلى الآخَرِ بينَهُمَا مُناسبةٌ، فإنَّ كلَّ واحدٍ منهُما مع الآخرِ مُناسبٌ ومُوافقٌ لَهُ. تأمَّلْ!

[ولمْ يُعربْ] أيْ: الماضِي، جوابُ سؤالٍ مقدَّرٍ، وهوَ أنْ يقالَ: لِمَ لَمْ يُعربِ الماضِي لأجلِ وقوعِهِ صفةً للنَكِرَةِ؟

فأجابَ بقولِهِ: **[لأنَّ اسمَ الفاعِلِ لمْ يَأْخُذْ منهُ]** أيْ: من الماضِي **[العَمَلَ]**.

والأصلُ فيهِ أنَّ الأفعالَ أخَذَتْ منَ الأسماءِ الإعرابَ الَّذي هوَ مستحَقٌّ للأسماءِ في الأصلِ، واسمُ الفاعلِ يَأْخذُ[1] من الماضي العملَ؛ لأنَّهُ إذا كانَ بمعناهُ لا يَعملُ، بل هو مضافٌ إلى ما بعدَهُ

[1] ب: لم يأخذ.

أبدًا، نحوُ: **هذَا ضاربُ زيدٍ أمسِ**، فلمَّا لمْ يَأخذْ منَ الماضَي العملَ لم يُعْطِ إعرابَهُ أيضًا للماضِي فلمْ يُعرَبْ.

ثُمَّ اعتُرِضَ على هذا الكَلامِ (/٤٦أ/) بأنَّ المصنِّفَ رحمهُ اللهُ لمَّا قالَ: **لِمَ بُنِيَ الماضِي؟**

قُلنَا: لفواتِ موجِبِ الإعرابِ، فقدْ عُلِمَ منهُ أنَّه ليسَ بمُعْرَبٍ، فلا فائدةَ في ذِكرِهِ قولَهُ: **ولَمْ يُعرَبْ.**

وأُجيبَ: بأنَّه إنَّما ذَكرَ هذَا ليكونَ إشارةً إلى دليلٍ آخرَ على بناءِ الماضِي.

ويمكنُ الجوابُ بوجهٍ آخرَ: وهوَ أنْ يُقالَ: لمَّا كانَ الماضِي مُشابِهًا للاسمِ في وقوعِهِ صِفةً للنَّكِرَةِ كانَ ينبغِي للمُتوهِّمِ أنْ يُعربَ الماضِيَ لأجلِ هذِهِ المُشابَهةِ، فدفعَ هذَا الوَهَمَ[1] بقولِه: **ولَمْ يُعرَبْ** لأجلِ هذِه المشابَهَةِ.

ولقائلٍ أنْ يَقولَ: لا طائلَ تحتَ قولِهِ: وبُنِيَ الماضِي علَى الحركةِ أصلًا. تأمَّلْ.

[بِخلافِ المضارِعِ؛ لأنَّ اسمَ الفاعلِ أَخَذَ منهُ العملَ]

جوابُ سؤالٍ مقدَّرٍ، وهوَ أنْ يُقالَ: لِمَ يُعربُ المضارعُ؟

فقالَ: لأنَّ اسمَ الفاعلِ قد أَخَذَ منهُ العملَ، وذلكَ لأنَّهُ إذَا كانَ بمعنَى الحالِ والاستقبالِ يعملُ عملَ المضارعِ، فيُقالُ: **زيدٌ ضارِبٌ غلامَه عَمْرًا الآنَ أو غدًا**، كمَا يُقالُ: **زيدٌ يضرِبُ غلامَهُ عَمْرًا.**

[فأُعطِيَ الإعرابُ لَهُ عِوضًا عنهُ] أيْ: بَدَلًا عنِ العَملِ الَّذي أُخِذَ منَ المُضارِعِ.

وقولُهُ: (/٤٦ب/) **فأُعطِيَ** بصيغةِ المَجهُولِ، وهوَ مَشهورٌ، وقولُهُ: **الإعرابُ**: مرفوعٌ علَى أنَّهُ مفعولُ مَا لم يُسَمَّ فاعِلُه[2].

وقيلَ: بصيغةِ المَعلومِ[3]، وفاعِلُهُ ضميرٌ يرجِعُ إلى اسمِ الفاعِلِ.

[أو لكثرةِ مشابَهتِهِ لَهُ، يعنِي: يُعربُ المُضارِعُ لِكثرةِ مُشابهَتِهِ بالاسمِ]

---

[1] الوَهَم بفتح الهاء أي: الغلط والخطأ، بخلاف الوَهْم: الذي هو خواطر القلب وخيالاته، قال ابن منظور:((الوَهْمُ: مِنْ خَطَرَاتِ الْقَلْبِ، وَالْجَمْعُ أَوْهامٌ،... وَهِمْتُ فِي كَذَا وَكَذَا أَيْ غلِطْتُ،... وَفِي الْحَدِيثِ:"أَنَّهُ سجَد للوَهَمِ وَهُوَ جَالِسٌ"أَيْ لِلْغَلَطِ.)) انظر لسان العرب (وهـ م).

[2] كانَ **مفعولًا به** ثم أصبَحَ **نائبًا عن الفاعلِ** بعدَ حذفِهِ.

[3] أي: **أعطَى** وليس **أُعطِيَ**، فتكون العبارةُ: **أعطَى الإعرابَ لهُ.**

وجوهُ المشابَهَةِ ما ذكَرَهُ الشارحونَ، منهَا:

أ- موازنَتُهُ لاسمِ الفاعِلِ في حرَكاتِهِ وسَكناتِهِ، نحوُ: **ضَارِبٌ ويَضْرِبُ**.

ب- ومنهَا أنَّهُ شائعٌ بينَ الحالِ والاستقبالِ، ثمَّ يختَصُّ بأحدِهِمَا بدخولِ **اللَّامِ والسِّينِ وسوفَ**، كمَا أنَّ اسمَ الجِنسِ شائعٌ في أَمثلةٍ ثُمَّ يَختصُّ بواحدٍ بعينِهِ بدخولِ لامِ العهدِ.

ج- وقدْ قيلَ: إنَّهُ بالشيوعِ[1] وقد أشبَهَ الأسماءَ المشتَرَكَةَ كالعينِ[2]، فلمَّا كانَ كثيرَ المُشابهَةِ بالاسمِ فبالحَرَى أنْ يُعرَبَ. تأمَّلْ!

[وبُنِيَ المَاضِي علَى الحَرَكَةِ لِقلَّةِ مُشابَهَتِهِ بالاسمِ] لأنَّ مشابَهَةَ الماضِي بالاسمِ مِنْ جهةٍ واحدةٍ، وهو **وقوعُه موقِعَ الاسمِ**، أي: فِي وقوعِهِ صِفةً للنكرةِ كمَا مَرَّ.

فإنْ قلتَ: لَمْ يُعربْ ولكنْ يُبنَى علَى الحركَةِ لأجلِ المُشابَهَةِ الوَاجِدَةِ.

ولا يَخفَى عليكَ أنَّهُ لا طائلَ تحتَ هذِهِ العبارةِ لأنَّهُ تَكرارٌ (/٤٧أ/) مَحضٌ، عُلِمَ من قبلُ. تأمَّلْ!

[وبُنِيَ الأمرُ علَى السُّكونِ لعدمِ مُشابهتِهِ للاسمَ]

يعنِي ليستِ المُشابهةُ بينَ فعلِ الأمرِ وبينَ الاسمِ بوجهٍ منَ الوجوهِ المذكورةِ في المضارعِ فيكونُ باقيًا علَى أصلِ البِناءِ؛ لأنَّ الأصلَ في الأفعالِ البناءُ على السُّكونِ.

فإنْ قيلَ: الأمرُ مشابهتُه لاسمِ الفاعِلِ فِي الحَركَاتِ والسَّكناتِ، نحوُ: **اضرِبْ وضَارِبٌ**.

قُلنَا: المُشابَهَةُ لَفظًا فقطْ لا تُؤَثِّرُ، وفيهِ نَظَرٌ؛ لأنَّهُ يُنْتقَضُ بالماضَي من حيثُ إنَّ لَهُ مُشابهةً واحدةً فقط بالاسمِ كمَا عرفتَ.

فالحقُّ في الجوابِ أنْ يُقالَ: إنَّ آخِرَ الأمرِ يكونُ مبنيًّا على السكونِ أبدًا بخلافِ آخِرِ الاسمِ فإنَّه معربٌ بالحركاتِ، فلا تُوجَدُ المُشابَهةُ بينَهما في الحَرَكاتِ والسَّكنَاتِ.

---

[1] أي بالشيوع العام، وليس بين الحال والاستقبالِ فقط.

[2] **المشتركُ:** هو ما وضع لمعنًى كثيرٍ بأصل الوضعِ وليس على سبيل المجاز، **كالعينِ** فهي تدلُّ علَى أكثرِ من معنًى في نفسِ الوقتِ، فهيَ تدلُّ على: الباصِرَةِ، والجاسوسِ، وعينِ الماءِ. ينظر ضوابط المعرفة للميداني

فإنْ قيلَ: لِمَ زيدتِ **الألفُ** في تَثنيةِ المُذكَّرِ نحوُ: **ضَرَبَا**، وكذا في الأمرِ نحوُ: **اضرِبا**، و**الواو** أي في جمعِ المذكّر[1] نحوُ: **ضَرَبُوا**، و**النونُ** أي: في جَمعِ المؤنَّثِ نحوُ: **ضَرَبْنَ**، وكذَا في الأمرِ نحوُ: **اضْرِبْنَ**، والمضارعِ نحوُ: **يَضرِبْنَ** في آخرِه، أي آخرِ الماضِي[2].

قُلنَا: حتَّى يُدَلِّلْنَ على **هُمَا وهُمُو وهُنَّ**.

يعني لمَّا كانتِ الألفُ في **هُما** موجودةً، الَّذي (/٤٧ب/) هوَ ضميرُ التَّثنِيَةِ فزِيدتْ فِي **ضَرَبَا** الَّذي هوَ صيغةُ التَّثنِيَةِ لأجلِ المُناسَبَةِ.

وهكذَا القياسُ في **ضَرَبُوا** لأنَّ الواوَ لمَّا كانتْ[3] موجودةً في **هُمُو** زِيدتْ في **ضَرَبُوا** أيضًا.

وكذلك في **ضَرَبْنَ**، لأنَّ النونَ في **هُنَّ** مَوجودةٌ، فزِيدَتْ في **ضَرَبْنَ**[4]، وإنَّما زِيدتِ النُّونُ في **ضَرَبْنَ** دون غيرِها مِنَ الحروفِ مع أنَّ الأصلَ في الزيادةِ حروفُ المدِّ واللِّين[5]؛ لأنَّ زيادةَ الألِفِ تُوجِبُ الالتباسَ بالتثنيةِ، نحو: **ضَرَبَا**، وزيادةَ الواوِ تُوجِبُ الالتباسَ بالجَمْعِ، نحوُ: **ضَرَبُوا**، فبالضرورةِ زيدتِ النُّونُ التي هيَ مُشابِهةٌ لحروفِ العلَّة في قُرْبِ المَخرَج.

واعتُرِضَ عليه بأنَّ زيادةَ الياءِ لا يستلزِمُ الالتباسَ بشيءٍ من الألفاظِ المذكورةِ، نحو: **ضَرَبِي**، فلمَ لَمْ يُزَدْ؟ تأمَّل[6]!

اعلمْ أنَّ الأصلَ فِي **هُمَا هُمُو**، **هُوا وهُوَ**، فقلبتِ الواوُ فيهمَا ميمًا لثقلِ الحركةِ على الواوِ الضَّعيفَةِ، فصارَ **هُمَا وهُمُو** ولكنْ قدْ تُحذَفُ الواوُ الأخيرةُ في **هُمُو** فَصَارَ **هُمْ** لكثرةِ الاستعمالِ.

وأصلُ **هُنَّ هُمْنَ**، فقُلِبتِ الميمُ نونًا وأُدغمَتْ، وخُصَّتِ النُّونُ لأنَّها توجدُ (/٤٨أ/) في جَمعِ المؤنَّثِ، نحوُ: **ضربْنْ**، كذا قيلَ، وفيهِ نظرٌ، إذ يلزمُ الدَّورُ[7]. تأمَّلْ!

---

[1] الواو أي في جمعِ المذكَّر. زيادةٌ من ب.

[2] كذا في النُّسخِ، ولعلَّ الصَّوابَ: في آخِرِ المُضارِعِ.

[3] أ: زاد هنا كلمة: **الألف**. وربما زيدت خطأً من قبل النسَّاخ، وإنما زيدت الواو على **ضربوا** وأمثالها، لتدل على الواو في **همُو**. أما زيادة الألف في **ضربوا** إنما أضيفت للتفريق، ولا علاقة لها بهذه القاعدة التي يتكلم عنها المصنف، ولا تزاد الألف في **همو** بعد الواو.

[4] فزيدت في ضربن. زيادةٌ من ب.

[5] أي: الألفُ والواوُ والياءُ.

[6] قال ابن كمال باشا: واحترزوا عن زيادةِ الياءِ في جمع النِّساءِ؛ لئلَّا يلزَمُ دخولُ الكسرةِ -التي هيَ أختُ الجرّ- على الفِعلِ؛ لأنَّ الياءَ الساكنةَ تستدعِي كثرةَ ما قبلَها فزادُوا فيه حرفًا شبيهًا بحروفِ المدِّ واللِّينِ منْ حيثُ الخفاءُ واللِّينُ، وهي **النونُ** وحرَّكُوهَا لمَا فيهَا من قوَّةِ الاسميَّةِ. ينظر شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف صـ: ٢٦.

[7] الدَّور: هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه. التعريفات للجرجاني. (د و ر)، وهو مستحيل كما يقول المناطقة.

[وضُمَّ الباءُ في ضَرَبُوا لأجْلِ الواوِ] جوابُ سؤالٍ مُقَدَّرٍ، وهو أنْ يُقال: لمَ ضُمَّ الباءُ في **ضَرَبُوا** مع أنَّ آخر الماضي يكون مفتوحًا؟

وتقرير الجواب: أنَّ الضمَّة شَفويَّةٌ والواوَ أيضًا شَفويَّةٌ فلأجلِ مناسبةِ الواوِ ضُمَّ الباءُ، لأنَّ الجنسَ إلى الجنسِ آنسُ وأميَلُ.

[بخلافِ رَمَوْا لأنَّ الميمَ ليستْ بمَا قبلَها]

جوابُ سؤالٍ مُقدَّرٍ، وهوَ أنَّ يُقالَ: أنَّتم قلتُمْ إذا اتَّصلَ بالفعلِ **واوُ الجَمْعِ**، يُضَمُّ آخرُهُ لأجلِ الواوِ، فلِمَ لَمْ يُضمَّ في **رَمَوْا**؟

وتقريرُ الجوابِ: أنَّ الميمَ ليستْ مَا قبلَ الواوِ، بل مَا قبلَها الياءُ، إذْ أصلُهُ **رَمَيُوا**، بضمِّ الياءِ فقلبتِ الياءُ ألفًا لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها فالتقَى السَّاكنانِ، الألفُ والواوُ، فحُذِفتِ الألِفُ.

وإنَّما حُذِفَتِ الألفُ دونَ الواوِ؛ لأنَّ الألفَ عينُ الفعلِ والواوُ علامةُ الجَمعُ، والعلامةُ لا تُحذَفُ.

فلمَّا لمْ يَكُنِ الميمُ مَا قبلَ الواوِ بقيَتْ علَى حالِها، وهُوَ الفَتحَةُ.

[وضُمَّ فِي رَضُوا وإنْ لمْ يَكُنِ الضَّادُ مَا قبلَها] (/٤٨ب/) أي ما قبلَ الواوِ.

جوابُ سؤالٍ مقدَّرٍ، وهوَ أنْ يُقالَ:

أنَّتم قلتم أنَّه لَمْ يُضمَّ في **رَمَوْا**؛ لأنَّ الميمَ ليستْ ما قبلَ الواوِ فَلِمَ ضَمَّ الضادَ في **رَضُوا** معَ أنَّها أيضًا ليستْ بمَا قبل الواوِ؛ إذ أصلُ **رَضُوا رَضِيُوا**؟

[يُقال في الجواب]: لأنَّهُ من بابِ **فَعِلَ** بكسرِ العينِ فثُقُلتِ الضَّمَّة على الياءِ فأُسكِنتْ، فَاجتَمعَ السَّاكنانِ، الياءُ والواوُ فحُذِفتِ الياءُ، ثُمَّ ضُمَّ الضادُ لأجلِ الواوِ فصارَ **رَضُوا**.

وتقريرُ الجوابِ: ما أَشارَ إليهِ المُصَنِّفُ رحمهُ اللهُ، بقولِهِ:

قُلْنا: **[حَتَّى لا يَلزَمَ الخُروجُ مِنَ الكَسرَةِ إلى الضَّمَّةِ]**.

بيانُه أنَّ الكسرةَ علَى الضادِ تَحقِيقيَّةٌ، والضمَّةَ التِي تُفهمُ منَ الواوِ تقديريَّةٌ، فلو لَمْ يُضَمَّ الضَّادُ يَلزَمُ الخروجُ من الكسرةِ التَّحقيقيَّةِ إلى الضَّمَّة التَّقديريَّةِ، وذلكَ أثقلُ على اللسانِ لأنَّهُ كالمشي مِنْ سُفلٍ إلى عُلُوٍّ.

واعتُرِضَ عليهِ: بأنَّ هذا الفسادَ يَرتفِعُ بالفتحِ[1] أيضًا، بأَنْ يُقالَ: **رَضَوْا** كمَا في **رَمَوْا**.

وأجيب: أنَّ الأمرَ كذلكَ لكنْ في الضَّمَّةِ فائدتانِ:

أحدُهُمَا: ما مرَّ مِنْ عدمِ الخروجِ منَ الكَسرَةِ التَّحقيقيَّةِ إلى الضَّمَّةِ التَّقديريَّةِ.

و**الثاني:** (/٤٩أ/) لِمناسبةِ الواوِ لأنَّ الواوَ أختُ الضَّمَّةِ، فليُعْرَفْ.

ثمَّ اعتُرِضَ عليهِ بأنَّ أصلَ **رَضُوا** **رَضِيُوا** فنُقِلَتِ ضمَّةُ الياءِ إلى الضَّادِ بَعدَمَا أُزيلَ حَرَكتُها، فالتَقَى السَّاكِنَانِ، الياءُ والواوُ، فحُذِفَتِ الياءُ فَصَارَ **رَضُوا**، فالضَّمَّةُ التِي علَى الضَّادِ هِيَ المَنقُولَةُ من الياءِ الأَصلِيَّةِ، لأنَّها زِيدَتْ لأجلِ الواوِ حَتَّى لا يَلزَمُ مَا ذَكرتُمْ مِنَ النَّقْصِ.

وبيانُ ذلكَ:

أنَّهُ لَمْ يُضمَّ في **رَمَوْا** إلا ضَمَّةً مَنقُولَةً مِنَ اليَاءِ؛ لأنَّه لَمْ يَكُنْ في عَينِهِ ضَمَّةٌ، ولا يُضمُّ[2] ضمَّةً لأجلِ الواوِ، لأنَّهُ لَمْ تَكُنِ الميمُ ما قبلَ الواوِ بخلافِ **رَضُوا**، فإنَّ الضَّادَ وإِنْ لَمْ تَكُنْ مَا قبلَها لَكنَّ الضَّمَّةَ المَنقُولَةَ مِنَ الياءِ لأجلِ الواوِ. تأمَّلْ!

[وكُتبَ الألفُ في ضَرَبُوا للفَرقِ بينَ واوِ العطفِ ووَاوِ الجَمعِ في مثلِ: حَضَرَ وتَكَلَّمَ] زيدٌ.

أرادَ بـِ **ضَرَبُوا** كُلَّ جَمعٍ للمذكَّرِ، وقِيلَ: أرادَ بـِ **حَضَرَ** كُلَّ مَا لَمْ يَكُنْ فيهِ **واوُ الجمعِ** متّصِلًا بمَا قبلَها في الكِتابَةِ.

والمَعنَى إنَّمَا اختَارُوا كتابةَ الألفِ بعدَ واوِ الجَمعِ لأجلِ الفرقِ بينَ واوِ العطفِ وواوِ الجَمعِ في مثلِ: **حَضَرَ** و**قَتَلَ**.

يعني: فيمَا لَمْ تَكُنِ الواوُ متّصلةً بما قَبْلَها في الكتابةِ[3]، حيثُ لَمْ يُفهمْ (/٤٩ب/) أنَّ **حَضَرَ** مفردٌ والواوُ للعطفِ، أو جَمعٌ والواوُ للجمعِ.

وبيانُ ذلكَ:

---

[1] ب: الفتحة.

[2] **يضمُّ** زيادة من ب.

[3] في الكتابة. زيادةٌ من ب.

أنَّه لَو جُمِعَ **حَضَرَ** في مثلِ قولِهم: **لمَّا حضَرُوا قُتِلَ زيدٌ**[1]، ولَمْ يَكتُبِ الألفَ بعدَ الواوِ، ويُقالُ: **حَضَرُو**، بدونِ الألفِ، يَحتِملُ أنْ يُقرأَ: **حَضَرَ وقَتَلَ زيدٌ**، بأنْ يكونَ **حَضَرَ** فعلُ الواحدِ والواوُ للعطفِ، فيكونُ الفعلانِ مُتنازِعَينِ[2] فِي **زيدٍ** فيُخِلُّ بالمقصودِ، فبالضرورةِ زِيدتِ الألفُ للفرقِ.

فإنْ قيلَ: لزومُ الالتباسِ في مثلِ **حَضَرَ وقَتَلَ** مُسَلَّمٌ، لَكنْ لا نرَى لزومَ الالتباسِ في مثلِ **ضَرَبُوا** لأنَّ واوَ الجمعِ تكتب متصلةً نحو: **ضَرَبُوا وقَتَلُوا**، وواوُ العطفِ تُكتبُ مُنفَصِلةً نحوُ: **ضَرَبَ وقَتَلَ**، فأيُّ حاجةٍ مسَّتْ إلى زيادةِ الألفِ فِي **ضَرَبُوا؟**

قلنا: واوُ الجمعِ قدْ تُكتبُ منفصلَةً في مثلِ: **حَضَرُوا ونَقَرُوا**، فكتبُوا الألفَ بعدَها لأجلِ الفرقِ، فكَتْبُ الألفِ في سائرِ الأمثلةِ إجراءً للبابِ على وتيرةِ الاطِّرادِ، وإنْ لَمْ يلزمِ الالتباسُ في مثل: **ضَرَبُوا**.

واعْتُرِضَ عليهِ: بأنَّ كتابةَ الألفِ بعدَ واوِ الجمعِ ليستْ بجاريةٍ على الإطلاقِ، بلْ إذا لَمْ يكنْ بعدَ واوِ الجمعِ ضميرٌ؛ لأنَّهُ إذا كانَ بعدَه ضميرٌ لا تُكتبُ الألفُ بعدَهُ، نحوُ: **ضَرَبُوه**، فلَوْ قالَ: **كَتْبُ الألفِ** (/٥٠أ/) **بعدَ واوِ الجمعِ ما لَمْ يَكُنْ بعدَهُ ضَميرٌ**، لكانَ أَولَى، وأَحرَى، كَذا قِيلَ.

والجوابُ عنهُ: أنَّ تمثيلَ المُصنِّفِ رحمهُ اللهُ بلفظِ **ضَرَبُوا**، لأنَّه[3] يُفهمُ مِنهُ أنَّ المرادَ مِنَ الجمعِ جمعٌ لَمْ يَكُنْ بعدَهُ ضميرُ المفعولِ دالٌّ علَى هَذَا الغَرضِ. تأمَّلْ!

[وقيلَ: للفرقِ بينَ واوِ الجَمعِ وواوِ الواحدِ في مِثلِ: لَنْ يَدْعُوَ ولَنْ يَدْعُوا]

يعني: قالَ بعضُ الصَّرفِيِّينَ: إنَّما كُتِبَتِ الألفُ بعدَ واوِ الجمعِ لتَكونَ فارقةً بينَ واوِ الجمعِ وواوِ الواحدِ، في مثلِ: **لَنْ يَدْعُوَ ولَنْ يَدْعُوا**، لأنَّه [لَمَّا] لَمْ يُكتُبِ الألفُ في **لَنْ يَدْعُوَ** ونُصِبَ آخرُ المُضارعِ وهُوَ الواوُ بكلمةِ **لَنْ** التي هِيَ للتَّأكِيدِ، عُلِمَ أنَّه مُفردٌ لا جَمعٌ، ولَمَّا كُتِبَ الألفُ في مثلِ: **لَنْ يَدعُوا**، عُلِمَ أنَّه جَمعٌ لا مفردٌ.

وأصلُه **يَدعُون** حُذفتِ النونُ بدخولِ كلمةِ **لَنْ** عليهِ علامةً للنصبِ، فصارَ **يدعُو** ثُمَّ كُتِبَتِ الألفُ ليُعلمَ أنَّهُ جَمعٌ لا مفردٌ فزالَ الالتباسُ.

---

[1] لو قال المصنف رحمه الله تعالى: حضر وتكلم زيدٌ، لكان أفضل.

[2] في أ: متنازعان، وهو خطأ من النسَّاخ؛ لأنَّها خبر كان.

[3] لعل **لأنَّه** زيادة لا حاجة لها.

فلأجلِ اطِّرادِ البابِ كُتِبَتْ في سائرِ الأمثلةِ.

اِعْلَمْ أنَّهُ وقعَ في بعضِ الكُتُبِ **لَمْ يَدْعُ ولَمْ يَدْعُوا** بكلمةِ **لَمْ** الجازمةِ.

فإنْ قيل: كلمةُ **لَمْ** إذا دخلَتْ على المفردِ يَسقُطُ حرفُ العلَّةِ من النَّاقصِ، وإذا دَخلَتْ على الجمعِ لَمْ يسقُطْ آخرُهُ، بل تَسقطُ (/٥٠ب/) نُونُهُ، نحوُ: **لَمْ يدعُوا**، فقد حصلَ الفرقُ **بِلمْ**.

قيل: إنَّ كلمةَ **لَمْ** قدْ لا تُسْقِطُ حرفَ العلَّةِ في بعضِ اللُّغةِ،[كَمَا] في قولِ الشاعرِ[١]:

هجوتَ زبَّانَ ثُمَّ جئتَ مُعتَذِرًا من هَجْوِ زبَّانَ **لَمْ تَهْجُو** ولَمْ تَدَعِ [البسيط]

فلمَّا لم يَحذفِ الواوَ في مثلِ هذا المَوضعِ لَمْ يتميّزِ الواحدَ منَ الجَمْعِ في عَدَمِ حَذفِ الآخِرِ في سائرِ الأبنيةِ، فكَتَبَ الألفَ ضرورةً للفرق.

وقيل في الجواب: إنَّما كَتبَ الألفَ فلأجلِ الاحترازِ عنْ مُشابهَةِ الواحدِ والجَمْعِ صُورةً بدخولِ كلمةِ **لَنْ** نحوُ: **لَنْ يَدْعُوْا**.

فإنْ قيلَ: الفرقُ يَحصُلُ بالإعجامِ[٢] فلا حاجةَ إلى زيادةِ الألفِ.

قُلنا: الإعجامُ يُتركُ كثيرًا، ولهذَا تُكتبُ الواوُ بعد **عَمْرٍو** بالفتحِ لئلَّا يلتبس بـ**عُمَرَ** بالضمِّ.

ولمَّا فَرَغَ المصنِّفُ رحمهُ اللهُ عن بيانِ الأمثلةِ الثلاثةِ للمذكَّرِ الغائبِ نحوُ: **ضَرَبَ ضَرَبَا ضَرَبُوا**، شرعَ الآنَ في الأمثلةِ الثلاثَةِ للمؤنَّث الغائبةِ، فقالَ:

---

[١] ينسب هذا البيت لابي عمرِ بنِ العلاء، واسمُه زَبَّانُ، وقيل لقبُهُ كذلك، وزبَّان: ربما مأخوذة من الزَبَبِ، وهو كثرةُ الشعر ووفرته ومنه شعر الحاجبين والوجه، أو من الزبون: وهو كثير الوهم. انظر تاج العروس (زب ن)؛ مقاييس اللغة (ز ب ب)

ويروى على هذا **هجوتَ ولم تهجُو** بالخطاب، ومن الناس من ينسبه لشاعر كان يهجو أبا عمرو بن العلاء، ويرويه **هجوتُ** و" **لم أهجُو ولم أدع** ".

والاستشهاد بالبيت في قوله: **لم أهجُو** حيث أثبت الواو ساكنة مع الجازم وذلك شاذٌّ إذ الأصل أن تحذف بسبب الجزم.

ووجه ابن جنّي هذا الأمر بأنَّه للإشباع فقال: ((وقد يتوجه عندي أن يكون على إشباعٍ لا ضمَّة، وكأنَّه أراد **لم تهجُ** فحذف الواو للجزم، ثم أشبع ضمَّة الجيم فنشأت بعدها واو.)) شرح شافية ابن الحاجب. للأستراباذي، بتحقيق محي الدين عبد الحميد وعدد من المحققين ٣/ ١٨٤.

وهناك رأي آخر في تخريج هذا البيت وهو: أن هذه **الواو** هي لام الفعل التي يحذفها العرب عادةً من الفعل المضارع في حالة الجزم، ولم يحذفها الشاعر في هذا البيت اكتفاءً منه بحذف الحركة كما يُفعلُ في الفعل الصحيح الآخر. يُنظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ١/ ٢٢.

[٢] إي إزالة الاستعجام، ولعله يقصد بوضع الشَّكل على الكلمة، كالفتحة على عين **عَمرو**، وكان يستخدم قديمًا، في النقط الحروف أيضًا، قال ابن جني: أعجمت الكتاب: أزلت استعجامه، ونص الجوهري: العَجْمُ النقط بالسواد، مثل التاء عليها نقطتان. انظر تاج العروس (ع ج م)

[وجُعلتِ التاءُ علامةً للمؤنَّثِ في ضَرَبَتْ] بسكونِ التاءِ؛ لأنَّها حرفٌ، والحروفُ مبنيَّةٌ، والأصلُ في البناءِ السكونُ (/٥١أ/) **[لأنَّ التاءَ مِنَ المَخرَجِ الثَّانِي، والمُؤنَّثُ أَيضًا ثانٍ في التَّخلِيقِ]**، يعنِي أنَّ المؤنَّثَ والتاءَ مُتَناسبتانِ في الأبنيةِ؛ لأنَّ التاءَ مِنَ المَخرَجِ الثانِي والمؤنَّثُ ايضًا ثانٍ في التَّخليقِ أي فِي الوجودِ؛ لأنَّ اللهَ تعالَى خلقَ أوَّلًا آدمَ عليه السلامُ، ثمَّ خلقَ حوَّاءَ عليهَا السلامُ، فناسبتِ التاءُ المؤَّنثَ.

ولا يخفَى عليكَ أنَّ هذَا وجهُ اختصاصِ التاءِ لأجلِ العَلامةِ، وأمَّا وجْهُ إلحاقِهَا بالمؤنَّثِ فلدفعِ وقوعِ الشَّركةِ بينَ المُذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ وتَمَيُّزِ أحدِهِمَا من الآخَرِ.

بيانُهُ:

أنَّكَ لَو قلتَ: **ضَرَبَ زيدٌ وضَرَبَ هندٌ**، فلَا يُعلمُ المذكَّرُ من المؤنَّثِ، فأُلحِقَتْ في المؤنَّثِ علامةٌ فارقةٌ بينَهما وهيَ التاءُ.

فإنْ قيلَ: لِمَ خُصَّتِ الزِّيادةُ علامةً للمؤنَّث.

قُلنا: الزيادةُ فرعٌ والمؤنَّثُ أيضًا فرعٌ، فناسبَ أنْ يَختَصَّ الفرعُ بالفرعِ.

[وهذِهِ التاءُ ليستْ بضميرٍ كمَا سيَجِيءُ] مِنْ بعدُ إنْ شاءَ اللهُ تعالَى.

يعنِي أنَّ التاءَ في **ضَرَبَتْ** ليستْ بضميرٍ كَمَا سيجيءُ دَلِيلُهُ مِنْ بَعْدُ، وَهُوَ قَولُهُ: **لوجودِ عدمِ حذفِهَا بالفَاعِلَةِ الظَّاهِرةِ نحوُ: ضربَتْ هندٌ**، معناهُ: أنَّهَا لوْ كانتِ الضميرَ، لَمَا (/٥١ب/) اجتمعتْ معَ الفاعلِ الظَّاهرِ فِي قَولِكَ: **ضَرَبَتْ هندٌ**.

ثمَّ أرادَ المُصنِّفُ رحمهُ اللهُ الشروعَ في بيانِ جَمعِ المؤنَّثِ، وأمَّا بيانُ التَّثنِيةِ فَحكمُهُ حكمُ الواحدِ فقالَ:

فإنْ قيلَ: لمَ **[أُسْكِنَتِ الباءُ في ضَرَبْنَ و ضَرَبْتَ]** أيْ: في جمعِ المُؤنَّثِ والواحدِ [المُتكلِّمِ و] المُخاطَبِ والمُخاطَبَةِ.

وتوجيهُ السؤالِ أنْ يُقالَ: إنَّ الباءَ كانتْ مُتحرِّكةً من قبلُ، فلِمَ أُسكنتْ فِي مثلِ هذِهِ الأَمثِلَةِ؟

فأجابَ بِقولِهِ: **[حَتَّى لا يَجتمعَ أربعُ حَرَكَاتٍ مُتَوالِيَاتٍ فيمَا هُوَ كالكَلِمَةِ الواحِدَةِ]**.

لأنَّ **ضَرَبْتَ وضَرَبْنَ** كلمتانِ في الأصلِ، الفِعلُ وضميرُ الفاعلِ، لكنِ اشتَدَّ اتِّصالُه بالفِعلِ، بحيثُ صارَ جزءَ الفعلِ لشدَّةِ اتِّصالِهِ بِهِ فيكونُ كالكلمةِ الواحدةِ، ولهذَا لا يجوزُ أنْ يُقال: **ضَرَبْتُ**

وزَيدٌ بغيرِ التَّأكِيدِ[1]، ولا يَلْزَمُ العطفُ على بعضِ الكلمةِ، واجتماعِ أربعِ حَرَكَاتٍ في كلمةٍ واحدةٍ ثقيلٌ، فكذلكَ فيمَا هو كالكلمةِ الواحدةِ، فلذلكَ أُسكِنتِ الباءُ.

فإنْ قيلَ: لِمَ حُرِّكتِ النونُ من **ضَرَبْنَ**، والتاءُ من **ضَرَبْتَ** وحقُّ الحرفِ السُّكونُ؟

قلنا: إنَّما حُرِّكتَا لِأنَّهما اسمانِ لا حرفانِ، كما تُوهِّمَ، والاسمُ إذا بُنِيَ على حرفٍ واحدٍ صحيحٍ بُنيَ على الحركةِ.

[1] فيصحُّ مَعَ التأكيدِ كما في قولهم: ضربتُ أنا وزيدٌ.

الفهارس العامة

فهرس الآيات القرآنية

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ﴾	البقرة	٣٤	٦٧
* إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰۖ يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴾	الأنعام	٩٥	٢٣
﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًاۚ ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴾	الأنعام	٩٦	٢٣
﴿وَٱللَّهُ ٱلْغَنِيُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ﴾	محمد	٤٧	١٩
﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَۚ﴾	الملك	١٩	٢٣
﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾	القلم	٦	٦٠
﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ﴾.	نوح	٢٨	٢٠
﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ﴾	العاديات	٤	٢٣

فهرس الأحاديث

الحديث	رقم الصفحة
لا أحصي ثناء عليك أنَّت كما أثنيت على نفسك	١٨

فهرس الأعلام

الأعلام	الصفحة
الأخفش الأوسط	٣٧
أبو الأسود الدؤلي	٣٧
التهانوي	٤٨
الجرجاني	٣١
أبي جعفر الرؤاسي	٣٧
ابن الحاجب	٩-١١-٦١-٧٣-٨٧-٩٥
حاجي خليفة	٣
ابن حجر العسقلاني	٦١
الحملاوي	٤٩
ابن خلِّكان	٦١
الخليل بن أحمد الفراهيدي	٣٤
الزركلي	٢
الزجَّاج	٦٠
سعيد الأفغاني	٣٤
سيبويه	٤-٣٣-٥٤-٦١
السيرافي	٣٤
السيوطي	٢
عبد الرحمن حسن حبنَّكة الميداني	٣٨
عصام الدين الإسفراييني	٤٨
أبو عَمْر بن العلاء البصري	٣٤
فخر الدين قباوة	٢٨
الفرَّاء	٣٤
الفيروز آبادي	٣٩
القزويني	٤٨
الكسائي	٣٤
الأعلام	**الصفحة**

ابن كمال باشا	٩–٩٨
المطرزي	١٠
ابن هشام الأنصاري	٣٢

فهرس الأشعار

بيت الشعر	الصفحة
هجوتَ زبَّانَ ثُمَّ جئتَ مُعتَذِرًا من هَجْوِ زبَّانَ **لِمْ تَهْجُو** ولِمْ تَدَعِ	٩٤

فهرس المصادر

- الأستراباذي، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين ت: ٧١٥هـ، **شرح شافية ابن الحاجب**، تح: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، ط١، مكتبة الثقافة الدينية عام ٢٠٠٤.
- ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي، ت: ٢٣٥ هـ. **المُصَنَّف**، تح: محمد عوامة.ط١ دار القبلة.لا يوجد تاريخ عليها.
- ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي ت: ٦٤٦هـ، **الشافية في علمي التصريف والخط**، تح: د. صالح عبد العظيم الشاعر، ط١، مكتبة الآداب – القاهرة عام ٢٠١٠.
- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ت: ٨٥٢هـ، **لسان الميزان**، تح: عبد الفتاح أبو غدة، ط١ دار البشائر الإسلامية عام ٢٠٠٢
- ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي ت: ٦٨١هـ، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تح: إحسان عباس، ط١ دار صادر – بيروت عام ١٩٧١.
- ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلِي ت: ٧٩٥هـ، تح ثلة من المحققين،ط١ مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة النبوية.عام ١٩٩٦.
- ابن القَطَّاع الصَّقَلي، علي بن جعفر بن علي السعدي، أبو القاسم، كتاب الأفعال ت: ٥١٥هـ، ط ١ عالم الكتب عام ١٩٨٣.
- أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري ت: ٥٧٧هـ، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، ط١ المكتبة العصرية عام ٢٠٠٣.
- التهانوي، محمد بن علي بن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي ت: بعد ١١٥٨هـ، **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تح: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، ط. مكتبة لبنان ناشرون – بيروت.
- خير الدين الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي ت: ١٣٩٦هـ، **الأعلام**، ط.١٥ دار العلم للملايين عام ٢٠٠٢.

- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي ت: ٧٤٨هـ، **سير أعلام النبلاء**، باشراف شعيب الأرنؤوط، ط ٣ مؤسسة الرسالة عام ١٩٨٥.
- الرازي: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، **مختار الصحاح**، تح: محمود خاطر ط. مكتبة لبنان ناشرون – بيروت عام ١٩٩٥.
- سعيد الأفغاني، **في تاريخ النحو**. ط. دار الفكر. لا يوجد تاريخ طباعة.
- سيد مير شريف، علي بن محمد بن علي الشريف الحسيني الجرجاني، **مبادئ قواعد اللغة العربية**، ط١ مكتبة الفيصل عام ١٩٨٧.
- عبد الرحمن حسن حبنَّكة الميداني: **البلاغة العربية**، ط١ دار القلم عام ١٩٩٦.
- عبد الرحمن حسن حبنَّكة الميداني: **ضوابط المعرفة**، ط١ دار القلم عام ١٩٧٥.
- عبد الغني الدقر، معجم القواعد العربية،، ط١ دار القلم عام ١٩٨٦.
- العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري ت: ٣٩٥هـ. **الصناعتين**، تح: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط١ المكتبة العصريَّة، عام ١٤١٩هـ.
- العيني، محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى، بدر الدين العيني ت: ٨٥٥هـ، **ملاح الألواح في شرح مراح الأرواح**، ت: عبد الستار جواد. الناشر: مجلة المورد العراقية
- فخر الدين قباوة: **إعراب الجمل وأشباه الجمل**، ط.٥ دار القلم بحلب عام ١٩٨٩.
- فخر الدين قباوة: **تصريف الأسماء والأفعال**، ط٢مكتبة المعرف بيروت عام ١٩٨٨.
- الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني ت: ٨١٦هـ، **التعريفات**، تح: د. محمد عبد الرحمن المرعشلي.ط٤ دار النفائس عام ٢٠١٨.
- الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، ت: ٣٥٠هـ، **معجم ديوان الأدب**، تح: د. أحمد مختار عمر.ط١ مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة عام ٢٠٠٣.
- الفيروزآبادى، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى ت: ٨١٧هـ، **القاموس المحيط**، تح: مكتب التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، ط٤ مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع عام ٢٠١٥.
- الفيومي: أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقري، **المصباح المنير**،تح: يوسف الشيخ محمد، ط٢ المكتبة العصرية عام ١٤١٨ هـ

- القطفي: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي المتوفى: ٦٤٦هـ، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط١ دار الفكر العربي – القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت عام ١٩٨٢.
- ابن كمال باشا، شمس الدين أحمد بن سليمان بن كمال باشا، **شرح مراح الأرواح**. هامش نسخة «شرح مراح الأرواح» لـ (ديكنقوز)، ط٣ مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر عام ١٩٥٩.
- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني ت:١٠٩٤،**الكليات**، تح: عدنان درويش ومحمد المصري. ط٢الرسالة ناشرون عام ٢٠١٢
- محمد محيسن، محمد محمد محمد سالم محيسن ت: ١٤٢٢هـ، الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، ط١ دار الجيل – بيروت عام ١٩٩٧.
-
- مجمع البحوث الإسلاميّة في الآستانة الرّضوية: **شرح المصطلحات الفلسفية**، .ط١ مجمع البحوث الإسلامية – مشهد عام ١٤١٤ هـ.
- المرتضى الزَّبِيدي: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي ت: ١٢٠٥هـ، **تاج العروس من جواهر القاموس**، ط١ دار الفكر– بيروت عام ١٤١٤ هـ
- مسلم بن الحجَّاج: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري ت: ٢٦١هـ. **صحيح مسلم**، وسمه كاملًا((**المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم**)) تح: محمد فؤاد عبد الباقي. ط دار إحياء التراث العربي – بيروت، لا يوجد تاريخ طباعة.
- مجمع اللغة العربية في دمشق، **قواعد الإملاء**، من إصدارات عام ٢٠٠٤ م
- المُطَرِّزِيّ، ناصر بن عبد السيد أبى المكارم ابن على، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي المُطَرِّزِيّ ت: ٦١٠هـ، **المُغرِب في ترتيب المُعرِب**، تح: محمود فاخوري وعبدالحميد مختار ط١ مكتبة أسامة بن زيد – حلب عام ١٩٧٩.
- ابن نجيم: زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري ت: ٩٧٠هـ، **البحر الرائق شرح كنز الدقائق** ط٢ دار الكتاب الإسلامي، لا يوجد تاريخ على الطبعة.
- ابن هشام، جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري ت:٧٦١، **نزهة الطرف في علم الصرف**. ت: د أحمد عبد المجيد هريدي، ط١ مكتبة الزهراء عام ١٩٩٠.

- ياقوت الحموي: شهاب الدين أبو عبد الله، ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي المتوفى: ٦٢٦هـ، **إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**، ت: إحسان عباس، ط ١ دار الغرب الإسلامي، بيروت عام ١٩٩٣

T.C.
Mardin Artuklu Üniversitesi Türkiye'de Yaşayan Diller Enstitüsü
Arap Dili ve Kültürü Anabilim Dalı

Yüksek Lisans

el-Mehdî'l-Hanefî el-Hubâşî'nin Gayetü'l-İzah Şerh-i Merâhu'l-Ervah Adlı Eserinin Tahkik ve Değerlendirmesi (1-50 Sayfalar Arası)

HAZIRLAYAN: Mohammad Yaser Abo Kasha

ÖĞRENCİ NO; 19765012

DANIŞMAN

Dr. Öğr. Üyesi: Abdulghafour ALSAYADY

MARDİN

٢٠٢٢